جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التّجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكّرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

الميدان : علوم اقتصادية،علوم التجارية،وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصّص: مالية وبنوك.

بعنوان:

آليات تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني

– حالة الجزائر–

من إعــداد الطّلبة:

✍ بوغنيسة محمد.

✍ بن جاب الله عبد الرحيم.

تحت إشراف الأستاذ:

📖 أ.بن سويسي حمزة.

نوقشت وأجيزت علنــا بتاريخ:2016/05/25

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ:قويدري عبد العزيز (جامعة أحمد دراية-أدرار) رئيسا.
الأستاذ: بن سويسي حمزة (جامعة أحمد دراية-أدرار) مشرفا.
الأستاذة: المطوش لطيفة (جامعة أحمد دراية-أدرار) مناقشا.

السنة الجامعية: 2015 – 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

تحية الاجلال والتقدير والعطاء القيم لمن باتت عيونها ساهرة من أجل سعادتي ، وهاهي اليوم عيناها تدمع فرحا واغتباطا على رنة النجاح ، إلى من أغرقتني بدعواتها طوال حياتي فأنا بدوري أكن لها التقدير والطاعة فلولاها ما كنت في هذه الدنيا، فأجمل رنة ينطقها اللسان " **أمي** " فأهذي لها هذا النصر، ولا أغفل على من كان لي سندا ودرعا واقيا ومثالي الأعلى في المثابرة فأنرت بنصائحه طريقي وقدوتي والحمد لله كنت بهذا خير خلف لخير سلف إلى **"أبي"** فأبقاهما الله لي دخرا ورمز العطاء والتضحية.

إلى رفيقة الدرب والعمرالتي كانت لي سندا وعونا في هذا العمل والتي اسأل الله أن يهب لي زوجة صالحة **"جميلة"** إلى كل الاخوة: عبد الحفيظ، وليد، فؤاد، والاصدقاء:محمود،فريد،أمين...

إلى كل من عائلة" **بن جاب الله**"، "**حساني**"

وإلى كل من يغار على الجزائر الحبيبة.

عبد الرحيم

الأهداء

تحية و تشكر

من الطالب بوغنيسة محمد

وانا كذلك ادين لكثير من الناس،أقرباء كانو أو أصدقاء..بكثير من الخدمات،ولعل أصغر شئ يمكنني فعله من أجلهم هو شكرهم

أولا اشكر المولى عز وجل الذي رزقني العقل وحسن التوكل عليه سبحانه وتعالى،وعلى نعمه الكثيرة التى رزقني اياها..فالحمد لله والشكر لله على كل حال والصلاة والسلام على من جعله له رحمة للعالمين.

الى من أنارا لي درب العلم والمعرفة..وحرصا علي منذ الصغر،واجتهدا في تربيتي والإعتناء بي،والدايا الحبيبان الغاليان القريبان الى قلبي،...

فلا شيء عندي أفخر به | أعظم

من دين أؤمن به !

وامرأه ، عظيمة قآمت بتربيتي

وآب ، أفخر دآئماً عندمآ يختتم اسمي ..

بـ اسمه

الى اخواتي وواخوتي

والى أساتذتي واستاذاتي،وكل من أشرف على تعليمي منذ الصغر الى الآن،أرجو من المولى عز وجل أن يجمعني واياهم في جنانه الواسعة ....امين

الى أصدقائي ،ارجوا لكم كل التوفيق في مشواركم الدراسي وكذا المستقبلي

الى أخ وزميل..،شكرا لك على ماجدت به بغية نجاحي،فعسى يعود عليك ذلك بالأجر والثواب

شكرا لكم جميعا

محمد

كلمة شكر

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبفضله تتنزل البركات،والصلاة والسلام على نبيه صاحب الرحمات،وعلى آله وصحبه ومن تبع نهجه إلى يوم لقاء رب المخلوقات.

قال تعالى:« ولئن شكرتم لأزيدنكم»

وقال عليه الصلاة والسلام:« من لم يشكر الناس لم يشكر الله»

فالشكر موصول إلى المجتهد في ساحات الفكر،والباحث في فضاء المعرفة الفكرية، العامل من اجل إبراز البدائل في القضايا الاقتصادية من واقع المعانات الاجتماعية، الذي فتح لنا قلبه قبل مكتبه، وأجلسنا مكان الأبناء من الآباء بنصحه وإرشاده والذي توج هذا البحث، وأخرجه من الظلمات إلى النور.الأستاذ المشرف:

بن سويسي حمزة

جزاه الله خيرا.وإلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير و جامعة أدرار بصفة عامة.

الفـــهرس

الإهداء	
التشكرات	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول والأشكال	
المقدمة العامة	أ – ث
الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي	
مقدمة الفصل الأول	01
المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي	02
المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي	02
المطلب الثاني: أهداف سياسة التنويع الاقتصادي	03
المبحث الثاني: محددات الرئيسة للتنوع الاقتصادي.	04
المبحث الثالث: مؤهلات الجزائر في التنويع الاقتصادي	08
خاتمة الفصل الأول	13
الفصل الثاني: تنمية القطاع الفلاحي والريفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية	
مقدمة الفصل الثاني	14
المبحث الأول:التنمية الفلاحية والريفية	15
المطلب الأول:ماهية التنمية الفلاحية	15
المطلب الثاني: التنمية الريفية	18
المبحث الثاني: سياسة التجديد الريفي والفلاحي	20
المطلب الأول: سياسة التجديد الريفي والفلاحي 2006-2014	20
المطلب الثاني: برامج سياسات التجديد الريفي والفلاحي	24
المبحث الثالث: تقييم أداء سياسة التجديد ألفلاحي والريفي بالجزائر	28
المطلب الأول:تطور مؤشرات الأداء ألفلاحي ومساهمة الناتج ألفلاحي في الناتج المحلي الخام	30
المطلب الثاني:مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الحاجيات الغذائية	30
خاتمة الفصل الثاني	32
الفصل الثالث: الاستثمار السياحي كبديل للاستغلال الثروة النفطية	
مقدمة الفصل الثالث	33
المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة والاستثمار السياحي	33
المطلب الأول: ماهية السياحة	33
المطلب الثاني: الاستثمار السياحي	36
المطلب الثالث: مقومات السياحة الجزائرية.	37
المبحث الثاني:إجراءات المتخذة لدعم القطاع السياحي	41
المطلب الأول:المزايا المقدمة للمستثمرين في القطاع السياحي	41
المطلب الثاني:القوانين المنظمة للسياحة.	42
المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتنمية السياحية .2025	43
المبحث الثالث:آثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري	45
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة	45
المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية	47
خاتمة الفصل الثالث	49
الفصل الرابع: فرص البدائل التنموية الأخرى للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات	

مقدمة الفصل الرابع	50
المبحث الأول: الطاقات المتجددة كبديل للمحروقات	51
المطلب الأول: الوضع الراهن للطاقات المتجددة في الجزائر.	51
المطلب الثاني: الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بالطاقة المتجددة	53
المبحث الثاني: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	56
المطلب الأول:تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	56
المطلب الثاني: هيكلة الصادرات خارج قطاع المحروقات	58
المطلب الثالث: الإطار التحفيزي للصادرات خارج قطاع المحروقات	59
المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنويع الاقتصاد	64
المطلب الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	64
المطلب الثاني:أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد	65
خاتمة الفصل الرابع	70
الخاتمة العامة	71
قائمة المراجع	

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	عنـوان الجدول	الصفحة
1-2	عدد سكان الريف الجزائري والقوة العاملة في الزراعة	19
2-2	استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر خلال عام 2013	29
3-2	متوسط نصيب الفرد من الناتج الفلاحى	30
4-2	آفاق الإنتاج الوطني من السلع في سنة 2015	27
1-3	طاقة الإيواء الفندقية (2005-2012)	41
2-3	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر (2010-2012)	41
3-3	الصادرات من السلع والخدمات الجزائرية للفترة (2000-2007)	45
4-3	مساهمة قطاع السياحة في النتاج المحلى	46
5-3	مجموع العمال القطاع السياحي	48
6-3	نصيب الفرد من الإيرادات السياحية	48
1-4	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات	57
2-4	تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية	57
3-4	هيكلة الصادرات خارج قطاع المحروقات	58

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-3	عدد السياح الوافدين إلى الجزائر	40

جدول المختصرات والمصطلحات

المختصر	الاسم الكامل	الشرح
FCE	Le **F**orum des Chefs d'**e**ntreprise	منتدى قادة الأعمال
EPI	Indice de performance environnementale	مؤشر الأداء البيئي
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الامم المتحدة الأنمائي
SDAT	Schéma Directeur de l'Aménagement Touristique	المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية
POT	Pôles touristiques d'excellence	الأقطاب السياحية للأمتياز
VTE	Villages touristiques d'excellence	القرى السياحية للأمتياز
ZET	Zones d'expansion touristique	مناطق التوسع السياحي
CDER	Centre de Développement des Energies Renouvelables	مركز الطاقات الجديدة والمتجددة
UDES	Unité de Développement des Equipements Solaires	وحدة تطوير التجهيزات الشمسية
APRUE	Agence Nationale pour la Promotion et la Rationalisation de l'Utilisation de l'Energie	وكالة ترقية وعقلنه استعمال الطاقة
CNIS	CENTRE NATIONAL DE L'INFORMATIQUE ET DES STATISTIQUES DES DOUANES	المركز الوطني للمعلومات والإحصائيات الجمركية
URERMS	Unité de Recherche en Energies Renouvelables en Milieu Saharien	وحدة البحث في الطاقات المتجددة في الوسط الصحراوي
ANDI	Agence Nationale de Développement de l'Investissement	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

المقدمة العـــــامة

توطئة:

تتميز العديد من دول العالم بتوفرها على مورد طبيعي مهم، والذي غالبا ما يشكل القطاع الرئيسي من ناحية الإنتاج، التصدير أو التشغيل. هذا الاعتماد على مورد وحيد جعل الكثير من هذه الدول تصبح اقتصادياتها ريعية، فطالما كانت هذه الثروة متوفرة بكثرة، وأسعارها في السوق العالمية مرتفعة وفي منأى عن أي اضطراب أو اختلال كبير، فهي تمكن الدول من الحصول على موارد مالية مهمة تساعدها في تمويل وإنجاز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية.

ولقد كشفت الأزمة العالمية الأخيرة سواء كانت مالية أو اقتصادية مدى ضعف وحساسية هذه الدول للصدمات الخارجية خصوصا تلك التي تعتمد إلى حدّ كبير على تصدير السلع الأولية حيث عانت بعض هذه الدّول من انتكاسات في تحقيق معدّلات نمو اقتصادي موازية لجهودها الرّامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية لبداية الألفية الجديدة.

ويحمل تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد إمكانيات كبيرة لزيادة درجة الصمود التي من شأنها المساهمة في تحقيق استدامة النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتوفير التنمية المستدامة لهذه الدول، فالاقتصاديات القائمة على نطاق واسع من الأنشطة في مجموعات واسعة من القطاعات بحيث يتم دمجها بقوة في مناطقها هي أكثر قدرة على توليد النمو القوي والمستدام، ومع ذلك فإنّ عملية توسيع الأنشطة في قطاعات مختلفة أو تطوير أنشطة جديدة في الواقع يشكل تحديا كبيرا ويتطلب جهودا جبارة من طرف هذه الدول الرّاغبة في تحقيق التنمية، إضافة إلى ذلك فإنّ الدول المتسمة بمساحة جغرافية صغيرة عليها الأخذ بالنظر في وجهات إقليمية للتنويع مصادر دخلها التي من شأنها حصد فوائد عديدة لتوسيع الأسواق وتحقيق وفورات الإنتاج.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه الجميع على ضرورة تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير مستلزماته قد أضحى أمرا ضروريا وملحا بدا لنا مهما معالجة هذه المسألة عن طريق القيام بدراسة حول مجموعة من الآليات التي تمثل أحد عناصر مصادر الدخل الوطني.

وبغية الإلمام بهذا الموضوع وعلى ضوء ما تقدم، يمكن إبراز إشكالية الرئيسة من خلال التساؤل التالي: **كيف يمكن للدولة أن تطور القطاعات الاقتصادية غير النفطية للمساهمة بطريقة فعالة في تنويع مصادر دخلها خارج قطاع المحروقات؟**

وعلى ضوء هذا التساؤل يمكن الإشارة إلى مجموعة من التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتنويع الاقتصادي؟ وما هي أهم محدداته في الاقتصاد الجزائري؟
- ما هي مساهمة التنمية الزراعية في دعم الاقتصاد الوطني؟ وما ما مدى نجاح المشاريع والبرامج التنموية في إنعاش القطاع الفلاحي وتنميته؟
- ما مدى مساهمة الاستثمار السياحي في تنمية وتفعيل الاقتصاد الوطني للتحضير لمرحلة ما بعد المحروقات؟

- ما مدى نجاح البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري في رفع معدلات النمو الاقتصادي وما هي التحديات التي تواجهها؟
- إلى أي مدى تساهم الطاقات المتجددة كبنية تحتية لتنمية وتنويع الاقتصاد الوطني؟
- ماهي آليات ترقية الصادرات للمساهمة في الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- كيف يمكن لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يكون بديلا تنمويا للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات؟.

فرضيات الدراسة:

بعد الاطلاع الأولي على جوانب الموضوع نقترح الفرضيات التالية والتي تمثل تفسيرات مقترحة تبرهنها مختلف الفصول:

- يعد التنويع الاقتصادي أحد أهم الحلول للدول الريعية لتحقيق التنمية المستدامة.
- يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
- السياحة بديل لاستغلال الثروة النفطية وأداة لتحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإيرادات .
- ضرورة تنويع مصادر الدخل للوصول إلى النمو الاقتصادي المستدام.
- الجزائر تمتلك طاقات وإمكانيات هامة للتوسيع صادرتها خارج قطاع المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع ليس من باب الصدفة وإنما لاعتبارات التالية:

- الحاجة الملحة و الضرورية لتنويع الاقتصاد الجزائري وخاصة بعد أزمة انهيار أسعار النفط الأخيرة 2015 .
- ظهور مؤشرات اقتصادية تدعوا إلى حتمية تنويع مصادر الدخل لتجنب الدخول في منطقة الأزمات الاقتصادية .
- الرغبة في مواصلة الجهود المبذولة من طرف الأخصائيين في هذا المجال والضرورة إلى الخروج بالاقتصاد الوطني إلى بر الأمان.
- بالإضافة إلى اهتمامنا الشخصي وتتبعنا لقضايا الشأن الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

كل بحث أو موضوع يسعى إلى تحقيق أهداف محددة مستوحاة من معالجة الموضوع وأهداف موضوعنا تكمن في:

- البحوث المتعلقة بهذا الصدد محدودة في الحقل الجامعي وهذا نظرا لحداثة الموضوع، وبإمكانه أن يعتمد كأرضية لبحوث أخرى تعرض في هذا المجال.
- التطرق لمختلف القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني مركزين على آليات جديدة ومستحدثة في كل قطاع.
- محاولة تفسير وتوضيح الإجراءات والسياسات الأخيرة المتخذة من طرف الدولة .

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على دور آليات تنويع مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني لتفادي الصدمات العنيفة والتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية بالإضافة إلى أهم الانجازات التي حققتها الدولة الجزائرية في هذه الميادين.

منهج الدراسة:

للإجابة على الأسئلة السابقة والوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لإعطاء صورة واضحة عن آليات تنويع مصادر الدخل الوطني خارج قطاع المحروقات وكذا تحليل الفرضيات السابقة لاستخلاص النتائج.

تقسيم الدارسة:

لدراسة موضوعنا قمنا بتقسيم الدراسة إلى أربعة فصول ،حيث استعرضنا في الفصل الأول الجانب النظري للتنويع الاقتصادي من خلال مباحثه الثلاثة ؛حيث قمنا بإعطاء نظرة عامة حول التنوع الاقتصادي من خلال مفهومه وأنواعه وأهداف سياسة التنويع.

أما الفصل الثاني فهو يعالج أحد آليات تنويع مصادر الدخل وهو دور القطاع الفلاحي والريفي في التنمية من خلال مباحثه الثلاثة والتي تبرز ماهية كل من الفلاحة والتنمية الريفية ، وشرح لسياسة التجديد الريفي المبرمجة من طرف السلطات المعنية بالإضافة إلى آفاق التنمية في المجال الفلاحي والريفي.

وخصص الفصل الثالث إلى إبراز دور الاستثمار السياحي كبديل لاستغلال الثروات النفطية من خلال مباحثه والتي وضحت أهم الإجراءات التي اتخذتها الدولة لدعم هدا القطاع ضف إلى ذلك مجموعة من المزايا الممنوحة والقوانين لتشجيع وتنظيم هدا القطاع الاستراتيجي الهام.

وأخيرا تناولنا في الفصل الرابع أهم فرص البدائل التنموية للاقتصاد الوطني الجزائري خارج المحروقات والتي تمثله في المباحث الثلاثة ؛كالطاقات المتجددة وترقية الصادرات وتنويعها بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية من آليات تنويع الاقتصاد الوطني.

وكختام لموضوعنا هذا قدمنا خلاصة تشمل مجموعة ما تم التوصل إليه من نتائج فيما يخص هذا الموضوع.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

مقدمة الفصل:

تتطلب دراسة التنويع الاقتصادي الكشف عن درجة الاعتماد على المورد الوحيد في البلدان الريعية، انطلاقا من فكرة أساسية هي أن قدرة البلدان على تنويع مصادر دخلها تتطلب تعديل أسلوب إدارة فوائضها أولا، وتنمية قاعدة الموارد من حيث التأهيل والتدريب ورفع القدرات وإدخال التقنيات الحديثة ثانيا.لذا فجل التركيز ينبغي أن يوجه لسببين رئيسيين؛ نجد أنهما العائق الحقيقي الذي يحول دون إمكانية إحلال بدائل حقيقة بوصفها مصادر للدخل في المستقبل، وهما إشكالية الفوائض التي تهتم بسبل إدارتها وسلبياتها، وإشكالية الموارد وتوظيفها ،والحقيقة أن الصعوبة تكمن في إمكانية تحقيق الحلول الناجحة في كلتي الإشكاليتين. ولعل البلدان ذات المورد ألريعي الوحيد لن تكون عرضة لمثل هاتين الإشكاليتين فحسب، بل أنها تخضع لمشاكل أخرى تستنبطن فيها القيود التي تدفع باتجاه مخالف لرفع مستوى التنويع فيها.[1]

[1] عاطف لأفي مرزوك،التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل،مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (24) ، 2003 ص:07

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنويع الاقتصادي

المبحث الأول: ماهية التنوع الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف التنوع الاقتصادي

ينصرف معنى التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية في البلد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم. و بمعنى آخر فإن التنويع الاقتصادي هو **العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج.**[2]

ويعرفه كذلك المعهد العربي للتخطيط **أنه سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية ورفع القيمة المضافة ، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد.**[3]

و بمعنى أخر، التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي ، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الخارجية.

و في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية.

و في معناه البسيط، يشُار إلى التنويع بِـ "عدم وضع البيض في سلة واحدة". فالاعتماد على مصدر واحد أو مصادر محدودة، كما هو الحال في بعض الدول، خاصة العربية التي تعتمد على أحد الموارد الطبيعية كالنفط والغاز، يجعل أي اقتصاد عرضة لمخاطر تلك المصادر. وبالتالي، فإن وجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما قد ينتج عنه ارتفاع في الدخل واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.[4]

و بصفة عامة، يقصد بالتنويع الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل والتي من شأنها أن تعزز قدرات الدولة ضمن إطار التنافسية العالمية، وذلك عبر محاولات رفع القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة. وهو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. ومن هنا فالتنويع ينطبق خاصة على البلدان التي تعتمد على مصدر وحيد غير مستديم.

---

[2] عاطف لافي مرزوك، مرجع سابق، ص:08.

[3] المعهد العربي للتخطيط،ص:7 http://www.arab-api.org/ar/training/course تاريخ الاطلاع:2016/03/18.

[4] المعهد العربي لتخطيط،مرجع سابق،ص:08

بمعنى أن التنويع الاقتصادي هو العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة من القطاعات تتشارك في تكوين الناتج.

المطلب الثاني: أهداف سياسة التنويع الاقتصادي

يمكن أن تؤدي سياسة التنويع الاقتصادي إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية تتمثل في :

1. حماية البلد من الصدمات الخارجية:

تتجلى أهمية هذا الهدف بصفة خاصة في البلدان التي تعتمد على النفط ، إذ تعد هذه السلعة سلعة عالمية تحدد أسعارها في الأسواق العالمية وفقا لآلية العرض والطلب ولعوامل أخرى (سياسية وطبيعية)، وغالبا ما يكون تحديد سعر هذه السلعة خارج عن إرادة البلدان المنتجة والمصدرة لها بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية والكوارث الطبيعية ، لذا فإن أسعارها تتسم بعدم الاستقرار (ارتفاعا وانخفاضا) والتي غالبا ما تشهدها الأسواق العالمية للنفط الأمر الذي يترتب عليه تعرض الاقتصاديات الوطنية لأثار سلبية وأزمات مختلفة والتي يمكن التغلب عليها عن طريق سياسة التنويع الاقتصادي وتحقيق الاستقرار فعندما يتعرض جانب اقتصادي معين إلى أزمة اقتصادية يكون الجانب الأخر في مأمن عن تلك الأزمة.

2. تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى:

شهدت البلدان النفطية بعد عام 1974 تحقيق إيرادات مالية ضخمة مما يقلل من نسبة مساهمة القطاع التقليدي في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن في منتصف الثمانينات حدثت تقلبات حادة في أسعار النفط الأمر الذي شجع فعلا ظهور سياسات التنويع الاقتصادي في بعض البلدان النفطية من خلال اتخاذ إجراءات تستهدف تنويعا اقتصادياتها وذلك بتشجيع قطاعات اقتصادية أخرى : كالزراعة والصناعة والخدمات وغيرها من اجل رفع مستوى مشاركتها في الناتج المحلي الإجمالي وبالشكل الذي يؤدي إلى تراجع نسبة الاعتماد على المورد الأساسي أي تقليص مساهمة السلعة الأساسية الوحيدة كالنفط.[5]

3. تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:

تهدف الكثير من البلدان إتاحة الفرصة لزيادة فاعلية دور القطاع الخاص كونه يساهم في توظيف المزيد من العمالة الوطنية [6] كما أن له القدرة على خلق قاعدة اقتصادية عريضة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية وهذا ما يجعل عديد الدول النفطية تعمل على خصخصة بعض الصناعات والمنشآت الإنتاجية والخدمية وتقليص دور القطاع العام فيها ما عدا الصناعة النفطية[7].

4. تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر:

---

[5] المعهد العربي لتخطيط،مرجع سابق،ص ص:08-09.

[6] محمد صالح حسام الليمي، اقتصاديات النامية بين التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية ، مجلة النبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق، المجلد الثالث، العدد:5،2010،ص ص:16-17

[7] مهدي سهر غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسة التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العراق المجلد الخامس ، العدد 2 ،2007 ،ص:34.

يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر من تنمية وتطوير واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بفاعلية جيدة وكفاءة عالية بهدف تحقيق أعلى معدلات النمو النفطية من الاستثمار الأجنبي والذي ساهم في النمو الاقتصادي بها وتلبية حاجات اقتصادياتها الوطنية ، هذا ما جعل الكثير من الدول النامية تتسابق في بدل الجهود لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية لما تتمتع به من مزايا وبالتالي فإن دور الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة ورؤوس الأموال وخلق فرص العمل وهذا ما يجعله من بين أهداف سياسة التنويع الاقتصادي.

5. تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية:

من خلال تطوير قطاعات متعددة و متنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.[8]

6. تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد.

ومن جهة أخرى، يمكن التمييز بين أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني. فعلى المدى القصير، قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي (البترول مثلا)، وبالتالي زيادة نصيب هذا القطاع في كل من الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية. أما على المدى الطويل، فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة عن القطاع الرئيسي في إحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع

والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. أي أن القطاع الرئيسي، كالنفط، قد يتم الاعتماد عليه ليصبح وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي.

المبحث الثاني: محددات الرئيسة للتنوع الاقتصادي.

وتتمثل أهم المحددات الرئيسية في ما يلي:

1. **الحوكمة:** يعتبر الحكم الرّاشد شرطا أساسيا في بناء بيئة مواتية للتنوع الاقتصادي حيث ينطوي هذا الأخير على تصميم و تنفيذ سياسات هادفة لتعزيز القطاعات الناشئة والتأكد من إمكانية تطويرها في بيئة تسمح لها بالازدهار وزيادة مساهمتها في الاقتصاد الوطني. على المستوى الإقليمي يجب أن يكون هناك كفاءة في التنسيق بين صناع القرار والجهات المعنية المختلفة الممثلة للبيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية سواء كان ذلك بالنسبة للقادة الوطنيين أو الإقليميين العام منهم أو الخاص، الفردي أو المؤسساتي والذين يشكلون ما يعرف السائقين التنفيذيين executive" drivers" الذي يمثل الإطار العام للتنويع في الحكم.حيث يعتبر هذا الأخير جدّ مهم للتنوع الاقتصادي وذلك من وجهات نظر عديدة فعلى سبيل المثال تكمن أهمها من خلال الإدارة الاقتصادية الحكيمة للموارد الطبيعية.فالحكومة لها دور هام في وضع الإطار التنظيمي الذي يدعم النشاط الاقتصادي لضمان بيئة صحية لمناخ الأعمال، وهذا يظهر جليا في العديد من البلدان الإفريقية على عكس نظرائها من دول العالم المتقدم حيث تتميز مجموعة الدول الأولى ببيئة أقل وضوحا واستقرارا لا من حيث الأهداف ولا الاستراتيجيات و غالبا ما تكون القطاعات الصناعية و والخدماتية

[8] المعهد العربي للتخطيط،مرجع سابق،ص:13

ضعيفة مما يجعلها أكثر اعتمادا على تدخلات الحكومة... ،و أحد الأمثلة البارزة لذلك هو عمل الحكومة على إصلاح الإجراءات الجمركية وتخفيف الأعباء الإدارية المتعلقة بحركة التجارة بحيث يكون بقدرة المصنعين تصدير منتجاتهم واستيراد البضائع بصفة أسهل.[9]

2. **دور القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في تعزيز التنويع الاقتصادي من خلال قيادة الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات الغير مستغلة حيث يمكن على سبيل المثال البحث و التطوير لأنشطة جديدة. علاوة على ذلك غالبا ما تقف الشركات الخاصة عند حدود قطاعات جديدة وبالتالي جلب الابتكار في الاقتصاد، ففي الجزائر تفتقر العديد من المؤسسات الخاصة إلى طريقة للوصول لرأس المال مما يجعل من الصعب بالنسبة لهم استغلال الفرص التجارية بشكل كامل ،في هذه الحالة يجب على الحكومة إيجاد سبيل لتعزيز زيادة الإعمال من خلال خلق السياسات الصناعية والتجارية المواتية وإزالة العقبات البيروقراطية خصوصا للشركات المبتدئة. كما يجب على الحكومة أن تكون حساسة لاحتياجات القطاع الخاص من خلال تحسين مناخ الأعمال مثلا أو من خلال التواصل لإقامة شراكات بناءة مع القطاع الخاص.

وبالمثل لذلك ينبغي على القطاع الخاص الانخراط في المبادرات الحكومية حيث ينبغي أن تأخذ هذه الأخيرة زمام المبادرة في قيادة جدول الإعمال لتنويع الاقتصاد بالنظر إلى قدرات الجزائر باعتبار أنه ليس هناك نقص في الفرص التجارية لكن هناك نقص فادح للقطاع الخاص في وضع خطة شاملة لاستغلالها.

3. **الموارد الطبيعية:** من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على قيادة التنويع الاقتصادي لأي بلد ما هي الموارد الطبيعية فهي غاية في الأهمية؛ حيث يمكن استغلال هذه الموارد لزيادة نطاق الصادرات والسلع المنتجة داخل البلاد. خاصة من خلال إثراء هذه الأخيرة حيث يمكن خلق قيمة إضافية من الموارد المستخرجة.لكن يلاحظ غالبا عدم توافق هاتين الأخيرتين ؛توفر الموارد وتنوع الإنتاج، وخصوصا في الدول الإفريقية بما في ذلك الجزائر ويرجع ذلك بصفة كبيرة في عدم تطبيق الإدارة المثلى من طرف الحكومات للموارد الطبيعية إضافة إلى عدم استخدام المكاسب من استغلال الموارد الطبيعية إلى المزيد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فعلى سبيل المثال الإرباح من تصدير المعادن يمكن استخدامها لتطوير الصناعات التحويلية والسياحية والخدماتية وبالتالي توسيع نطاق البلاد لقاعدته الاقتصادية.

حيث تمثل الموارد الطبيعية القطاع الرئيسي للنمو الاقتصادي في هذه الدول(التي لا تحسن استغلالها)باعتبار أنها طالما اعتمدت على صادراتها الطبيعية سواء كانت سلعا زراعية أو منتجات أولية مثل المعادن والهيدركربونات حيث أن البلدان التي تعتمد على عدد قليل من السلع لعائداتها عرضة للازدهار في حالة ارتفاع الأسعار كما هي عرضة لدورات الكساد في حال حدوث تقلبات واسعة في الأسعار ولذلك فإن الحاجة إلى توسيع إثراء هذه المنتجات والسعي لاستخدام مستدام حيثما كان ذلك

[9] قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان، ص:3.

ممكنا إذا كان ذلك مصحوبا بسياسات تشجيع التجارة والصادرات حيث سيمكن استغلال الموارد الطبيعية وتحسين توفير الفرص لإنتاج مجموعة متنوعة من البضائع سواء كان ذلك داخل الأسواق المحلية أو العالمية.[10]

4. **العوامل الإقليمية:** يعتبر التكامل الإقليمي إستراتيجية هامة لتسهيل التبادل والتجارة وهذا يشمل كل من إصلاح نظام إدارة الجمارك لتسهيل العمل بالنسبة لرجال الإعمال في نقل بضائعهم بحرية، وتتكون أيضا في مبادرات التنمية المكانية من خلال إعداد برامج تتمتع بنقاط لتقييم الخدمات التي تتمثل عادة في عمليات التنقل العابرة للحدود في شكل ممرات للنقل بصفة رئيسية فعلى سبيل المثال قد تستفيد عدد من دول شمال أفريقيا على حدّ سواء من الموقع الجغرافي لها وقربها من الأسواق الأوروبية والمتوسطية. فتونس مثلا لديها علاقات اقتصادية قوية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوروبي والجزائر تتمتع بعلاقات قوية مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط إضافة إلى المملكة العربية السعودية والأردن وعموم دول الشرق الأوسط فعلى خلاف الجزائر زادت هذه الدول في وصولها إلى مجالات اقتصادية إقليمية متعددة والتي تمثل بمثابة أسواق لمنتجاتها وبالتالي يمكن للجزائر أن تقوم بتوسيع إنتاجها المحلي و تنويع صادراتها باستعمال علاقاتها القوية مع مجموع هذه الدول كوقود لتطوير هذا الأخير.

وللأسف هناك العديد من التحديات التي تواجه المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إمكانية تحقيق الحوافز الجادة لتحقيق التكامل الإقليمي والتنويع الاقتصادي بما في ذلك تداخل العضوية بين البلدان الأعضاء عدم وجود الإدارة السياسية،عدم وجود آليات للتعويض، الخوف من فقدان السيادة إضافة إلى ضعف البنية التحتية و البيئة المالية. إلا أن الكثير منها يمكن أن يتحقق من خلال مزامنة المبادرات الوطنية ذات الصلة بتنويع الهياكل وأولويات المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحكم.[11]

5. **الإطار الدولي:** إن الإطار الدولي يلعب دورا هاما بالنسبة لمجموع الدول الهادفة إلى تنويع اقتصادياتها سواء كان ذلك بالنسبة للدول على انفراد أو فيما يخص تكتلات اقتصادية والتي من شأنها التأثير عليها فاقتصاديات عملاقة كالصين،الهند،اليابان،والاتحاد الأوربي إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن لها أن تلعب دور شركاء أساسيين بالنسبة لهذه الدول الراغبة في تنويع اقتصادياتها.بالفعل هذه الشراكات يمكن أن تأخذ عددا من الطرق بما في ذلك المشاريع التجارية المشتركة اتفاقات الاستثمار والتجارة،نقل التكنولوجيا وبناء القدرات لتحسين مناخ الإعمال، فدورها في خلق أسواق موسعة للمنتجات الجديدة يأخذ أهمية خاصة لتحسين التنويع بالنسبة لهذه الدول لكن هذا يبقى معقدا من حيث قضايا الوصول إلى أسواق جديدة وفرص تجارة دولية.

وهناك جوانب أخرى وفرص أخرى من التعاون الدولي التي يمكن أن تكون لها تأثير على التنويع الاقتصادي فلقد أكّدت مختلف الدراسات لبرامج المساعدة الدولية الرامية لتوطيد هذا الأخير على أن

---

[10] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق، ص:5.

[11] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق، ص:6

تعزيز حجم الأنشطة التجارية يمثل هدفا رئيسيا ، باعتبار أن هذا من شأنه تعزيز القدرات لاستغلال أفضل للفرص المتاحة في السوق.

6. **القدرات المؤسساتية والموارد البشرية:** بالإضافة إلى كل العوامل الأخرى تأخذ كل من الموارد البشرية والقدرات المؤسساتية استحقاقات واهتمامات خاصة باعتبارها العوامل المساعدة لتسهيل سلسلة التوريد إضافة إلى المساهمة في تحديد قدرات التنويع للدول وتحررها من التبعية للموارد الطبيعية وغيرها.

فعلى المستوى المحلي تعتبر كل من القدرات المؤسساتية والتنسيق العال مفتاحا لإنشاء الأطر التنظيمية للبنية التحتية العابرة للحدود الوطنية،القواعد الجمركية وكل ما يتعلق بتحقيق الأهداف تحت إطار العضوية المتداخلة للأطراف.فالموارد البشرية مهمة لتعزيز الابتكار في أي اقتصاد، فعلى سبيل المثال من خلال البحث والتطوير واستخدام أفضل المهارات الإدارية ستؤدي حتما إلى الحصول على أفضل المنتجات الاقتصادية ،زيادة على ذلك فمن خلال دعم الحكومة والمجتمع المدني يمكن أن تسلط الإمكانات البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي وهذا كله يشمل تعزيز التعليم العالي ودعم البحث والتطوير في القطاعات ذات النمو المرتفع حيث لوحظ في مختلف الدراسات أن تطور الشراكات مع الوكالات الدولية أدت إلى تطوير تكنولوجيات جديدة مع زيادة في المهارات ذات الصلة بالسكان المحليين.[12]

المبحث الثالث: مؤهلات الجزائر في التنويع الاقتصادي

1. **الخلفية الاقتصادية للجزائر:** بعد حصول الجزائر على استقلالها سنة 1962 استند اقتصادها إلى حدّ كبير على قطاع الزراعة، وبعد حصول زيادة في أسعر النفط العالمي في فترة السبعينيات بدأت عائدات هذا الأخير ترتفع بشكل كبير حيث تم توجيه نشاطات القطاع الحكومي إلى النهج الصناعي بشكل عام بما في ذلك القطاع البترولي بصفة خاصة حصل ما كان مرغوبا فيه من تصنيع مكثف وبدأت تحدث ظهور بوادر للازدهار والرّخاء داخل المجتمع الجزائري لكن للأسف وبانخفاض أسعار البترول في الثمانينيات وبشكل حاد أثر سلبا هذا الأخير على اقتصاد الجزائر حيث أصبحت هذه الأخيرة تعتمد بالكامل على عائدات النفط.

وعلى الرغم من أن الجزائر سجلت 50,8 نقطة لمؤشر الانفتاح الاقتصادي وذلك بتسجيل تحسن 1,2 نقطة إلاّ أنها تبقى تتربع على المرتبة 146 دوليا(حسب تصنيف سنة 2014) من حيث الدول التي تتميز بحرية النشاط الاقتصادي هذا التحسن الطفيف جاء من خلال إجراء بعد التعديلات والتسهيلات فيما يخص الاستثمار الخارجي إضافة إلى تحديث طرق وميكانزمات مراقبة الإنفاق الحكومي الهائل،على الرغم من ذلك كلّه تبقى الجزائر تحتل المرتبة 14 من أصل مجموع 15 لعموم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ولا تأتي بعدها إلاّ دولة إيران(مع العلم عن دور الحصار الاقتصادي والعقوبات المفروضة على هذه الأخيرة يمكن اعتبار الجزائر آخر دولة في الترتيب) حيث يبقى مؤشر الجزائر في هذا المجال أضعف بكثير من عموم متوسطات الدول سواء كان دوليا أو إقليميا، فعلى خلاف التحسن المسجل في السنة الأخيرة سجل مؤشر الجزائر في هذا الميدان انخفاضا متواليا خلال العشرين سنة الأخيرة مسجلا بذلك من أسوء المعدلات في

[12] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق ،ص:07.

العالم. حيث سجلت معظم المعايير العشرة المفسرة لدرجة التحرر الاقتصادي تدهورا كبيرا خصوصا في مجال حقوق الملكية الخاصة، انتشار الرشوة وطريقة تسيير الإنفاق الحكومي ويبقى الاقتصاد الجزائري في أسفل خانة الدول الغير حرة باعتبار إهمال الحكومات المتعاقبة على إحراز تطور ملحوظ فيما يخص تحقيق تدابير الإصلاح بل على العكس من ذلك تم توفير بيئة ملائمة لانتشار الرشوة والفساد الاقتصادي بحيث أصبحت الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز في ضوء تزايد درجة السخط الاجتماعي. فعلى الرغم من بمليارات الدولارات المنفقة سواء كانت من خلال البرامج الموضوعة من قبل رئيس الدولة عبد العزيز بوتفليقة لتحسين المرافق العامة والبنيات التحتية التي كانت ربما تكفي لإعادة أعمار قارة لا دولة بمساحة الجزائر أو تلك التي كانت تهدف إلى القضاء على البطالة من خلال مشروع تشغيل الشباب أو دعم الاستثمار وتطويره من خلال منح القروض من دون مراعاة جانب الخبرة والكفاءات أدت إلى نزيف حادّ في حجم الأموال المهدورة إضافة إلى رفع مستويات التضخم بشكل ملحوظ في البلاد دون مقابل فيما يخص ما حققته من انجازات في حدود الأموال المستثمرة. كل هذا دفع الحكومة الجزائرية إلى مراجعة أوراقها خصوصا فيما يتعلق بتحسين الحكم المالي خلال السنتين الأخيرتين من خلال إعادة تدبير وتحسين ميكانزمات مراقبة الإنفاق الحكومي.[13]

2. **دور القطاع الخاص:** إن تصنيف البنك الدولي للجزائر بدرجة 148 لسنة 2012 و146 لسنة 2014 فيما يخص بيئة ممارسة الأعمال على المستوى الدولي من أصل 183دولة، يشدد في السيطرة على القيود التي تؤثر في مناخ الإعمال بدولة الجزائر لاسيما فيما يخص بإنشاء الشركات ونقل الملكية حيث تنطوي هذه العمليات على تأخر في الإجراءات والتكاليف الكبيرة بالنسبة للمؤسسات سواء كانت وطنية أو أجنبية.

بالإضافة إلى ذلك كلّه لا يزال من الصعب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى التمويل المصرفي علاوة على ذلك أجريت دراسة حول منتدى رؤساء المؤسسات من خلال الملتقى الوطني لرؤساء المؤسسات(FCE) تبين نتائجها بإعطاء مؤشرات سلبية من الثقة من قبل رجال الإعمال حول الخطوات المتخذة خلال عام 2011 من طرف الدولة في إطار تحسين مناخ الأعمال والاستثمار الذي أجري سنة 2013 إجراءات جديدة فيما يخص استحداث أساليب جديدة للدفع خصوصا فيما يخص بالمدخلات والمواد المستوردة من قبل الشركات المنتجة، إضافة إلى تعزيز القروض الاستثمارية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديث إجراءات جديدة فيما يخص الديون القديمة لهذا النوع من الشركات إضافة إلى إعادة النظر في تلك المؤسسات التي تمر بظروف صعبة. زيادة على تحديث الإجراءات الضريبية وإعادة جدولة تلك الغير مسددة وتبسيط عملياتها إضافة إلى تعزيز الحوافز بالنسبة للصادرات الغير النفطية كمعافاتها من الضرائب ،كل هذه الإجراءات تسيير جنبا إلى جنب مع الإصلاحات التي اتخذت في السنوات الأخيرة فتشمل هذه المراجعات القانون التجاري، تبسيط تسجيل الإعمال التجارية، خفض الضرائب للشركات،تطوير المناطق الصناعية لجعلها أسهل لجلب المستثمرين. وإعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالحصول على الأراضي فبعد سلسلة

[13] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق ،ص ص:11-12

من الإصلاحات في الميزانية التكميلية 2009 جلبت الموازنة التكميلية لسنة2011تدابير جديدة لتشجيع الاستثمار وإعطاء دفعة قوية للشركات الصغيرة والمتوسطة ولاسيما في مجالات الضرائب والحصول على الأراضي الصناعية فالوكالة الوطنية لدعم الاستثمار بلغت تمويلاتها قيمة 25 مليار دولار منذ 2006، 33% منها للاستثمار الأجنبي المباشر ما يمثل ثلاثة أضعاف الاستثمار الأجنبي المباشر الغير نفطي لسنة 2010 هذا الأخير هو جزء من 900 مشروع مسجل في عام 2011 ولاسيما في قطاع الأدوية،الأغذية الزراعية ومواد البناء والصناعات المختلفة.

3. **البني التحتية:** تعتبر الجزائر لاعبا كبيرا في القارة الإفريقية ليس فقط بسبب مساحة أراضيها الكبيرة ولكن أيضا من ناحية ناتجها المحلي الإجمالي الذي لا يستهان به وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع حجم النقل داخل البلد فبعد أن أخذ الاستثمار في البنية التحتية طريقا مسدودا في الجزائر ما بين الفترة (1991-2001) بسبب العشرية السوداء،[14] أخذ بعدها الاستثمار في هذا الميدان يتحسن بصفة ملحوظة وخير دليل على ذلك إنشاء الطريق السيار شرق-غرب الذي يمتد على مسافة 1200كلم إضافة إلى مشروعين لطريقين سياريين أخريين أحدهما قيد الإنجاز يمتد على الهضاب من الشرق إلى الغرب وآخر محل دراسة يمتد على طول الساحل الجزائري إضافة إلى طريق السكة الحديدية السريعة شرق-غرب، انجاز "ترامويات" في مختلف المدن الكبيرة بالجزائر وترميم مختلف السكك الحديدية والطرق السريعة، رغم كل هذه الجهود المبذولة تبقى الجغرافيا الصحراوية الشاسعة في البلاد تشكل تحديا دائما لتطوير البنية التحتية ،في إطار هذا النطاق وقصد معالجة كل هذه المشاكل جعلت الحكومة الجزائرية مسألة النقل من أحد أولوياتها من خلال ترقيات وتوسعات كبرية في التقدم كجزء من برنامجها في الاستثمارات العامة على نطاق واسع.

4. **الموارد الطبيعية:** على الرغم من إن الجزائر لديها موارد طبيعية هائلة من نفط إضافة إلى أنها تعتبر ثاني مصدر للغاز الطبيعي في العالم وخامس احتياطي لهذا الأخير وموارد أخرى إلاّ إن الجزائر ليست لديها إستراتيجية أو خطة بيئية وطنية ليتم العمل عليها في تحقيق تنمية مستدامة فما يسمّى ببرنامج "التنمية النظيف" الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد من العناصر،الصحة العامة،حالة البيئة،حيوية النظم الايكولوجية، إنبعاثات الغازات،جودة الماء والهواء ومدى تأثير البيئة على الصحة فمؤشر الأداء البيئي (EPI) والمنشور من طرف جامعتي(Yale and Columbia) الأمريكيتين يضع الجزائر في المرتبة 86 من أصل 132 بلدا وذلك لتصنيف سنة 2011 يضيف هذا التقرير أيضا أن ما لا يتجاوز نسبة 0,5% فقط من عائدات النفط الجزائري تستعمل في مشاريع بحث و تطوير عن استخدام واستغلال الطاقات المتجددة على الرغم من الكم الهائل والقدرات العالية للجزائر في هذا الميدان دائما حسب التقرير، إلاّ انّه مع مطلع سنة2013 تفطنت الحكومة الجزائرية لذلك فهي تقوم بدراسات جدية لاستخراج وتحويل الكربون الصخري ضمن مشروع عملاق في عمق الجنوب الجزائري إضافة إلى برامج أخرى للطاقات المتجددة حيث يتوقع من الدراسات المقامة وصول الجزائر إلى استمداد 40% من طاقتها الكهربائية من الطاقة الشمسية مع حلول مطلع 2020.[15]

---

[14] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق،ص ص 13-14

[15] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق ص:15.

5. **الموارد البشرية:** حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة2011 (UNDP) قد حققت الجزائر تقدما و تطورا كبيرا فيما يخص الموارد البشرية حيث سجلت رصيد 0,698 لما يعرف بمؤشر تنمية الإنسان(HDI) وبالتالي فهي تحتل المركز 96 من بين 187 دولة في تصنيف التنمية البشرية حيث يأخذ هذا المؤشر بعين النظر عموم الآداءات العامة فيما يخص مجالات الحصول على التعليم الأساسي والرعاية الصحية الجيّدة، و يجري البحث فيما يخص عن تطبيق ميكانزمات لتحسين التنسيق بين السياسات العامة وتقديم خدمات ذات نوعية جيّدة، حيث رصد لذلك أكبر برنامج شهده البلد للفترة الممتدة ما بين (2010-2014) بتكلفة قدرها 154 مليار دولار ما يمثل نسبة 54% من عموم الإنفاق الحكومي للفترة والمقدر بـ:286 مليار دولار كل هذا الغلاف لتنمية الموارد البشرية من خلال إنشاء ما يقارب 5000 مؤسسة تعليمية، 1500 وحدة للبنية التحتية للصرف الصحي إضافة إلى تحسين فرص الحصول على مياه الشرب. ففي سنة 2011 وحدها قدر ما صرف للغلاف الاجتماعي ما قدره 17,2مليار دولار. منها3.14 صرف للقطاع الصحي، التمدرس الإجباري بالنسبة للأطفال البالغين ما بين 6إلى15 سنة سواء كانوا ذكورا أو إناثا ،حيث يقدر عدد الطلاب في الجزائر ب: 7,38 مليون طالب 44% في الطور الابتدائي و 42% في المتوسط و 14% في الثانوي. ويقدر عدد الإناث بحوالي 3,64 مليون ما يمثل حوالي 49,3% من عدد الطلاب، و تقدر عدد المدارس في الجزائر بحوالي 22000 وحدة في حين يقدر عدد الطلاب الجامعيين بحوالي 1,25 مليون طالب للسنة 2012 بينما معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة يقدر حوالي 80% وكجزء من إستراتيجيتها الوطنية لمحو الأمية تهدف الجزائر إلى تخفيض نسبة الأمية ب 22% لدى الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 50سنة بحدود 2014.

6. **المؤسسات الإقليمية والدولية:** بالنظر إلى كل من مساحة الجزائر وقدراتها الطبيعية والبشرية تعتبر من الدول المؤثرة بصفة بارزة إقليميا،حيث تتشكل أهمها فيما يعرف بالاتحاد المغرب العربي وهو عبارة عن مؤسسة إقليمية هامة تضم مجموعة من دول المغرب العربي. وتمثل الجزائر حاليا أحد المشاركين الرئيسيين في المشاريع التي لها القدرة على تعزيز التكامل لدول شمال أفريقيا والاتحاد المغرب العربي إضافة إلى تنويع وتحقيق التكامل بين الاقتصاديات الإقليمية والوطنية يتجلّى بعض ذلك في قطاع النقل من خلال إنشاء طريق سيار شرق غرب يربط الجزائر بدولتين مجاورتين وهما المغرب وتونس إضافة إلى طريق آخر مماثل للقطارات ذات السرعة الكبيرة.

7. **الموارد المالية:** [16]يتكون النظام البنكي في الجزائر من 26 مصرفا 6 منها عمومية بما فيها بنك الادخار، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، كما يتضمن أيضا العدد من المؤسسات الغير بنكية كمؤسسات التأمين، شركات المختصة في الليزنغ والمؤسسات المهتمة بالمالية الدقيقة (microfinance) فهذه المؤسسات تعبر عن مصارف بقيمة ثابتة في الاقتصاد، تجرى العمليات المالية للخزينة من خلال سوق السندات وذلك لشراء ديون المؤسسات العامة وتمويل الاستثمار العام حيث لا يزال القطاع المصرفي العام هو السائد بنسبة 89% من إجمالي الموجودات لكن على عكس ذلك أخذت

[16] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق ص ص: 15-16

المصارف الخاصة مكانة بارزة على نحو متزايد في تمويل الاقتصاد– 23,2% من الاعتماد في عام 2011 مقابل 19,2% للبنوك العامة في نفس السنة– إضافة إلى كل هذا لا يزال هناك فائض هيكلي هائل في السيولة لدى البنوك الجزائرية منذ عام 2001 حيث لم تعد البنوك الجزائرية تسعى إلى إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر.

و في سنة 2011 قامت البنوك الجزائرية بتعزيز صلابتها المالية بمعدّل 23% بنهاية ديسمبر من نفس السنة لكن المشكل الباقي هو ضعف الوساطة المالية أو المصرفية في جذب الادخار المنزلي إضافة إلى صعوبة تحويل الموارد المتاحة إلى استثمارات حقيقية. انخفضت نسبة القروض المتعثرة من 19,05%إلى 16,63% بين بداية ونهاية 2010. تعتبر موارد رأس المال على المدى الطويل نادرة والأنظمة الاحترازية الصارمة تمنع البنوك عن تمويل المشاريع الكبرى ناهيك عن المعاملات المحدودة في البورصة وقليل من المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على هذا النوع من المعاملات،حيث يعتبر أهم الفاعلون الرئيسيين في الأسواق المالية المؤسسات المالية الوطنية والبنوك العمومية.

لدى شرعت الجزائر في برنامج تحديث للقطاع المصرفي والمالي بهدف تحفيز النمو وتعزيز التنوع الاقتصادي وتنويع الاستثمار وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من أجل خلق فرص عمل جديدة، رصد تدابير جديدة من قبل البنوك والمؤسسات المالية لمكافحة غسل الأموال.[17] لدى أنشأ ما يعرف بهيئة مراقبة النقد والقرض بحدود 2011 مع وضع نظام مراقبة داخلية للحدّ من عدد الأطراف المتدخلة في القروض البنكية ومن تم بسط المراقبة التامة على هذه الأخيرة وتوجهاتها.

[17] قاسم محمد فؤاد، مرجع سابق ص ص:17–18.

خاتمة الفصل:

إن التنويع يتطلب التضحية بحيث لا يمكن تحقيق التنويع لمصادر الدخل في البلدان الريعية ما لم تتخذ الخطوات المحددة، و مع كون هذه الخطوات هي في الأصل حزمة من السياسات ذات الأجل الطويل نسبيا، فهي ستؤثر بلا شكل على قدرة الجزائر التنافسية، فتقليل الاعتماد على المورد الوحيد أنما يتضمن تقليل حجم المداخيل المتحصل عليها في الأجل القصير، وهذا يتطلب تضحية بالمهم من أجل الوصول إلى الأهم.

الفصل الثاني

تنمية القطاع الفلاحي والريفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية

مقدمة الفصل:

يحظى القطاع الزراعي باهتمام متزايد من قبل معظم دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، وهذا للدور الهام والحيوي الذي يقوم به في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، والمتمثلة في زيادة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي زيادة نصيب الفرد منه، وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات الاجتماعية خاصة في المناطق الريفية، كما يوفر الاحتياجات الغذائية للسكان وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل حجم الواردات، وتوفير المواد الأولية الزراعية للصناعة، كما يمثل مصدرا لتنويع دخل البلدان،ومن خلال هدا الفصل سنبرز أهمية القطاع ألفلاحي والريفي في تعزيز التنمية الوطنية باعتباره كأحد بدائل التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثاني: تنمية القطاع الفلاحي والريفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية.

المبحث الأول:التنمية الفلاحية والريفية.

المطلب الأول:ماهية التنمية الفلاحية

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمارية في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغداء والمواد الأولية و كقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل وهناك مستجدات زادت من الأهمية النسبية للزراعة تمثلت في استمرار العجز ألغدائي وتفاقمه، وتحقيق انجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة.

أولا: التنمية الفلاحية

مفهوم التنمية الزراعية:[18]

تعتبر التنمية الزراعية أحد جوانب التنمية الاقتصادية ،فمفهومها لا يكاد يختلف في الأهداف والوسائل عن مفهوم التنمية الاقتصادية ، فقد عرفت التنمية الزراعية أنها ": **كافة الإجراءات التي من شانها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية**".

إذن التنمية الزراعية مثل التنمية الاقتصادية ،هي عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المناطق الريفية إما من خلال رقعة (الأراضي المزروعة) التنمية الأفقية (أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي) التنمية الرأسية،ويتفق المفهومان حيث يركز على الجانب المادي وذلك باتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي ، وتكوين رأس مال من اجل التنمية الاقتصادية وذلك على الحساب الجانب الاجتماعي.

ثانيا: البواعث المؤدية إلى ضرورة تنمية القطاع الفلاحي

ومن أهم الدوافع التي تؤدي إلي تنمية القطاع الزراعي نذكر ما يلي:

1-تحقيق الفائض الزراعي والغذائي:

تعني كلمة فائض وجود فرق موجب بين حجم الإنتاج الزراعي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى والتي تتمثل في:[19]

- تصدير جزء من الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية أخرى لا يمكن أنتاجها محليا.
- تصدير جزء من الفائض مقابل الحصول على تجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.
- توجيه جزء من هذا الفائض إلى الاستثمار في القطاع ألفلاحي نفسه من اجل تنميته وتوسيعه.

2- الزراعة كمصدر للعملة الأجنبية:

إن تحديد القطاع ألفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد المنتج للزراعة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي ، وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول

---

[18] سالم النجفي،التنمية الاقتصادية الزراعية،ط2،جامعة الموصل ، العراق ،ص:202

[19] سالم النجفي،التنمية الاقتصادية الزراعية،مرجع سابق،ص203.

على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العمولات إلى عملية التمويل ومنه تصبح الزراعة كمصدر تمويل لعملية التنمية، كما أن القطاع الزراعي يلعب دورا هاما من ناحية قدراته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال توسيع المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير.

3- مساهمة الزراعة في تحقيق التوازن الغدائي:

على القطاع ألفلاحي في البلدان النامية وغيرها أن يلعب دورا هاما في متابعة الطلب من كل المنتجات الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد، ابتداء من كل التغيرات التي تحصل سواء في مكوناته أو حجمه.

4-الزراعة كمصدر للقوة العاملة:

إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة والقضاء على البطالة المقنعة،ويعتبر القطاع الزراعي مخزن لليد العاملة ومجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي وذلك لأن جل سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة.

5- الزراعة تحتاج إلى رأس مال أقل:

تحتاج التنمية الفلاحية إلى رؤوس أموال قليلة نسبيا لما يحتاجه قطاع الصناعة ، كما أن الدورة الإنتاجية لرأس مال في القطاع ألفلاحي هي أقل من الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان لبقية القطاعات الأخرى خاصة الصناعة ،ذلك لأن معظم القروض التي يحتاجها القطاع ألفلاحي هي قروض موسمية في أغلبها.

6- مساهمة الزراعة في تحقيق رأس المال:[20]

لقد كانت الزراعة على مر التاريخ مصدرا لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية ،فلا عجب أن يعتقد الفيزوقراط أن الزراعة لازالت هي المصدر الرئيسي لرأس الثروة بالرغم من خطاء هذا الاعتقاد إلا أن الزراعة لازالت هي المصدر الرئيسي للتنمية الاقتصادية للدول المتخلفة.

إن تمويل التنمية الاقتصادية يقتضي فرض جبايات ادخارية على مختلف القطاعات الأساسية في هذا المجال، وتجربة اليابان خير ذليل على ذلك،حيث أن اليابان قد افترض ادخار إجباري مرتفع على قطاع الزراعة واستخدم هدا لادخار في عملية التنمية [21].

ثالثا: العوامل المساعدة على تنمية القطاع الزراعي

إن تطوير القطاع الزراعي وتمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوط به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها في العناصر التالية:[22]

---

[20] عثمان أحمد الخولي ، الزراعة ، العربية،دار المطبوعات الجديدة القاهرة ،ص130

[21] كداتسة عائشة ،براهقي راضية،فرص وتحديات البدائل التنموية للقتصاد خارج قطاع المحروقات (التنمية الفلاحية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات)،الملتقى الدولي حول استراتيجية وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثماراتالبديلة للمحروقات في أفاق الالفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المنعقد خلال28 و 29 اكتوبر 2014.

[22] باشا أحمد ، القطاع الفلاحى بين الواقع والمتطلبات الاقصاح ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد2 2003 ص:109

1- يعتبر القطاع ألفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي،لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية من القطاع الزراعي من خلال تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع ألفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة.

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شأنها أن تحقق ميزتين؛

- الميزة الأولى: توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.
- الميزة الثانية:توفير للقطاع ألفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

3- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم .

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية .

5- العمل على تحفيز الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالوقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالواقع ألفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

6- العمل على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه.[23]

المطلب الثاني: التنمية الريفية

لقد حظيت مسألة التنمية الريفية خلال العشرينات الثلاثة الماضية باهتمام متنام ، إما من حيث البحوث والدراسات الأكاديمية أو من حيث البرامج المحلية والدولية التي تستهدف النهوض بالأرياف وترقية حياة الريفية ومعالجة هذا الموضوع هي قاصرة لا ترقى إلى المستوى الرؤية الإستراتيجية ، وفي هذا الصدد كيف يمكن جعل التنمية الريفية بالجزائر خيار بديلا لتنمية قائمة بالأساس على صناعة المحروقات؟

أولا: مضمون ومجالات التنمية الريفية

يعرف المشرع الجزائري الريف على انه:"**جزء من الإقليم أقل بناء ،يتكون من مساحات مخصصة للنشاط ألفلاحي كنشاط اقتصادي أساسي،وكذا المناطق الطبيعية والغابات والقرى**"[24]، تنجر عن هذا التعريف آثار في ترتيبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها الدولة ، فالمناطق التي لا يشملها التعريف لن تقصد بها ستفيد من بعض البرامج ، مثل برنامج التجديد الريفي في الجزائر.

---

[23] كداتسة عائشة، مرجع سابق،ص:10.

[24] المادة 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي.

أما التنمية الريفية فهي **تلك الجهود التنموية الموجهة للفضاءات الريفية من مرافق وهياكل قاعدية واستثمارات اقتصادية واجتماعية عمومية وخاصة** ،ونظرا لخصوصيات هذه الفضاءات ، التي تجعل منها أقل استقطابا للاستثمارات ،فإن الدول عادة تمنح تسهيلات وتحفيزات خاصة للمستثمرين بهده المناطق.

ويرجع الاهتمام المتنامي بالتنمية الريفية إلى عدة مبررات أبرزها مايلي:[25]

1. أغلب سكان ،لاسيما في البلدان النامية ، يعيشون في الأرياف(60إلى 80%في العالم العربي.)
2. أغلب الفقراء في العالم يعيشون في الأرياف،وبالتالي فغن مكافحة الفقر إنما تنطلق أصلا من الأرياف.
3. تزايد نسبة النزوح الريفي بحثا عن فرص العمل،خاصة وان الأنشطة الفلاحية والمهن الزراعية ،مع ما تنطوي عليه من الشقاء وضعف الدخل تبقى محدودة من حيث توفير فرص العمل، ولا تستطيع الاستجابة لطلبات العمل المتزايدة ،خاصة بالنسبة لفئة الشباب الذين تجاوزت طموحاتهم أفق المحيط الريفي.
4. تنتج عن ضعف ونقص الهياكل القاعدية في الأرياف معاناة شديدة لدى الريفيين.
5. جغرافيا واقتصاديا ، تشكل الأرياف أبر نسبة من مساحة معظم الأوطان، وبالطلي ينبغي استغلال هده المساحات والموارد التي تتوفر عليها (مادية ،مالية،وبشرية) اقتصاديا بما يحق نهاية استخداما أفضلا للموارد الوطنية.

ثانيا: واقع سياسة التنمية الريفية في الجزائر

يغطي الفضاء الريفي في الجزائر أكثر من 80% من المساحة الإجمالية، وتشكل البلديات الريفية 63.5%من مجموع البلديات ويسكنه نحو ثلث مجموع السكان، وللإشارة عرف عدد سكان الأرياف في الجزائر تناقصا مستمرا عير السنوات، فبعدما كان سكان الريف يشكلون نحو 73% في سنة 1954، و 68.6%في عام 1965، انخفضت هذه النسبة إلى 59% سنة 1977 وإلى 50.3%في عام 1987و 40%في سنة 2005[26].ويعزى هذا التناقص بالأساس إلى نقص الفعالية في سياسات التنمية الريفية المتبعة ، كما عمق من هذا النزوح الظروف الأمنية لفترة التسعينات ، كما عرفت نسبة المشتغلين في الريف الجزائري انخفاضا في حدود 14%،إلا أن هذه النسبة عرفت بعد دلك ارتفاعا قدر ب:21.33%خلال السنوات الأخيرة (2011-2013)وهو ما يبنه الجدول الآتي:

[25] رحيم حسين ،التنمية الريفية بالجزائر:بديل تنموي إستراتيجي،مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية ،جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر ص:02

[26] عبد الغني قتالي،عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر،مذكرة ماجيستير، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر 2009-2010.

جدول رقم (2-1) عدد سكان في الريف الجزائري والقوة العاملة في الزراعة خلال الفترة (2011-2013): الوحدة: ألف نسمة

السنوات	إجمالي عدد السكان	عدد سكان الريف	النسبة %	القوة العاملة الكلية	القوة العاملة في الزراعة	النسبة %
2011	36717	13970	%38.04	10662	2442.60	%22.90
2012	37495	13970	%37.25	11423	2476.50	%21.67
2013	38297	13970	%36.47	11964	2528.90	%21.13

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية(الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية-المجلد رقم 34) الخرطوم 2014.

من خلال هذا الجدول يلاحظ أن نسبة اليد العاملة في قطاع الزراعة عرفت خلال هذه السنوات استقرار وذلك من خلال البرامج و المخططات التنموية وسياسة التجديد الريفي والفلاحي التي قامت بها الدولة خلال الفترة الأخيرة (2000-2014).

المبحث الثاني: سياسة التجديد الريفي والفلاحي

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا بدعم النهوض بالريف منذ سنة 2006،وهو ما يؤكده الاهتمام الكبير بالتنمية الريفية في مختلف البرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية السابقة مثل:(برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001،البرنامج التكميلي لدعم النمو سنة 2005، برنامج الاستدراك ،جوان 2006)، فتم بعث سياسة التجديد الريفي لسنة 2006 ومن ثم سياسة التجديد ألفلاحي و الريفي لسنة (2009-2014)، وهذا بهدف جعل الأقاليم الريفية بديلا استثماريا تنمويا ،وبهدف تنويع الأنشطة الاقتصادية في هذه الأقاليم.

المطلب الأول: سياسة التجديد الريفي والفلاحي 2006-2014

أولا: سياسة التجديد الريفي(2006-2009)

لقد ظهرت التنمية الريفية وإعادة حيوية المناطق الريفية كمواضيع ذات أولوية ، ولقد قامت سياسة التجديد الريفي بجعل هده الأخيرة أهدافا ذات أولوية مع اقتراح إجراءات أنسب تهدف إلى التكفل بإشكالية التنمية الريفية القائمة في الموارد المحدودة والهشة من جهة والضغط الاجتماعي من جهة أخرى[27].و بعد تبني الجزائر لعدة برامج وسياسات من شأنها تدعيم التنمية في الأقاليم الريفية ، وبعد تشخيص الوضعية التي يعيشها الوسط الريفي الجزائري ما بعد إستراتيجية التنمية الريفية في سنة 2004، ألزم الأمر ببعث سياسة أخرى للتنمية الريفية ولدعم تجديد الأقاليم الريفية تمثلت في سياسة التجديد الريفي لسنة .2006

1- الإطار العام لسياسة التجديد الريفي:

[27] بيصار عبد الحكيم،بلقليل نور الدين،سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبديل استثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة، المنعقد 28 و29 أكتوبر 2014.

تستلهم سياسة التجديد أفكارها وبنيتها من ضرورة تحقيق تنمية متوازنة ومنسجمة من خلال التوازن بين مختلف الأقاليم الريفية النشيطة والأقاليم ذات القدرات الفلاحية التنافسية، تستمد هذه السياسة أسسها من:[28]

- متطلبات تهيئة الأقاليم التي تشكل إحدى مكوناتها القوية.
- إن السياسة التجديد الريفي ترمي إلى المساهمة في القضاء القائمة تدريجيا على أشكال الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية بالفعل، من خلال إقصاء فئة هامة في الريف من البرامج الوطنية المسطرة.
- إن اكتشاف الفضاءات الريفية وإعادة هيكلتها وتكوينها عن طريق تنمية مواردها الطبيعة والتراثية والدفاع عن القيم الثقافية والهوية التي أثمرتها تقاليدنا لا يمكن يتصورها جميعا بدون التنمية المتوازنة التي تضمن مستقبل المناطق الريفية.
- تطلع سكان الريف القوى والمتعطش إلى تحسين ظروف معيشتهم على مستوى أقاليمهم.
- التضامن الوطني الذي يسمح للتنمية الوطنية من إرساء مستوى معيشة منصف للجماعات الريفية الهشة اجتماعيا.
- فتح آفاق جديدة للعالم الريفي في إطار الاندماج في مسار العولمة،من خلال ترقية الريف ليصبح مهيأ لمواكبة التوجه العالمي من خلال انضمام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والسعي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

ومن بين طموحات سياسة التجديد الريفي أيضا هو بالضبط توفير شروط التنمية الريفية المستدامة التي لا يمكن تصورها إلا بقدر ما يتم من خلاله:[29]

- اعتبار الوسط الريفي كيانا جغرافيا وإقليميا وليس فضاء ملحق للمدينة أين تتحدد هويته بالنشاط ألفلاحي وحده.
- تحديد المفاهيم الأساسية التي تدعيم سياسة التجديد الريفي.
- تحديد الأهداف المنوط للعالم الريفي والإستراتيجية التي تسمح بتحقيقها.
- توفير إمكانية نجاح الورشات المفتوحة ،وفتح ورشات أخرى جديدة وتحرير الطاقات وذلك ضمن سياسة متماسكة.
- تجديد سياسات مرافقة سكان الريف.
- تجديد طريق العمل وآليات التدخل لجمع المبادرات المحلية وتنسيقها ضمن مشروع متكامل يسمح باستغلال تضافر الجهود وضمان تكوين تعاضدي للموارد والوسائل المتاحة
- تجديد التأطير المؤسساتي للتنمية الريفية المتكاملة.

---

[28] العيرج عودة،مسار التنمية الريفية في الجزائر(1962-2006)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص ،التنظيمات السياسية والإدارية ،جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر،2008،ص:83-84.

[29] الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية،اللجنة الوطنية للتنمية الريفية:سياسة الريفي،أوت 2006ص:25-26.

- تجديد تعميق مسار اللامركزية وفك التمركز، والاندماج وتنسيق البرامج وإنشاء العلاقات التعاقدية والشراكة بين المؤسسات وفاعلي التنمية ،وتوجيه الاستثمارات العمومية وتسهيل الاستثمارات الخاصة.

1- الأهداف الرئيسية لسياسة التجديد الريفي

تهدف سياسة التجديد الريفي إلى:[30]

- المساهمة في إحياء المناطق الريفية بتحسين ظروف التشغيل، وإعادة الحياة للنسيج الاقتصادي وضمان مستوى معيشي عادل للجماعات الريفية.
- تثبيت السكان والمحافظة على عالم ريفي حي وفاعل؛ بتحسين ظروف الحياة وشروط عمل سكان الريف وتيسير الحصول على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وضمان أمن التموين بالمواد الغذائية.
- تطبيق نموذج للأقاليم الريفية ونظامها المنتج قصد تدعيم تنافسيتها بـ:

- تشجيع تثمين الموارد المحلية.
- تحفيز اقتصاد جواري بتنظيم تضافر الأنشطة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.
- استغلال الأقاليم بصفة عقلانية لتحقيق إنتاج ذي نوعية يتوفر على قيمة مضافة عالية
- تشجيع تنويع الأنشطة وتعدد الأنشطة لدى الأسر وتدعيم شبكة الخدمات في الوسط الريفي.

- تدعيم قابلية المؤسسات الريفية للحياة وتعزيز دور الفلاحة التي ما تزال مكونا رئيسيا في الاقتصاد الريفي ضمن إطار تهيئة الإقليم والفضاء الريفي.
- المساهمة في حماية الإمكانيات المتوفرة من الموارد طبيعية ورد الاعتبار للثرات الثقافي.

ثانيا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014):

تمثلت السياسة الحالية للدعم الريفي في سياسة التجديد ألفلاحي والريفي، والتي تم انتهاجها في شهر فيفري 2009 من خلال الخطاب رئيس الجمهورية خلال الندوة الوطنية للتجديد ألفلاحي والريفي المنعقدة في مدينة بسكرة.

1- الأهداف والرؤى السياسية:

تؤكد سياسة التجديد ألفلاحي والريفي من جديد على الهدف الأساسي الذي تتبعه السياسات الفلاحية المتعاقبة منذ سنة 1962 أي التدعيم الدائم للأمن الغذائي الوطني مع التشديد على ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج وفروع الزراعة الغذائية والإستراتيجية وبفضل أيضا ترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية ، ولهذا الغرض تم أخذ عدد من الالتزامات حسب المحاور التالية:[31]

---

[30] طالبي رياض والقري عبد الرحمان،إستراتيجية التنمية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة الوسط الريفي ،ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، المنعقد يوم:15-16 نوفمبر 2011،ص:05.

[31] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق ،ماي 2012،ص ص:5-7.

- فلاحة في خدمة النمو و الأمن الغذائي والمن الوطني.
- إطار تشريعي وتنظيمي أكثر ملائمة لمتطلبات السياق الجديد.
- تحسين وتطوير معتبر للزراعة الصناعية.
- ضبط اقتصادي فعال.
- جهاز للتأطير وللبحث والتنمية ناجع أكثر.
- تسويقا يضمن تثمين أفضل للإنتاج.
- تجنيد وتثمين مستدام للمورد المائي.
- تقوية ضرورية لوظيفة الرقابة.

2- الركائز الثلاثة لسياسة التجديد ألفلاحي والريفي:

جاء هذا البرنامج لمواصلة التنمية الفلاحية التي انطلقت في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية ، ويهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي ، اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي،واعتمد هذا البرنامج في إستراتيجيته على وضع الأسس السياسية لإعادة مركزية سياسة التنمية الفلاحية و الريفية التي أدرجت في قانون التوجيه ألفلاحي لسنة 2008،وتتمحور سياسة التجديد ألفلاحي والريفي على ثلاثة ركائز متكاملة وهي كما يلي:

1. **التجديد الريفي:** يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على مستوى القاعدي للتدخلات وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون ، ويستهدف التجديد الريفي ، الذي هو أوسع من التجديد ألفلاحي في أهدافه وفي مداه ، ويشرك التجديد العديد من الفاعلين المحليين(الجمعيات المحلية،الجمعيات والمنظمات المهنية،المستثمرون الفلاحون، الحرفيين ، مصالح التقنية والإدارية ، هيئات التكوين والقرض...الخ)، وبالرغم من أن الفلاحة تبقى عنصر إحدى المكونات للنشاط الاقتصادي للمناطق الريفية، يوسع التجديد الريفي مجال تطبيقه إلى قطاعات النشاط الأخرى في الوسط الريفي(الحرف، الماء الصالح للشرب،الطاقة الكهربائية ...).ويسهر على ترجمة مفهوم التسيير الدائم للموارد الطبيعية والتكفل بالأعمال من الفاعلين المحليين التالية في الميدان(حماية الأحواض المنحدرة،تسيير وحماية الثروات الغابية، مكافحة التصحر ،حماية الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية واستصلاح الأراضي).
2. **التجديد ألفلاحي:**يركز التجديد ألفلاحي على البعد الاقتصادي ومردود القطاع لضمان بصفة دائمة للأمن الغذائي للبلاد،فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات واندماجها في مقاربة فرع لتصويب أعمال دعم الاستثمارات العديدة المنجزة في القطاع حول إقامة القيمة المضافة طوال سلسة من الإنتاج إلى الاستهلاك، إن الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج ألفلاحي ، حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية :

الحبوب والبقول ، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية ، زراعة الزيتون والنخيل، البذور ،الشتائل.

ثم أضيف عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج ألفلاحي لبرنامج التجديد ألفلاحي:[32]الأول نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع الذي وضع سنة 2008 لتامين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين والأسعار عند الاستهلاك ،والثاني يتعلق بعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية كما يندرج هذين العملين في الإطار التحفيزي الذي يرافق إجمالا البرامج الثلاثة للتجديد.

3. **برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية:**تأتي هذه الركيزة كرد علة الصعوبات التي يواجهها الفاعلون للاندماج في تنفيذ هذه السياسة الجديدة ، لاسيما بسبب الأدوار الجديدة التي يتعين القيام بها والفصل بين مختلف أشكال التنظيم ،إن برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة على التقنية هذا الذي من المنتظر أن يكون له حجم كبير ، يهدف إلى :
   - عصرنة مناهج الإدارة الفلاحية.
   - استثمار هام في البحث والتكوين والإرشاد من أجل تشجيع وضع تقنيات جديدة وتحويلها السريع في الوسط الإنتاجي.
   - تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم منتجي ومتعاملي القطاع.
   - تعزيز مصالح الرقابة والحماية البيطرية والصحة النباتية ومصالح تصديق البذور والشتائل ومكافحة حرائق الغابات.

المطلب الثاني: برامج سياسات التجديد الريفي والفلاحي

وهي البرامج المرافقة لسياسات التجديد الريفي والفلاحي ومعدة لتنفيذ هذه السياسات التي من شأنها تحقيق التنمية الريفية على مستوى الأقاليم الريفية الجزائرية ومن ثم المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وفي زيادة معدلات النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ،وتتمثل هذه البرامج في مايلي:

أولا: برامج الدعم ألفلاحي

تعتبر برامج الدعم ألفلاحي من أهم برامج سياسات التجديد الريفي والفلاحي في الجزائر ، والتي تبنتها منذ انتهاج النظام التسيير الذاتي والثورة الزراعية خلال السياسات الأولى للتنمية الريفية.

توجه الدعم نحو الاستثمار في المستثمرات الفلاحية خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004) من أجل الرفع من مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية تحسينه بصفة سريعة مساهمة القطاع ألفلاحي في تلبية الاحتياجات الغذائية للبلاد[33] وفي الوقت الراهن ومن خلال سياسات التنمية الريفية الحالية والمتمثلة في سياسة التجديد الريفي والفلاحي ، تم اتخاذ جملة من التدابير الداعمة للقطاع في ديسمبر 2010 من أجل التشغيل و الاستثمار والنمو الاقتصادي وهي:

---

[32] بيصار عبد الحكيم ، بلقليل نورالذين، مرجع سابق، ص:10.

[33] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية ،مسار التجديد الفلاحي والريفي عرض وآفاق، مرجع سابق ص03.

- استحداث قرض بدون فوائد"القرض الرفيق" لفائدة المستثمرات الفلاحية والمربين،إقرار دعم التكليف اقتناء وإعادة إنتاج البذور والاغراس ، وكذا دعم أسعار اقتناء الأسمدة بنسبة 20%.
- إقرار دعم عمومي لأسعار العتاد ألفلاحي ومعدات الري المقتصدة للماء بنسبة 25%إلى45% بدلا عن القروض الإيجارية.
- دعم تنمية وإنتاج جمع الحليب .
- إعادة إقرار الإجراء المتعلق بتكيف الأسعار المحلية للحبوب التي تسلم لتعاونيات الحبوب والبقول الجافة مع الأسعار المعتمدة في الأسواق العالمية(4.500 دج لقنطار القمح الصلب،2.500 دج لقنطار من الشعير)،ورفع أسعار البقول التي تدفع هذه التعاونيات ثمنها(العدس:2.600 دج للقنطار،الحمص:3.000دج للقنطار.)
- دعم إنتاج اللحوم (لحوم الأغنام، الماعز، الدواجن، الخيل والإبل).
- تعزيز تدابير دعم بعض أنواع الثمار (الزيتون ، التمور)
- تعفى البذور المخصصة لإنتاج المواد الزراعية الغذائية من الرسوم الجمركية عند الاستيراد[34] .
- إعفاء الإيجارات المدفوعة في إطار عقود القروض الايجارية الخاصة بالعتاد ألفلاحي المنتج في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة[35]
- وضع الموارد المالية للتنمية الفلاحية (200مليار دينار سنويا) تحت تصرف هذا القطاع.
- تحديد التدابير المالية اللازمة وتنفيذها من أجل تأهيل المؤسسات العمومية التي تنشط في إنتاج المعدات والتجهيزات المخصصة للفلاحة، بما في ذلك تلك الموجهة للري.
- إعفاء آلالات الحصاد والدرس المصنعة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة.
- إخضاع المنتجات الآتية لنسبة المخفضة للرسم على القيمة المضافة بـ :7%:
  - مبيدات الحشرات والفطريات والديدان والأعشاب الضارة في الفلاحة.
  - الأغشية البلاستيكية في الفلاحة (المادة 17 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010).
- الإعفاء من الرسم على صفقات السيارات الجديدة، والجرارات المستعملة للزراعة دون سواها، وكذا المركبات الأخرى غير الخاضعة للتسجيل(المادة 13 من قانون المالية التكميلي لسنة 2010).
- إنشاء مستثمرات فلاحية جديدة من خلال:[36]

- رفع مساحة المستثمرة الفلاحية بـ: 5و10هكتار حسب المنطقة مع تطبيق تخفيضات على إتاوة الامتياز المحددة للاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل استصلاح المحيطات الفلاحية الواسعة من قبل متعاملين اقتصاديين جزائريين مهتمين على أساس دفتر أعباء.

---

[34] التدابير المتخذة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، بوابة الوزير الأول:WWW.PREMIER-MINISTRE.GOV.DZ

[35] المادة 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

[36] بيصار عبد الحكيم،بلقليل نورالدين،مرجع سابق ،ص12.

- توسيع مساعدات العمومية لاستصلاح الأراضي لتشمل ملك الأراضي الخاصة على أساس دفتر أعباء بخصوص المنتج ألفلاحي الواجب تطويره.
- منح قروض مسيرة لا تتجاوز 01 مليون دج عن كل هكتار من أجل استصلاح الأراضي وإنشاء مستثمرات.
  - دعم خيار الفروع التي تشرك المنتجين الفلاحين مع العاملين في نشاط التحويل.
  - تخصيص قروض ميسرة محددة الآجال توضع تحت تصرف وحدات الصناعات الغذائية (الملبنات، ومصانع تصبير الطماطم).
  - إقرار إحداث جهاز لضمان القروض البنكية الموجهة للفلاحين.
  - إشراك آلية القرض المصغر وإدماج حملة الشهادات في تنمية نسيج مؤسسات الخدمة الفلاحية وفي تحسين الاستشارة المقدمة لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل أصحاب الخبرة في هذا المجال.

وقال سيد احمد فروخي، وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، إن 50 مليار دينار من ميزانية 2016 قد خصصت لمرافقة الاستثمارات الفلاحية وتشجيعها، وكذا تدعيم عديد الشعب في القطاع، كالحليب والحبوب واستصلاح الأراضي، مشيرا إلى أنه سيتم استحداث بنك خاص بالفلاحين الصغار في الأيام المقبلة من أجل دعم الشباب.[37] وأضاف كذلك، السيد فروخي خلال نزوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى، أن برنامج الخماسي الحالي، ينص على توسيع المساحة المسقية من مليون إلى مليونين هكتار، من أجل تأمين الغذاء وضمان الإنتاج، لا سيما في الشعب الهامة، مشيرا إلى أنه تمّ التنسيق مع وزارة الموارد المائية بخصوص الأراضي المسقية، سواء التي تم استصلاحها في المناطق الصحراوية والسهلية، بالإضافة إلى تهيئة مساحات مسقية في الشمال.

ثانيا: برامج التجديد الريفي

وهي البرامج المرافقة لسياسة التجديد الريفي لسنة 2006، ولسياسة التجديد ألفلاحي والريفي للفترة(2009-2013)، والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف الرئيسية لهذه السياسات.

ولتحقيق هذه الأهداف ،فإن التجديد الريفي بحاجة إلى استخدام أداتين : نظام معلومات برنامج دعم التجديد الريفي ،ونظام دعم القرار من أجل التنمية المستدامة ، ولاستخدام هذه الأدوات فإنه يطبق حسب الحالة إحدى المقاربتين : المشروع الجواري للتنمية الريفية المندمجة ،أو المشروع الجواري لمكافحة التصحر،التي تنطوي على إدارة التنمية المحلية من قبل المجتمعات الريفية المستهدفة.

1- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة(PPDRI)

[37] جريدة النهار؛5 آلاف-مليار-للنهوض-بالقطاع-ألفلاحي-في2016: http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/256163؛ تاريخ الاطلاع عليه يوم: 2016/03/22.

يشكل المشروع المندمج للتنمية الريفية أداة تدخل مفضلة في المناطق الريفية ، لأنه مبني على أساس المشاركة فهو يساعد على الإدماج القاعدي لمختلف التدخلات والموارد المالية، والميزانيات القطاعية والمحلية بالنظر للأهداف المتوخاة[38]

ولذلك فإن البرنامج الجواري للتنمية الريفية هو وسيلة لتدعيم قدرات التدخل المندمج على المستوى الإقليمي (البلدية والتجمع السكاني الريفي...)، إن وضع عدة برامج جوارية للتنمية الريفية جنبا إلى جنب يسمح بالتوصل في مجال التنمية الريفية إلى برمجة بالأهداف على مستوى إقليم معين(البلدية الريفية ،والدائرة أيضا وحتى الولاية، ومنطقة التخطيط).

هذا المشروع الجواري المندمج للتنمية الريفية مجدد في طريقة بناء المشاريع،وقد تم اختباره في الميدان منذ العام 2003 وهو يستجيب لطموحات السكان والسلطات المحلية ولكنه يحتاج دائما إلى بذل جهود التوعية والتكوين.ويندرج المشروع الجواري للتنمية ضمن أساسيات سياسيات الدولة في التنمية الريفية،ويستبق في صيغ طرحه خاصة في مجال تحميل المسؤولية للسكان وتآزر الجهود العمومية والخاصة.

2- المبادئ الأساسية للمشروع الجواري:

يقوم المشروع الجوهري على المبادئ الأساسية التالية:[39]

- البناء التصاعدي للمشاريع الجوارية.
- تنظيم مشاركة السكان المعنيين وتقنينه.
- ترقية وظائف التنشيط والتسهيل والتنسيق ووضع الشبكة.
- مستويات التحكيم: الجماعة (اقتراح وقبول المشروع بعد صياغته)، الدوائر(تثبيت المشروع).
- إدارات الولاية (اعتماد المشروع)، الولاة(الموافقة على المشروع).
- معالجة الإشكاليات المحلية...)المحلية (مكافحة التصحر، تطوير نشاطات متعددة، ترقية التراث والمهارات
- إعطاء الأولوية للسكان في المناطق المعزولة.
- التكامل بين ديناميكية المشروع ديناميكية إقليمه.
- التآزر بين الاستثمارات الموجهة للاستعمال الجماعي وتلك الموجهة للاستعمال الفردي.
- الاندماج القاعدي لأجهزة إسناد التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- نظام المتابعة والتقييم ومراقبة الآثار.

لقد صاغت الجزائر منذ الاستقلال عدة سياسات للنهوض بالريف ، فبدأت بالثورة الزراعية ومن ثم وصلت إلى التنمية الريفية المستدامة وصولا إلى السياسات الحالية للتجديد الريفي والفلاحى ، ورافقت هذه السياسات برامج لتنفيذها ، تمثلت في الدعم ألفلاحي والزراعي ، والسكن الريفي ، وبرامج التجديد الريفي المنطوية على مقاربة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة.

---

[38] الوزير المكلف بالتنمية الريفية ، اللجنة الوطنية للتنمية الريفية ، مرجع سابق ص ص:79-80

[39] بيصار عبد الحكيم ، بلقليل نور الدين ، مرجع سابق ،ص:14.

إن هذه البرامج قد ساهمت بدرجة كبيرة في تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة السكان، وتخفيض وطأة الفقر، وتحقيق العدالة والمساواة عن طريق دعم مختلف فئات المجتمع الريفي، وتثبيت السكان في الوسط الريفي للحد من الهجرة المتزايدة نحو المدن.

المبحث الثالث: تقييم أداء سياسة التجديد ألفلاحي والريفي بالجزائر

بعد ما تطرقنا في المباحث السابقة إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الفلاحية والريفية وكذا الإطار العام لسياسة التجديد ألفلاحي والريفي للفترة مابين(2006-2014) من خلال عرض أهدافها الإستراتيجية ؛سنحاول في هذا المبحث تقييم أداء هذه السياسة التي انتهجت من طرف الدولة وذلك من خلال عرض بعض المؤشرات الأمن ألغذائي وتحليلها خلال فترة تطبيق السياسة لمعرفة مدى مساهمة هذه الإستراتيجية في تحقيق أمن غذائي بالجزائر.

المطلب الأول:تطور مؤشرات الأداء ألفلاحي ومساهمة الناتج ألفلاحي في الناتج المحلي الخام

لقد عرفت الأراضي الفلاحية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال الفترة (2000-2012) ، حيث ارتفعت المساحة الإجمالية من40.9مليون هكتار سنة 2000 إلى 42.5مليون هكتار سنة 2012 واحتلت نسبة أثر من 17% من المساحة الإجمالية للبلد،وصاحب ذلك انخفاض طفيف في نسبة المساحة الفلاحية المستغلة من حوالي 20.1% سنة 2000 إلى ما يقارب 19.8% سنة 2012، بالرغم من ارتفاع حجم المساحة الفلاحة الإجمالية والمساحة المستغلة ، نتيجة تشجيع استصلاح الأراضي، ودعم الفلاحين بالبذور اللازمة ، بالإضافة إلى وضع برامج للغرس والتشجير ، ما يدل على ترك أراضي فلاحيه دون استغلال.والجدول التالي يوضح لنا استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر خلال عام 2013:

الجدول رقم: (2-2)استخدام الأراضي الزراعية في الجزائر عام 2013 المساحة:1000 هكتار

استخدام الأراضي الزراعية	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية		المساحة المتروكة[40]	مساحة الغابات	مساحة المراعي
	المطرية	الموسمية	المطرية	الموسمية			
المساحة(هـ)	510.09	455.11	3818.84	634.38	3043.45	4273.67	32969.44

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية –الخرطوم 2014(الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية- المجلد رقم 34)

كما نشير في هذا الشأن أن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية وضعت برنامج خاصا يهدف إلى تعميم السقي الاقتصادي للأراضي الفلاحية(السقي المحوري والسقي بالرش)، علما أن 70% من الأراضي المسقية حاليا تستعمل فيها تقنيات سقي غير اقتصادية تتطلب كميات كبيرة من المياه الشيء الذي دعا إلى وضع برنامج

[40] تشمل المساحات من الأراضي الزراعية التي لا يتم استغلالها لعدم كفاية المياه الري أو لاستعادة قدرتها الإنتاجية أو لأسباب أخرى.

خاص من طرف الوزارة لرفع نسبة اعتماد الفلاحين على السقي الاقتصادي من 30% حاليا إلى أكثر من 78% في آفاق 2014.[41]

وفيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج ألفلاحي، فقد عرف ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفع من 442.37 دولار أمريكي للفرد سنة 2011 ليصل إلى 488.97 دولار خلال عام 2012، ويستقر عند 537.21 دولار للفرد عام 2013.**والجدول رقم (2-3)** التالي يوضح ذلك:

السنوات	2011	2012	2013
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	5431.18	5542.65	5468.20
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي	442.37	488.97	537.21

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم 2014(الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية- المجلد رقم 34) .

المطلب الثاني:مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الحاجيات الغذائية

لقد خطت الجزائر خطوات مقدرة في مجالات زيادة الإنتاج وتحسين الغداء خلال الفترة ما بين (2000-2011) فقد شهد الإنتاج ألفلاحي بنوعيه النباتي والحيواني خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا رغم وجود بعض الاضطراب ، تعود للظروف المناخية غير المواتية في بعض الأحيان،إضافة إلى الظروف الاقتصادية وأحياناً السياسية.

وبهذا فقد استطاعة الجزائر خلال الفترة السابقة تحقيق زيادة سنوية قدرها 30% في إنتاج الحبوب الذي يعدل محصول استراتيجي، علما أن الأراضي المستغلة في زراعة الحبوب تشغل حوالي 39% من المساحة المزروعة في الجزائر.[42]

وفي سياق أخر ، يعد الإنتاج الحيواني هو الآخر ذا مكانة كبيرة في الاقتصاد ألفلاحي، نظرا لما يوفره من المنتجات تعد تركيبة مهمة في الغداء الأساسي للسكان ؛ والجزائر من الدول التي تتوفر على ثروة حيوانية هائلة تسمح بتوفير المنتجات الغذائية للسكان ،وتتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في مجملها من الأصناف الآتية : تربية المواشي، تربية الدواجن، اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء...الخ.

[41] خير الدين معطى الله ، سفيان عمراني، الزراعة بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغدائي، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي لميلة ، المنعقد يومي: 27-28 ماي 2013،ص:12

[42] خير الدين معطى الله ، سفيان عمراني،واقع ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة (2005-2011)،ص:06.

أما آفاق الإنتاج في سنة 2015 فيوضحها **الجدول رقم (2-4)** التالي:

المجموعة السلعية	آفاق الإنتاج لسنة 2015
القمح	80 مليون قنطار
الحليب	3.8 مليار لتر
البطاطس	38مليون قنطار
زيت الزيتون	138.000قنطار
الزيوت الاخرى	115.000 طن من الزيت
اللحوم البيضاء	625.000 طن
اللحوم الحمراء	425.000 طن

المصدر : موقع الوكالة الوطنية للتطوير الاستثمار WWW.ANDI.DZ

وكخلاصة، فإن الجزائر تستورد نسبة كبيرة من احتياجاتها من المواد الغذائية ، هذا الضعف ترجم في تحويل موارد مالية هائلة لتغطية الفجوة الغذائية بدلا من استعمالها في تنمية القطاعات الاقتصادية.[43] كما يمكن الإشارة إلى أن الاحتياجات الغذائية للبلاد يتم تلبيتها من الإنتاج المحلي بنسبة 70% والباقي حوالي 30% من الاستيراد، وهدا حسب ما أفادت به وزارة الفلاحة الجزائرية في العديد من المحطات الدراسية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد ،أن زيادة العجز في الميزان السلعي للجزائر تعني زيادة الاعتماد على التجارة الخارجية في استيراد احتياجاتها لتغطية عجزها ألغدائي والفلاحي، وحيث لا تقابل قيمة الاستيراد قيمة صادرات تغطيتها،فإن حجم المشكلة يتفاقم مع الزمن، والاعتماد المتنامي على العام الخارجي يعرض إلى الكثير من المخاطر في حالة انخفاض أو توقف الإمدادات لأسباب سياسية أو مناخية في البلدان الكبرى المصدرة للغداء.[44]

[43] يمينة كواحلة ، خير الين معطى الله ، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة(1999-2008)،من حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة قالمة، العدد 06 ، جوان 2011،ص ص: 292-293.

[44] رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغدائي في بعض البلدان العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العددان 57-58 سنة 2012،ص:123.

خاتمة الفصل:

كان القطاع الفلاحي والريفي الجزائري بؤرة الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد الاستقلال، نظرا لأهمية هذا القطاع كمصدر أساسي للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من العمالة. فقد مر القطاع بعدة مراحل وصولا إلى مخططات الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو وتوطيد النمو الاقتصادي، اللذين كانوا بمثابة دعم فعلي لتطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد ألفلاحي والريفي، والتي تهدف بالدرجة الأولى إلى الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والنهوض بالقطاع ورفع أدائه لتأمين متطلبات السكان.

الفصل الثالث:
الاستثمار السياحي كبديل للاستغلال الثروة النفطية

مقدمة الفصل:

ـتزخر الجزائر بثروة هائلة تؤهلها لأن تكون من أكبر الدول المتقدمة سياحيا ، سواء على المستوى الإقليمي وحتى العالمي ، ورغم دلك لم يعرف القطاع السياحي ازدهارا كبيرا وهو ما يمكن رده إلى الاعتماد على قطاع المحروقات وبالتالي توجيه كل الجهود الاقتصادية نحو تطوير هذا القطاع دون الاهتمام بالأنشطة الأخرى. وللسياحة أهداف تعمل على تحقيقها كرفع من الكفاءة الاقتصادية وأيضا خلق الثروة إلى جانب التخفيف من حدة المشاكل الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق التنمية المستدامة عبر الاستثمار المكثف للإمكانيات الاقتصادية والحضارية والتوظيف الأمثل لليد العاملة الوطنية.

الفصل الثالث: الاستثمار السياحي كبديل للاستغلال الثروة النفطية

المبحث الأول: الإطار النظري للسياحة والاستثمار السياحي

لقد أثبت التجارب العديد من دول العالم أن السياحة دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية لما حققته من نتائج معتبرة من الإيرادات، ويعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية المهمة ، إذ يساهم في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول بنسب مرتفعة ، ويعتبر مصدرا للعملة الصعبة ، بالإضافة إلى تطوير المناطق المنعزلة وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي.

المطلب الأول: ماهية السياحة

السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في عالم اليوم، وتقوم عليها اقتصاديات كثيرة من الدول ، والتي تنطلق من مكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها

أولا: تعريف السياحة

السياحة: تعني كلمة السياحة في معناها الأول السفر والإقامة خارج مكان الإقامة الأصلي، وفي بداية القرن التاسع عشر ظهرت ثورة المواصلات في العالم وأصبحت السبب الرئيسي لازدياد معدلات السفر وحركة انتقال الناس ، ومع تطور السياحة على نطاق واسع ظهرت مشكلة توفير وتأمين المنام والطعام لهؤلاء الناس الذين يسكنون مؤقتا بعيدا عن مكان سكنهم الأصلي.وتوجه جزء كبير من السكان القاطنين في مناطق السياحة نحو مهن جديدة لخدمة هؤلاء السياح، والسائح هو ذلك الشخص الذي يقيم برغبته خارج مكان سكنه الأصلي دون أن يهدف إلى مكتسبات اقتصادية ، وله أن يصرف أموالا وفرها في مكان آخر.[45]

ولقد تعددت تعاريف السياحة وفقا لآراء المنظمات العالمية والدولية المهتمة بالسياحة الدولية ، وعليه يمكن تحديد أهم التعارف كالأتي:

- يعرف مؤسس البحث السياحي، الباحث هونزكيز(HUNZIKER) السياحة بأنها: : "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر، وعلى إقامة مؤقتة لشخص خارج مكان إقامته الاعتيادية، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي"[46].
- ويمكن أن نطلق على السياحة بأنها صناعة مركبة [47]، تتألف من عدة عناصر تتراوح، من حيث الأصل بين الطبيعية، البشرية، وكذا الحضارية، كما أن بعضها، متداخلة التأثير، وبعضها الآخر منفردة التأثير.
- تعريف المنظمة العالمية للسياحة:[48] "اصطلاح يطلق على رحلات الترفيه وكل ما يتعلق بها من أنشطة وإشباع لحاجات السائح".
- تعريف جوبير فرولر[49]:"السياحة ظاهرة من الظواهر العصرية التي تنشأ عن الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة".

---

[45] مروان السكر ، محاضرات في الاقتصاد السياحي ، دار مجدلاوي للنشر ، عمان،1999،ص:19.

[46] أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار الكنوز المعرفة، القاهرة 2007 ، ص: 02.

[47] المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة ، الكتاب الأول تشخيص وفحص السياحة الجزائرية،جانفي 2008 ،ص28

[48] عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى ،1999، ص:23.

- تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفرنسي: [50]

فقد عرفها بأنها:"فن تلبية الرغبات الشديدة والتنوع التي تدفع الإنسان إلى التنقل خارج مجاله اليومي." فقد أضاف هذا التعريف شيئا جديدا إلى التعاريف السابقة وهو اعتبار السياحة فن، يعني ذلك أنها قطاع مميز عن قطاعات النشاطات الاقتصادية الأخرى بسبب طبيعتها ووظيفتها و أسلوب وأدوات تطويرها واختلافها عن الخدمات الأخرى التي تقدمها الدولة للمواطن .

ثانيا: أنواع السياحة

لقد تشبعت فروع صناعة السياحة وتخطت كل الحدود الضيقة لتدخل إلى كل مكان لتؤثر فيه وتتأثر به، ومن الأنواع السياحة الحديثة نذكر:[51]

- السياحة العلاجية: السفر بهدف العلاج والاستجمام في المنتجعات الصحة في مختلف بقاع العالم.
- السياحة البيئية:السفر بهدف زيارة المحميات الطبيعية مثل المحميات الطبيعية في إفريقيا.
- السياحة البحرية: وهي منتشرة بشكل كبير في الوطن العربي.
- سياحة المؤتمرات: وهي الأنشطة السياحية المصاحبة لحضور المؤتمرات العالمية وتكون بعواصم المختلفة حول العالم.
- سياحة التسويق: وهي السفر من أجل التسوق من الدولة التي تتميز بوفرة في مجتمعات الشراء وجودة الأسعار ومنها دبي ، ولندن، وباريس، وميلانو، وفرانكفورت، وبرلين فهي جهات للتسوق.
- السياحة الرياضية: ويقصد بها السفر لحضور التظاهرات الرياضية بأنواعها.
- السياحة الالكترونية: وهو من المفاهيم الحديثة وتعني"نمط سياحي يتم تنفيذ بعض معاملاته التي بين مؤسسة سياحية وأخرى أو بين مؤسسة سياحية ومستهلك(سائح) من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المطلب الثاني: الاستثمار السياحي.

لقد أصبح مفهوم الاستثمار من أبز القضايا والموضوعات التي أثارت اهتمام خبراء التنمية في السنوات الأخيرة يشكل الاستثمار السياحي أحد أهم الاستثمارات لما يمتلكه من عناصر جذب كبيرة، ويأتي اهتمام الحكومات بدعم الاستثمار في القطاع في كونه يتميز بمجموعة من السمات المهمة في عملية التنمية ومنها أنه أحد أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق قيمة مضافة غير منظور للعديد من القطاعات الاقتصادية.

أولا: تعريف الاستثمار السياحي

---

[49] كمال درويش، محمد الحماحمي، رؤية عصرنة للترويج و أوقات الفراغ ، مركز الكتاب للنشر، مصر ،ص:249.

[50] منى طه الحورى ، إسماعيل محمد على الدباغ، مبادئ السفر والسياحة ، مؤسسة النشر والتوزيع الأردن،2001ص:41.

[51] عشي صليحة ،الأثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب– ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة باتنة 2005،ص ص :12–17.

الاستثمار كمصطلح يعني إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الافتراضي [52]،والاستثمار السياحي يعد أحد أنواع الاستثمار ، ويقصد به الاستثمار في أحد المجالات التي يغطيها قطاع السياحة وهي متعددة ومتنوعة، وقد تشمل الاستثمار في المقومات و الإمكانيات الرئيسية لصناعة السياحية التي يمكن إجمالها في محورين هما:[53]

- الاستثمار في التجهيزات والتسهيلات السياحة،ويضم بدوره الاستثمار في ثلاث قطاعات خدمية هي:
  - خدمات الإقامة والتسهيلات الترفيهية.
  - خدمات النقل.
  - خدمات الاتصالات.
- الاستثمار في مجال الثروة السياحية ، ويتركز الاستثمار في هذا المجال بصورة رئيسية في مواقع الجذب السياحي وموارده والمتمثلة في:
  - مواقع التراث الثقافي.
  - مواقع التراث الطبيعي.

ثانيا: محددات الاستثمار السياحي

يتحدد مناخ الاستثمار السياحي بمجموعة من العوامل التي تؤثر في فرص الاستثمار وتحدده، ويمكن إجمالها في الآتي:[54]

- طبيعة ومصدر الاستثمارات وموقع البلد الجغرافي.
- التسهيلات والحوافز؛ وهي نوعين:

✓ تسهيلات سياحية:إن توفر شبكة طرق جيدة ووسائل اتصال وخدمات معا له واستتباب الأمن وتسهيلات الإقامة وتوفر السلع،كل ذلك من شأنه استيعاب المزيد من السياح وقيام المزيد من الاستثمارات.

✓ حوافز وإعفاءات مقدمة :ولتلك الحوافز عدة أوجه منها : الإعانات إما تكون في شكل نقدي ، وهي مبالغ نقدية تشكل جزء من تكاليف استثمار المشروع تقدمها الحكومة ، والنوع الآخر يظهر في إعانات عينية مثل تقديم الأراضي دون مقابل أو بأسعار منخفضة ،أو حق الانتفاع بها لمدة معينة وبشروط مقبولة.

وقد تكون في شكل قروض طويلة الأجل وبأسعار فائدة منخفضة تمنح تلك القروض من خلال مؤسسات حكومية متخصصة في الإقراض إضافة إلى العديد من البنوك الإسلامية والتجارية .كذلك الإعفاء الضريبي

---

[52] WWW.ar/Wikipedia.org. (consulté le 20/3/2016).

[53] WWW.tungasi.com/vb/showthread.php. (consulté le15/03/2016)

[54] بوشوك سناء ، ضياف عليه، إمكانية القطاع الخاص في تفعيل دور السياحة في الاقتصاد الوطني،ورقة بحث الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول ،جامعة جيجل المنعقد:20و21 نوفمبر 2011.

والجمركي ، وقد تجد إعفاءات ضريبية كلية على الواردات من التجهيزات التي تحتاجها المرافق السياحة والفندقية خاصة.

كما يمكن أن تكون هذه الحوافز في شكل تقديم مساعدات الفنية الحكومية خاصة لمستثمري القطاع الخاص في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وتجهيز وتأهيل المتدربين في المجال السياحي في جامعات ومدارس خاصة بالفندقية.

أيضا تقديم مزايا متنوعة للاستثمارات الأجنبية ، والجزائر من خلال قانون الاستثمار قدمت مزايا عديدة ومغرية من أجل تشجيع قيام المزيد من الاستثمارات السياحية خاصة على المستوى الفندقي، كما هناك وسائل تساعد على دفع عجلة الاستثمارات إلى الأمام أهمها:

- تخطيط إستراتيجي سياحي علمي وشامل.
- الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة.
- التنظيم الفعال لاستثمارات السياحية .

المطلب الثالث: مقومات السياحة الجزائرية.

بالنظر إلى التجارب الناجحة لدول الجوار في مجال السياحة ، توجهت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى محاولة تنويع مصادر دخلها من التركيز على الموارد غير المتجددة (المحروقات) إلى التركيز على الموارد طبيعية أخرى تمتلكها يمكن أن تساهم بنسبة لا بأس بها في الدخل الوطني الخام، والسياحة إحدى هذه الموارد لأنها تمتلك عدة مقومات للجذب السياحي تجعل منها وجهة سياحية بمعايير دولية.

أولا: المقومات الطبيعية للسياحة في الجزائر.

نظرا لأتساع مساحة الجزائر فقد تميزت باختلاف مناخها وتضاريسها وعلى هذا الأساس تضم الجزائر عدة أنواع من المقومات السياحية والتي يمكن إدراجها كما يلي:

- يمتد الساحل الجزائري على طول 1200 كلم، تتخلله جمالية شواطئ ومن مناظر الغابات الأخاذة وسلاسل جبلية ذات مناظر ساحرة وهذا ما يشجع السياحة الساحلية.
- تحوي الجزائر على مناطق جبلية تمثل ثروة سياحية هامة وذلك من خلال المناظر الطبيعية الخلابة والمغارات والكهوف وكذلك الحيوانات المتنوعة والطيور والينابيع المائية العذبة، وهو ما قد يصنع سياحية جبلية متميزة.[55]
- تتوفر الجزائر على صحراء تتخللها واحات ، و تميز مبانيها المعروفة بالقصور بهندسة خاصة جذابة ولا ننسى السلاسل الجبلية ذات الطبيعة البركانية في الهقار أين يتجلى جمال الطاسيلي.

[55] وداد بورصاص، عبد الوهاب نعمون، واقع التسويق السياحي في دول شمال افريقيا، دراسة مقارنة :حالة الجزائر، تونس والمغرب، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي،جامعة 8 ماي 1945، قالمة المنعقد يوم:22و23 افريل 2014.

كما تهم الجزائر بإقامة المهرجانات لجذب السياح مثل:المهرجان الثقافي الدولي لتيمقاد ، المهرجان الولي للسينما الجزائرية،[56]إلا أن مجمل هذه المهرجانات تبقى محدودة من ناحية الفعالية والمشاركات الدولية.

- كما تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعلاج من العديد من الأمراض وتم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية عام 1982،حيث يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري، وقد شيدت هذه أمام المياه مراكز صحية ومراكز للاستجمام وترفيه[57]، في إطار السياحة الحموية "الحمامات المعدنية" وصنفت هذه الحمامات كما يلي:[58]
  - 136منبع طبيعي، معدني ذو بعد محلي.
  - 55 منبع طبيعي،معدني ذو بعد جهوي
  - 11 منبع طبيعي،معدني ذو بعد وطني.
- إن المعالم التاريخية والحضارة المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها لفضاء الإسلامي،المتوسطي والإفريقي ، فمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة.[59]
- تمتلك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن وهي كتالي:

- الحظيرة الوطنية للقالة (78000هكتار): تقع شمال الجزائر بالمحاذاة مع البحر الأبيض المتوسط وتضم 03 شواطئ و03 محميات تحتوي على 50 نوع من الطيور وأنواع أخرى من الحيوانات.
- حظيرة جرجرة (500.18هكتار):وتقع في قلب الأطلس التلي تبعد 50كم عن الجزائر العاصمة .
- حظيرة غابات الأزر (ثنية الحد 616.3هكتار):تقع على حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي.
- الحظيرة الطاسيلي (100هكتار):وتشتمل على الطابع الأثري ، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كثرات عالمي منذ 1982.
- الحظيرة الوطنية للهقار : [60]أنشئت عام 1987 والمعترف بها كثرات عالمي من طرف اليونسكو وهي تضم هضبتي الأتاكور ، الحظيرة النباتية و الحظيرة الحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية يعود تاريخها إلى 12000 سنة.

ثانيا: المقومات المادية.

---

[56] http://www.ont.dz/index.php?option=com تاريخ الاطلاع عليه:16/04/21

[57] أمنة أمحمدي بوزينة ، السياحة المستدامة وأثرهاعلى التنمية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ، جامعة باتنة،، المنعقد في :19و20 نوفمبر 2012،ص ص:10-11

[58] مي لخساف، دراسة مقارنة للتجربة السياحة في الجزائر مع بعض البلدان المتوسطية، رسالة ماجيستير ، كلية العلوم الاقتصاد وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003،ص:90.

[59] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16 ، نوفمبر 2000.

[60] خالد كواش، مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف – الجزائر 2004 ص:216.

لا تقتصر المقومات السياحية في الجزائر عللا الإمكانيات الطبيعية والحضارية والتاريخية منها فحسب، بل تدعم هذه المقومات بإمكانيات أخرى مادية تسهل استفادة السائحين من خدمات سياحية جيدة وتتمثل في:

1- الطاقة الفندقية "الإيواء":

تمثل القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية وباقي المؤسسات ذات العلاقة المسخرة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة المضيفة ، إحدى المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي بالبلد، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت طاقات الإيواء السياحي تطورا نسبيا خلال الفتية الأخيرة (2005-2012) حيث انتقلت طاقة الإيواء من 83895 إلى 96497 سريرا والجدول رقم 05 التالي يوضح طاقة الإيواء:

الجدول رقم (3-1) يوضح طاقة الإيواء في الجزائر خلال الفترة(2009-2012):

السنوات	2009	2010	2011	2012
إجمالي عدد الأسرة	86383	92377	93737	96497
معدل التطور	0.59	6.94	1.47	2.94

source: Office national des Statistiques, Répartition des hôtels et établissements assimilés par catégorie, site internet : www.ons.dz.

إن توفر الإيواء ليس كافيا لجلب عدد كافي من السياح بل يجب أن تكون الحظيرة الفندقية متميزة وقادرة على استيعاب رغبات وحاجات السياح وهذا ما تضمنه جودة الخدمة الفندقية المقدمة.[61]ومن الجدول يتضح أن حوالي 80% من الطاقة الفندقية للجزائر المقدرة 96497 سرير تمثل فئة الفنادق من دون تصنيف ، وتتضمن هذه الوحدات المنتجعات والشاليات ودور الشباب وغيرها، وهذا ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من فئة المغتربين الجزائريين في أوروبا أو من الذين يقصدونها ليوم واحد أو قضاء العطلات على السواحل.

2- الموارد البشرية:

إن توفير الإمكانيات الطبيعية و المادية أمر مهم من أجل جعل الجزائر وجهة سياحية جذابة والعمل على التوسع في الاستثمارات السياحية، إلا إن هناك حقيقة مهمة في هذا الصدد وهي أن السياحة تحتاج إلى مورد بشري مؤهل يستطيع مواكبة التطور الحالي والمستقبلي في القطاع السياحي، وهذا الأخير لايزال لا يشتغل ما يكفي من اليد العاملة بالرغم من التقدم الملحوظ في نسبة النمو التي يحققها عدد العاملين في هذا القطاع إلا أن الجزائر احتلت المرتبة 103 عالميا لمؤشر الموارد البشرية.[62]

3- الطلب السياحي:

---

[61] سعاد صديقي ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي –وكالة جيجل- رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2006،ص:101.

[62] محمد محجوب ،تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبيا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة المدخلات، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة الجزائر،20 نوفمبر 2011 ص:05.

قدر عدد السياح في الجزائر 2.3 مليون زائر موزعين حسب قدومهم في **الشكل رقم (3-1)** كمايلي:[63]

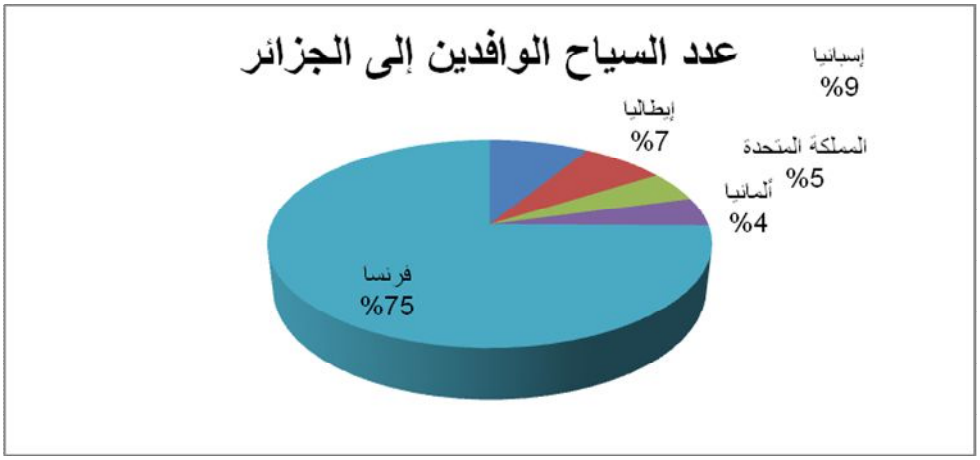

المصدر: وزارة السياحة والصناعات التقليدية،www.mta.gov.dz ، 2012

وهم زبائن لهم قوة التفاوض كبيرة ناتجة عن المستوى العالي الذي تقدمه الدول التي ينتمون إليها سواء في مجال السياحة أو مجال التطور العام، وهناك نوع ثاني من الزبائن وهم الوكالات السياحية والتي تلعب دور الوسيط بين العروض السياحية والسائح.

عرفت السياحة في الجزائر تدهورا كبيرا في فترة التسعينات نتيجة تدهور الوضع الأمني ما أدى إلى انخفاض عدد السياح غير أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر مع بداية الألفية أدت إلى تحسين الوضع الأمني ، الأمر الذي من شأنه أن ينعش قطاع السياحة في الجزائر.

الجدول رقم (3-2) التالي يوضح تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2012):

السنوات	2010	2011	2012
السياح الأجانب	654987	901642	981955

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية www.mta.gov.dz

المبحث الثاني:إجراءات المتخذة لدعم القطاع السياحي

بالرغم من امتلاك الجزائر لمقومات سياحية كثيرة يمكن أن تؤهلها لأن تكون من أكثر المناطق جذبا للسياح ،إلا أنها لا تزال وجهة سياحية متواضعة وتصنف ضمن الدول الأقل جدبا للسياح ، وإذا ما أرادت الجزائر أن تستغل السياحة كمورد طبيعي غير ناضب لإنعاش اقتصادها لابد عليها من تهيئة المناخ الاقتصادي المناسب باعتباره شرطا ضروريا للنهوض بالاستثمار المحلي الخاص والعام في مختلف القطاعات السياحية.

المطلب الأول:المزايا المقدمة للمستثمرين في القطاع السياحي

تتمثل الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي في ما يلي:[64]

---

[63] World Tourism Organization"UNWTO, Tourism Highlights, 2011 Edition.

[64] المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ ف 15 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.

- الحرية التامة في الاستثمار المباشر (100%) أو بالشراكة مع الوطنيين.
- ضمان التحويلات إلى الخارج بالنسبة لرأس المال المستثمر والمداخيل المترتبة عليه.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للممتلكات والخدمات التي تدخل في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء الكلي لمدة (02إلى 10)سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني، غير أنه تم تعديلها مؤخر بموجب الأمر رقم 03-01 الصادر في 2001 حيث أصبح لمدة 10سنوات وتطبيق رسم القيمة المضافة المخفض 7% لصالح المؤسسات السياحية المنشأة من طرف مستثمرين محليين أو أجانب باستثناء الوكالات السياحية والسفر.

كما يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 مزايا أهمها:[65]

- يعفى تأسيس الشركات في القطاع السياحة وكذا عمليات رفع رأس المال من حقوق التسجيل.
- تخضع الخدمات المتصلة بالنشاطات السياحة و الفندقية و الحمامات المعدنية، والإطعام السياحي المصنف والأسفار و تأجير السيارات للنقل السياحي انتقالات و إلى غاية 31ديسمبر2019، للمعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة.
- تستفيد الاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة على مستوى ولايات الشمال وولايات الجنوب على التوالي، من تخفيض نسبته 3%و4.5% من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية.
- تستفيد الأعمال المتعلقة بعصرنة المؤسسات السياحية و الفندقية المقرر إنجازها في ولايات الشمال والجنوب المحققة في إطار "مخطط جودة السياحة"على التوالي، من تخفيض نسبته 3%و4.5% من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية.
- تستفيد عمليات اقتناء التجهيزات والتأثيث غير المنتج محليا حسب المواصفات الفندقية التي تدخل في إطار عمليات العصرنة و التأهيل تطبيقا لمخطط "جودة السياحة الجزائرية" من المعدل المخفض للحقوق الجمركية إلى غاية 31 ديسمبر 2014.تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز الاستثمار السياحي ، بهدف تحفيز وتنمية على مستوى ولايات الهضاب العليا والجنوب ، من تخفيض بنسبة 50%و80% علا الترتيب.

المطلب الثاني:القوانين المنظمة للسياحة.

وتتمثل أهمها في :

- **القانون المتعلق بالتنمية المستدامة:** وهو رقم 01-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، يحدد هذا القانون شروط التنمية المستدامة للأنشطة السياحية وكذا تدابير وأدوات تنفيذها ، ويهدف هذا القانون إلى إحداث محيط ملائم ومحفز من أجل ترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في السياحة.[66]

---

[65] الأمر رقم 01-09 يتضمن قانون الملية التكميلي لسنة 2009، الجردة الرسمية ، العدد44، الصادرة في 26 جويلية2009.

[66] قانون رقم 01-03 ، المادة 02 ، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، الصادر في 19 فيفري 2003.

- **القانون المتعلق باستعمال واستغلال الشواطئ السياحية:**وهو القانون رقم 02-03 المؤرخ في 17 فيفري 2003. يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال للشواطئ، ويهدف هذا القانون إلى حماية وتثمين الشواطئ قصد استفادة المصطفين منها بالسباحة والخدمات المرتبطة بها، توفير شرط تنمية منسجمة ومتوازنة للشواطئ تستجيب لحاجيات المصطفيين من حيث النظافة والصحة والأمن وحماية البيئة، وكذا تحسين خدمة إقامة المصطفيين وتحديد نظام تسلية ومتناسب مع نشاطات السياحة الشاطئية.[67]
- **القانون المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية** : وهو القانون رقم 03-03 الصادر في 17 فيفري 2003 يحدد مبادئ وقواعد حماية ، تهيئة ، ترقية وتسيير مناطق التوسع والمواقع السياحية ، إذ تمنع الدولة كل استغلال واستعمال للمناطق والمواقع السياحية باعتبارها مناطق سياحية محمية تخضع إلى إجراءات الحماية الخاصة حيث شغل واستغلال الأراضي الموجودة داخل هذه المناطق يتم في ظل احترام قواعد التهيئة والتعمير الحفاظ على مناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية من كل أشكال تلوث البيئة وتدهور الموارد الطبيعية الثقافية ،واشتراك المواطنين في حماية التراث ومنع ممارسة كل نشاط غير ملائم مع النشاط السياحي[68]

المطلب الثالث: المخطط التوجيهي للتنمية السياحية 2025.

تتمتع الجزائر عالميا بالموقع الجغرافي الاستثنائي، وبالتنوع الكبير في خصوصياتها المحلية وبالتراث الثقافي والرصيد الطبيعي وبشبكة نقل هي قيد الإنجاز وفق المقاييس الدولية، تتيح جميع التنقلات عبر الطرق السيارة والموانئ والمطارات؛ ناهيك عن وسائل الإعلام والاتصال، بما يسمح بالالتحاق، في ظرف ساعات قليلة، بأبعد الوجهات العالمية، فعمدت الجزائر إلى وضع مخطط توجيهي للتهيئة السياحية وقد انطلق العمل به وحددت سنة 2025 كأجل للانتهاء من تطبيقه.

أولا: التعريف بالمخطط الأعمال للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 ، الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر و بموجبه تقوم الدولة بـ:

- الإعلان عن رؤيتها للتنمية السياحية الوطنية لمختلف الآفاق ، على المدى القصير 2009، المدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 وذلك في إطار التنمية المستدامة، بحيث تصبح الجزائر بلدا متلقي أي مستقبل.[69]
- تحديد أدوات لتنفيذه مع توضيح شروط إمكانية تحقيق ذلك: يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 أحد مكونات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية SDAT 2015 ، الذي من خلاله تبين الدولة لجميع القطاعات والمناطق مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025.

---

[67] قانون رقم 02-03، المادة 02 ، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 الصادر في 19 فيفري 2003.

[68] القانون رقم 03-03، المادة رقم 02 ، المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، الصادر في 19فيفري 2003.

[69] شملال نجاة، الصناعة السياحية بديل لاستغلال الثروة النفطية بالجزائر و أداة لتحقيق التنمية المستدامة،ورقة عمل الملتقى الدولي البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر، نوعية المؤسسات والتنويع الاقتصادي في الجزائر، العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة تلمسان، المنعقد : يومي 24 و 25 نوفمبر 2014 ص:11.

وعليه يصبح المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 ، أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية لترقيتها إلى صف الوجهات المميزة في المنطقة الأورو متوسطية، بهذا سيمنح هذا المخطط مجمل البلاد ولكل جزء من التراب الوطني، التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار من التنمية المستدامة. ويعتبر كذلك حصيلة ناضجة لمسار طويل من الأبحاث، التحريات، الدراسات، المشاورات والخبرات، إنه حصيلة لتلاحق أفكار واستشارات موسعة دارت مع المتعاملين الوطنيين والمحليين، العموميين والخواص طيلة انعقاد الجلسات الجهوية وعمليات الإثراء التي أسفرت عنها.

ويتمثل الرهان في ملائمة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025، في كافة مراحل تطوره من الإعداد والتنفيذ والمتابعة مع المتعاملين والفاعلين المركزيين والمحليين في السياحة بمختلف الرتب: إطارات فندقية، أصحاب مطاعم، القائمين على الرحلات، المرشدين، الفاعلين والجمعيات.

ثانيا: التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025

ويتكون هذا التقرير من المحاور التالية:

التشخيص؛ تشخيص السياحة الجزائرية، الحركات الخمس وبرامج العمل السياحي ذات الأولية الأقطاب السياحية للامتياز POT والقرى السياحية للامتياز VTE، تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT؛ المخطط ألعملياتي؛المشاريع السياحية ذات الأولوية؛ تلخيص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025. تتحدث هذه المحاور حول تحول الجزائر إلى بلد سياحي في آفاق 2025 وانطلاقة (2007 – 2009).

يعتمد تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 على مقاربة تدمج مجمل العوامل المساهمة في تهيئة سياحية منسجمة، الأمر الذي يستدعي وضع هيئات للقيادة على المستوى الوطني تجمع أهم الفاعلين والشركاء العموميين والخواص ومكاتب التهيئة ذات البعد الدولي بصفتها هيئة للوساطة. ويكون الانطلاق في إطار تحول الجزائر إلى بلد سياحي في آفاق 2015 على تجسيد الأقطاب الأولى والقرى السياحية للامتياز المندمجة كمشاريع ذات أولوية وروافع للانطلاق السياحي، هذا ما يستدعي بالخصوص تطهير العقار السياحي على مستوى مناطق التوسع السياحي ZET والأرضيات المندمجة المخصصة للتوسع السياحي، كذلك لإنجاز هياكل الدخول إلى خارج مناطق التوسع السياحي.[70]

يتم تفعيل الأثر السياحي بدفع من المشاريع ذات الأولوية المحددة مسبقا من طرف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 مثل: الاستثمار السياحي الوطني، فنادق الشبكة، القرى السياحية للامتياز، الأرضيات الجديدة المندمجة المخصصة للتوسع السياحي. وسيتم وضع تسيير سياحي جديد لمرافقة هذه الحركيات.

[70] شملال نجاة، مرجع سابق ، ص:12

المبحث الثالث:آثار السياحة على الاقتصاد الوطني الجزائري

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للسياحة

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أبنيتها مع ارتفاع مردوديا المادي والذي بات يشكل مصدرا من مصادر التمويل. الاقتصاد الوطني تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الأجنبية و بذلك قدرة البلد على تسديد الديون.و تغطية العجز في ميزان المدفوعات للدولة باعتبار النشاط السياحي جزء من قطاع الخدمات كالنقل و الملاحة والخدمات المالية،كما يلعب دورا هاما في خلق فرص العمل للعديد من القطاعات المرتبطة به.[71]

1- الإيرادات السياحية:

تعبر الإيرادات السياحية لأي بلد على مدى قدرته على تلبية احتياجات السائح و مقابل ذلك يقوم بالإنفاق على مختلف السلع و الخدمات فهي ترتبط بشكل كبتَ بحجم الوافدين. عرفت الإيرادات السياحية في الجزائر تطورا ملحوظا بزيادة قدرت بـ: 277.7 نقطة تأشيرية حيث انتقلت إلى 100 نقطة تأشيرية عام 1995 ، و إلى 377 عام 2009 مع وجود بعض التذبذبات و ما يمكن قوله هو أن وتيرة التطور بالجزائر تفوق كل من تونس و المغرب،فقد سجلت تونس ارتفاع قدر ب 81 نقطة تأشيرية بينما سجلت المغرب 402.7 نقطة تأشيرية و لكن بالرغم من أن التطور ألتأشيري للإيرادات كان بوتيرة مرتفعة إلا أننا إذا أخذنا بالقيمة الحقيقية نجد أن متوسط الإيرادات بالجزائر بلغت 159.66 مليون دولار.

وبالنسبة للمداخيل بالعملة الصعبة فقد حقق توافد السياح سنة 2003 دخول 160 مليون دولار بزيادة 17% مقارنة بمداخيل 2002 التي قدرت ب 133 مليون دولار للخزينة الجزائرية وبالتالي فإن مداخيل سنة 2002 بالعملة الصعبة كانت قد سجلت بدورها نسبة ارتفاع بلغت 33.7 % مقارنة بمداخيل 2001 التي بلغت قيمتها 95.5 مليون دولار.

2- مساهمة السياحة في الصادرات:

كما هو معروف أن القطاع السياحي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى و تتناسب الحركة الاقتصادية في البلد طرديا مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة كلما ارتفع الطلب على السلع و الخدمات.

والجدول رقم (07) التالي يوضح مجموعة الصادرات من السلع والخدمات الجزائرية للفترة الممتدة من(2000-2007):

الجدول (3-3) مجموع الصادرات من السلع والخدمات (2000-2007) **الوحدة :مليون دولار**

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط
الجزائر	21650.0	24460.0	32220.0	46330.0	54740.0	63480.0	40480

المصدر : -Arab Monetary Fund, statistic-balance of payment of Arab countries

[71] بضيدة بوعموشة،دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علو التسيير،التخصص: اقتصاد دولي و التنمية المستدامة،كلية العلو الاقتصادية و التجارية وعلو التسيير، جامعة سطيف ، 2011-2012،ص:140-141.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن ؛الإيرادات في الجزائر مثلا انتقلت من 21650 مليون دولار عام 2000 إلى63480 مليون دولار عام 2007 حيث قدر المتوسط بـ: 40480 مليون دولار و هذا مؤشر جيد لبنية الاقتصاد الوطني الجزائري،و ومن المعروف القطاع السياحي يؤثر و يتأثر بالقطاعات الأخرى و تتناسب الحركة الاقتصادية طرديا مع الحركة السياحية فكلما تطورت هذه الأخيرة كلما ارتفع الطلب على السلع والخدمات على اعتبار النشاط السياحي نشاطا مركبا.

3- مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

إن الناتج المحلي الإجمالي لصناعة السياحة و السفر يقصد به القيمة المضافة للأنشطة التي تنتج سلعا وخدمات موجهة للسياح كالفنادق و شركات الطيران و النقل،بينما يمثل الناتج المحلي لاقتصاد السياحة و السفر الناتج السابق بالإضافة إلى قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الأنشطة المرتبطة ارتباطا قويا بإنفاق السياح وهذا الناتج يمثل في الواقع التأثير الأوسع نطاقا للطلب من السفر و السياحة بعد أخذ التداخل بتُ القطاعات السياحية وغيرها من الأنشطة المساندة كقطاع البيع و التجزئة و البناء و التشييد... وغيرها.[72]

كما أن الإنفاق السياحي يمثل دخلا مباشرا للعاملين في القطاع السياحي و الذين بدورهم يقومون بإنفاق جزء منه لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع و الخدمات و من ثم دخول أخرى جديدة للأصحاب عناصر الإنتاج و التي ستقوم بدورها بإنفاق جزء منها على احتياجاتهم الاستهلاكية وهذا ما يسمى بالمضاعف السياحي و يتراوح هذا الأخير في الدول النامية بين 1.5 و 2.6 و وفق لهذه الأرقام يمكننا تقدير أثر الإيرادات السياحية و نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي.[73]

كما تشير إحصاءات المجلس العالمي للسياحة و السفر أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى 10 % على المستوى العالمي حيث يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول الغير نفطية ،كما أن الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية كبرى كقطاع رئيسي في الاقتصاد أما في الجزائر و من أجل معرفة الناتج المحلي الإجمالي للجزائر فسنوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-4) مساهمة السياحة في النتاج المحلي الإجمالي **الوحدة:مليون دولار**

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	متوسط
الجزائر	54793	6786	85350	103066	117220	135032	171756	138126	94911.22

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، "إحصاءات ملاحق" 2011، ص 28.

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور للناتج المحلى الإجمالي في الجزائر بـ: 54793 مليون دولار سنة 2000 إلى 138126 مليون دولار سنة 2009 أي ارتفع بـ: ثلاث مرات وهذا مؤشر جيد للاقتصاد الوطني الجزائري والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى ارتفاع أسعار النفط و هذا واضح لأن الاقتصاد الوطني

[72] بضيدة بوعموشة،مرجع سابق،ص:144.
[73] جامعة الدول العربية ، الفصل الثاني عشر ، التعاون العربي في قطاع السياحة،ص:224.

يعتمد بشكل أساسي على استغلال الثروات البتَرولية و الغازية فهو يحتل مكانة هامة و خطيرة في نفس الوقت فأي تأثيرات سلبية على هذا القطاع ستؤثر على 50 % من الناتج المحلي للبلد و هذا الأمر إذا استمر يعد من أكبر التحديات التي تهدد الأمن القومي و الاقتصادي للدولة،فقد عمل نمو القطاع النفطي على تدهور القطاعات الأخرى فبالقدر الذي تزداد فيه أهميته في الناتج المحلي الإجمالي و اعتباره إحدى الوسائل التي مكنت الاقتصاد الجزائري من بناء قاعدة مالية هامة و أكبر قطاع مساهم في جلب العملة الصعبة لخزينة الدولة فقد تراجع وزن قطاعات أخرى .

4- الميزان السياحي و مساهمته في الميزان التجاري:

إن ميزان المدفوعات هو السجل الأساسي المنظم والوجيز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة.

و يقوم ميزان المدفوعات على مبدأ القيد المزدوج له جانب دائن تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي و جانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العام الخارجي.

أما عن ميزان السياحة و السفر فيقصد به الفرق بين مصروفات المسافرين الأجانب في الدولة (الإنفاق السياحي للأجانب في البلد) و مصروفات المسافرين المقيمين في الخارج (الإنفاق السياحي خارج البلاد).[74]

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية

بالإضافة إلى أن للسياحة دورا من الناحية الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي و مساهمتها في الصادرات من السلع و الخدمات فإن للسياحة آثار على الاقتصاد الوطني من الناحية الاجتماعية من خلال توفير فرص العمل وتحسين المستوي المعيشي للأفراد .

1- أثر السياحة على التشغيل:

تعد السياحة من أكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة و متنوعة، فهي صناعة كثيفة العمالة كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنمو 1.5%و يعد للنشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي و الإرشاد السياحي و حماية السياح و حفظ شؤونهم أو بشكل غير مباشر بالمساهمة في خلق فرص العمل بالتفاعلات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية التحتية و الزراعة و تجارة المواد الغذائية و الرعاية الصحية.

إن التشغيل في المجال السياحي بالجزائر يمكن اعتباره من جهة أنه يتطور عبر الزمن و من جهة أخرى تعتبر هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بما تملكه من مقومات و إمكانيات فيمكن إبراز عدد المستخدمين في قطاع السياحة في التالي:

---

[74] بضيدة بوعموشة،مرجع سابق،ص:148.

الجدول رقم(3-5) يوضح عدد المستخدمين في قطاع السياحة الوحدة: ألف عامل

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العمال المباشرين في القطاع السياحي	115.2	128.2	127.2	133.1	133.8	138
مجموع العمال في القطاع السياحي	346	410.2	445.1	474.8	480	506

source :employment, travel & Word Travel & Tourism Counsil,Travel & tourism economy tourism direct industry Algeria,2008

من الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك زيادة لعدد العمال المباشرين في القطاع السياحي فقد ارتفعت بـ: 41 ألف عامل من 2003 إلى 2008 كما ارتفع العدد الإجمالي للعمال في هذا القطاع ب 237,5 ألف عامل و هذه الزيادة نتيجة زيادة المنشآت الفندقية خاصة بعد عودة الأمن و الاستقرار للبلد وهذا ما يستدعي المزيد من اليد العاملة سواء كان بالفنادق أو المطاعم أو بالقطاعات ذات الصلة كالبناء و التجهيزات.وغيرها خاصة و أنه يتداخل مع قطاعات أخرى ما يؤدي إلى خلق المزيد من فرص عمل.

2- على المستوى المعيشي:

إن الانعكاسات الإيجابية للسياحة على الاقتصاد الوطني سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وخلق الثروة للبلد أو بتوفير مناصب الشغل التي تسمح بالاستيطان الدائم كل هذا ينعكس بطريقة ايجابية على أفراد هذه المجتمعات بتحقيق الرفاهية للأفراد و تحسين ظروف حياتهم هذه الأخيرة التي تختلف من بلد إلى آخر و ذلك بحسب الإيرادات السياحية و العدد الإجمالي للسكان، وسوف نتطرق إلى آثار السياحية من الناحية الاجتماعية من خلال حساب نصيب الفرد من الإيرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) التي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-6) يوضح نصيب الفرد الجزائري من الإيرادات السياحية الوحدة: 1دولار أمريكي

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	المتوسط
نصيب الفرد من الإيرادات السياحية	3.24	3.54	5.51	5.55	6.47	6.57	8.42	2.84	4.79

المصدر : نقلا عن بضيدة بوعموشة، مرجع سابق،ص:154.

خاتمة الفصل:

وفي الوقت الذي يحتل فيه قطاع السياحة في بعض البلدان مكانة هامة نجده في الجزائر ورغم المقومات السياحية الهائلة التي تزخر به إلا انه لا يزال مهمشاً ويعاني العديد من المشاكل ، حيث لم تصل السياحة بعد إلى تحقيق أهداف التنمية إذا ما قورنت بمثيلاتها في البلدان المجاورة كتونس والمغرب، وحسب المختصين فإن الجزائر التي كانت في سنوات السبعينات مقصدا سياحيا عالميا هاما ستسترجع مكانتها بشكل كبير ومميز خاصة وأنها مدرجة حاليا حسب المنظور السياحي في خانة الوجهات السياحية غير المكتشفة،هذا المنظور الذي يأخذ بعين الاعتبار توجه السياح إلى اختيار الوجهات الجديدة غير المكتشفة وهو ما من شأنه إعطاء الجزائر لما لا درجة امتياز مع ضرورة توفير البيئة الاستثمارية الملائمة لجذب و تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ،كما تتوفر الجزائر على إمكانيات سياحية لا بأس بها، سواء كانت طبيعية أو بشرية، أو حتى مادية في الظروف الراهنة، إلا أن عدم التركيز على هذا القطاع والاهتمام به، جعله قطاعًا هامشيًا، هذه الإمكانيات كان قد اعترف بها حتى المستعمر أنداك، واهتم بها وشجع على الاستثمار فيها، وبالتالي الشيء الذي يقال عن القطاع السياحي في الجزائر، أنه يشكوا التهميش من القائمين عليه، خاصة وأن الظروف الراهنة ملائمة جدًا، وهدا ما نتمناه في مطلع سنة 2025.

الفصل الرابع:
فرص البدائل التنموية الأخرى للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

مقدمة الفصل:

لقد عملت الجزائر على دعم النمو الاقتصادي من خلال إستراتيجية مدروسة تمثلت في القيام بعدة برامج و المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي و ذلك في إطار إستراتيجية النمو الاقتصادي خارج الميزانية العامة، و ذلك من خلال القيام بمشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة للثروة و القيمة المضافة و توفير مناصب الشغل و تدعيم الخدمات العمومية في مجال الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحقيق التنمية المحلية و ذلك بهدف إعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متعاقبة من تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و قد عملت الدولة بذلك على توفير الأرضية الخصبة لتنويع الاقتصاد من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لنجاح المشاريع الاستثمارية و تمثلت في إنجاز مشروع الطريق السيار – شرق ،غرب– و الاهتمام بالجانب التعليمي و ذلك على المستوى النوعي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري و الانفتاح على التكنولوجيات الأجنبية و إصلاح جهاز الخدمة العمومية الذي يلعب دورا مهما في الحد من ظاهرة الفساد و تقليل البيروقراطية الإدارية كشرط مهم للنمو و التنمية .

الفصل الرابع: فرص البدائل التنموية الأخرى للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات

المبحث الأول: الطاقات المتجددة كبديل للمحروقات

المطلب الأول: الوضع الراهن للطاقات المتجددة في الجزائر.

تعد الجزائر من بين الدول التي اهتمت بموضوع الطاقات المتجددة، حيث فرضت هذه الأخيرة نفسها كحل بديل لقطاع المحروقات الذي دق بشأنه ناقوس الخطر مؤكد على دراسة بدائل أخرى نحو طاقة بديلة أطول عمرا واقل ضررا بالبيئة.

أولا:الهيكل التنظيمي في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر

حظيت فكرة الطاقة المتجددة في الجزائر بالاهتمام منذ عام 1980باعطاء أهمية بالغة للملف الخاص بها من طرف اللجنة المركزية في المصادقة على ميلاد المحافظة السامية في عام 1982 ومن ثم بدأت في إعداد الوسائل الأساسية من أجل الانطلاق في نشاطها مع وضعها للهياكل الأساسية فانطلقت بخمس مراكز تنمية ومحطة تجريبية للوسائل التي توفر الدعامة العلمية والتكنولوجية والصناعية لبرنامجها التنموي المكلفة به في مجال الطاقات المتجددة،كما تمإنشاء الهياكل المؤسساتية ومن ضمنها:[75]

- مركز الطاقات الجديدة والمتجددة(C.D.E.R): وتتلخص مهامه في :

– جمع ومعالجة المعطيات من أجل تقييم دقيق للطاقات: الشمسية الريحية، حرارة الأرض الجوفية والكتلة الحيوية .[76]

– صياغة أعمال البحث الضرورية لتطوير إنتاج الطاقات المتجددة واستعمالها.

– صياغة معايير صناعة التجهيزات في ميدان الطاقة المتجددة واستعمالها.

- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.S):

هذه الوحدة مكلفة بتطوير التجهيزات الشمسية وانجاز نماذجتجريبيه تتعلق بـ:

– التجهيزات الشمسية ذات المفعول الحراري وذات الاستعمال المنزلي أو الصناعي والفلاحي.

– التجهيزات الشمسية بفعل الإنارةالفولتية وذات الاستعمال المنزلي والفلاحي.

– التجهيزات والأنظمةالكهربائية،الحرارية، الميكانيكية والتي تدخل في تطوير التجهيزات الشمسية في استعمال الطاقة الشمسية.

- وكالة ترقية وعقلنه استعمال الطاقة(APRUE):

[75] عزة الأزهر،خالدي رشيدة،الطاقات المتجددة في الجزائر تأهيل بنيتها أولى خطوت التنمية،الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمار البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة،المنعقد يومي: 28–29 أكتوبر 2014،ص:04.

[76] CHAOUCHE Yelles, ZOHRA Fatima, Utilisation des ressources naturelles et des energie renouvelables en conomie e l'environnement, ''Seminaire national de Economie de l'environnement et developpement durable'', centre universitaire de MEDIA le 06-07 juin 2006،P:01.

تم إنشاؤها من طرف الحكومة من أجل تنشيط وتنفيذ سياسة التحكم في الطاقة، حيث يتمثل دورها الرئيس في التنسيق ومتابعة إجراءات التحكم في الطاقة وفي ترقية الطاقات المتجددة ، وتنفيذ مختلف البرامج التي تمت المصادقة عليها في هذا الإطار مع مختلف القطاعات (الصناعة، النقل،الفلاحة...الخ).

- نيو اينارجيالجيريا"تيال"(NEW ENERGY ALGERIA):

وهي شركة مختلطة بين الشركة الوطنية سونا طراك والشركة الوطنية سونلغازومجمع "SIM" للمواد الغذائية ، تم إنشاؤها سنة 2002، وتتلخص مهامها في:[77]

- ترقية الطاقة الجديدة والمتجددة وتطويرها.
- تعيين وانجاز المشاريع المرتبطة بالطاقات الجديدة والمتجددة،والتي تكون لديها فائدة مشتركة بالنسبة للشركاء داخل الجزائر وخارجها،ومن أهم مشاريعها والتي شرعت في تنفيذها خلال 2005:

✓ مشروع 150 ميغا وات وتهجين شمسي غاز في حاسي الرمل، ويمثل الجزء الشمسي فيه 30%.
✓ مشروع انجاز حظيرة هوائية بطاقة 10ميغاواط في تيندوف.
✓ استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي.

ثانيا:الإمكانيات المتاحة من الطاقة المتجددة في الجزائر.

تتميز الجزائر على غرار باقي الدول العربية بتنوع كبير في مجال الطاقات المتجددة، مما حتم عليها ضرورة استغلال هذه الموارد، وتتمثل أهم هذه المصادر المتجددة في:[78]

- **الطاقة الشمسية** : تعد الصحراء الجزائرية هي أكبر خزان للطاقة الشمسية في العالم، حيث تدوم الإشعاعات الشمسية في الصحراء الجزائرية 3000 ساعة في السنة،وهو أعلى مستوى لإشراق الشمس على مستوى العالمي،وتمتلك أكبر نسبة من الطاقة الشمسية في حوض البحر المتوسط تقدر ب:4مرات مجمل الاستهلاك العالمي للطاقة و60 مرة من حاجة الدولة الأوروبية من الطاقة الكهربائية،وقد بدأت الجهود الأولى لاستغلال الطاقة الشمسية في الجزائر مع إنشاء محافظة الطاقات الجديدة في الثمانينات واعتماد مخطط الجنوب سنة 1988م، مع تجهيز المدن الكبرى بتجهيزات لتطوير الطاقة الشمسية وانجاز محطة ملوكه بولاية أدرار بقوة 100كيلواط لتزويد 1000 نسمة في 20 قرية، كما تم توسيع نطاق نشاط مركز بوزريعة وإنشاء وحدة الإنتاج الخلايا الشمسية ، ووحدة لتطوير تقنية السيليسيوم بهذا المركز الذي كان يحوي أحد أكبر أفران الطاقة الشمسية .وحسب الدراسات المتخصصة تتلقى الجزائر مابين 2000 و 3900 ساعة من الشمس و ومتوسط 5كيلو وات في الساعة من الطاقة على مساحة 1م^2 على كامل التراب الجزائري أي أن القوة تصل إلى 1700 كيلووات/م^{2}في السنة بالشمال و 2263 كيلو وات/م^2 سنويا في الجنوب.

---

[77] فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر،مجلة الباحث، العدد:11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة ، الجزائر 2012،ص:152.

[78] InternationalL'Actuel, le magazine de l'économie et du partenariat international , N°124, février ،2011p 17.

- **طاقة الرياح:**يتغير الريح في الجزائر من مكان إلى آخر نتيجة الطوبوغرافيا وتنويع المناخ ، حيث تنقسم الجزائر غالى منطقتين جغرافيتين كبيرتين ؛منطقة شمال الذي يحده البحر المتوسط ويتميز بساحل يمتد على 1200 كلم وبتضاريس جبلية تمثلها سلسلتيالأطلسألتلي والصحراوي، وبينهما توجد السهول والهضاب العليا ذات المناخ القاري، ومعدل سرعة الرياح في الشمال غير مرتفعجدا، ومنطقة الجنوب التي تتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمالخاصة الجنوب الغربي بسرعة تزيد عن 4م/ثا وتتجاوز 6م/ثا في منطقة أدرار وعليه يمكن القول أن سرعة الرياح في بلادنا معتدلة وتتراوح ما بين 2إلى 6م/ثا وهي طاقة ملائمة لضخ المياه خصوصا في السهول المرتفعة.
- **الطاقة المائية:** إن حصة قدرات الري حظيرة الإنتاج الكهربائي هي 5أي حوالي 286 جيغا وات، وترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى إعادة تأهيل المحطة الكهرومائية بزيامة بولاية جيجل بقدرة 100 ميغاوات.
- **طاقة الحرارية الجوفية** : يشكل "كلمس الجو ارسي" في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية ، ويؤدي إلى وجود أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق وشمال غرب البلاد، وتوجد هذه الينابيع في درجة حرارة غالبا ما تزيد عن 40°مئوية والمنبع الحار هو منبع المسخوطين96°م، وهذه الينابيع الطبيعية التي هي على العموم تسربات لخزانات موجودة في باطن الأرض تدفق لوحدها أكثر من 2م/ثا من الماء الحار وهي صغيرة فقط مما تحويه الخزانات ، كما يشكل التكون القاري الكبيس خزانا كبيرا من حرارة الأرض الجوفية ويمتد على آلاف الكيلومترات المربعة ويسمى هذا الخزان طبقة ألبيه ، حيث تصل حرارة مياه هذه الطبقة إلى 57°م.
- **طاقة الكتلة الحيوية:** تنقسم الجزائر إلى منطقتين هما ؛ المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 من المساحة الإجمالية للبلاد ومنطقة الغابات الاستوائية التي تغطي مساحتها قدرها : 2500000 هكتار، أي حوالي 10 من مساحة البلاد وتغطي الغابات فيها حوالي 1800000هكتار، في حسن تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال 1900000هكتار.[79]

المطلب الثاني: الإستراتيجية والبرامج المتعلقة بالطاقة المتجددة

إن تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر تحظى باهتمام خاص من طرف السلطات العمومية التي تسعى لإعطاء دفعة جديدة لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفوريةالمتناقصة الموارد، ولتنفيذ وتحقيق مخططها و أهدافها المحددة شرعت الحكومة بتبني إطار تشريعي ملائم ، إنشاء العديد من الأجهزة العاملة في هذا القطاع وإطلاق مشاريع هامة.

أولا:الإستراتيجية المتخذة لتطوير الطاقات المتجددة

مهدت الجزائر لديناميكية الطاقة الخضراء بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، وتستند هذه الرؤية إلى إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب مثل الموارد الشمسية ،وتمحور البرنامج على تأسيس قدرة ذات أصول متجددة بحوالي 22000ميغا وات وهذا خلال الفترة من

[79]فروحات حادة ، مرجع سابق ،ص ص: 152-153.

(2011-2030)منها 12000 ميغا وات موجة لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء ، و10000 ميغا وات للتصدير ولأفضلية البرنامج ،فإن الطاقات المتجددة تتواجد في صميم السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائريةمن الآن وإلى غاية سنة 2030م، سيكون حوالي 40%من إنتاج الكهرباء موجه للاستهلاك الوطني من أصول متجددة ، فالجزائر تصبوا إلى أن تكون فاعلا أساسيا في إنتاج الكهرباء انطلاقاً من طاقة شمسية كهر وضوئية ، لذا تعتبر الجزائر هده الطاقة بمثابة فرصة ومحرك للتطور الاقتصادي والاجتماعي وهذا من خلال إقامة صناعات خلاقة للثروة ومناصب العمل، مقارنة بإمكانيتها من طاقات الرياح والكتلة الحيوية والحرارة الجوفية التي تتوفر بدرجة أقل، ولكنها لا تمنع من إطلاق عدة مشاريع لانجاز مزارع طاقة الرياح وإنشاء مشاريع تجريبية في الكتلة الحيوية والحرارة الجوفية ، ويتكون برنامج تطوير الطاقات المتجددة من ثلاثة فصولهي:[80]

- ✓ القدرات الواجب وضعها حسب مجال نشاط طاقوي.
- ✓ برنامج الفعالية الطاقوية .
- ✓ القدرات الصناعية الواجب تطويرها لمرافقة البرنامج.

ويشمل البرنامج من الآن وإلى غاية 2020م على إنجاز 60 محطة شمسية كهر وضوئية وشمسية حرارية وحقول لطاقة الرياح ومحطات مختلطة، ويتكون إنجاز المشاريع الطاقات المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على ثلاثة مراحل:

- ✓ المرحلة الأولى (2011-2013): وتخصص لانجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختبار مختلف التكنولوجيا المتوفرة.
- ✓ المرحلة الثانية (2014-2015): سوف تتميز بالمباشر في نشر البرنامج.
- ✓ المرحلة الثالثة(2016-2020): سوف تكون خاصة بالنشر على مستوى الواسع.

وملخص هذا البرنامج في مجال استغلال الطاقات المتجددة يكون حسب كل نوع من فروع الإنتاج ومتمثل كالآتي:[81]

- **الطاقة الشمسية الكهروضوئية:** تستند الإستراتيجية الطاقوية على التسريع في تطوير الطاقة الشمسية ، فالجزائر تخطط إلى عدة مشاريع شمسية كهر وضوئية بقدرة كاملة تبلغ حوالي 800 ميغاوات من 2011 إلى غاية 2020م ، وكذا إنجاز مشاريع أخرى ذات قدرة 200 ميغا وات في الفترة ما بين (2012-2030).
- **الطاقة الشمسية الحرارية** : سيتم الشروع في إنجاز مشروعين نموذجين لمحطتين حراريتين ذوات تركيز مع التخزين بقدرة إجمالية قدرها حوالي 150 ميغاوات لكل واحدة للفترة ما بين(2011-2013)، وفي المرحلة الممتدة ما بين(2016-2020)م و سيتم إنشاء وتشغيل 04 محطات شمسية حرارية مع تخزين بقدرة

---

[80] الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء ،خطة وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر في مجال الطاقة المتجددة ، مجلة كهرباء العرب ، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء ، العدد:17،عمان الأردن،2011،ص62

[81] الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء، مرجع سابق، ص ص:62-64 .

إجمالية تبلغ 1200 ميغا وات، ويتوقع في برنامج ما بين الفترة(2012–2030م)إنشاء يبلغ قدره حوالي 500 ميغا وات في السنة ،وهذا إلى غاية سنة 2023م ثم 600 ميغا واتإلى غاية سنة 2030م.

- **طاقة الرياح:** يرتقب برنامج الطاقات المتجددة في المرحلة الأولى الممتدة مابين(2011–2030م) تأسيس أول مزرعةهوائية بقدرة تبلغ 10 ميغاوات بأدرار ، وما بين 2014–2015م إنجاز مزرعتين هوائيتين تقدر طاقة كل منها بـ:20 ميغاوات ، وسوف يشرع في إجراء دراسات لتحديد المواقع الملائمة لانجاز مشاريع أخرى في الفترة الممتدة ما بين(2016–2030م) بقدرة تبلغ 1700 ميغا وات.

ثانيا: أهم البرامج المنفذة والمخطط لها مستقبلا في الطاقات المتجددة بالجزائر.

من أهم البرامج المنفذة والمخطط لها في مجال الطاقة المتجددة في الجزائر نجد:[82]

- ✓ الشطر الأول من برنامج الاقتصاد في الإنارة(ECOLUMIERE) في الجزائر المتمثل في توزيع 250.000مصباح اقتصادي في القطاع السكنيخلال سنة 2009م.
- ✓ محطة توليد لتحسين نوعية الخدمات (دورة مختلطة) بسكيكدة ، ذات طاقة إجمالية 825 ميغاوات .
- ✓ البرنامج الوطني الأول للتحكم في الطاقة 2007–2011م (مقدار الوفرة المتوقعة تحقيقه =900.000 ط.م.ن)، وهذا البرنامج مكون من مجموعة برامج، والتي تمس جميع القطاعات المستهلكة للطاقة وهي: السكن، النقل، الصناعة والخدمات والزراعة، من أهمها، نجد البرامج التالية:
- ✓ الشطر الثاني من برنامج الاقتصاد في الإنارة المتمثل(ECOLUMIERE) في توزيع 750.000 مصباح اقتصادي في القطاع السكني(مقدار الوفرة المتوقع تحقيقه=4.875.000 كيلو وات ساعي)
- ✓ برنامج الهواء النقي (PROPAIR)المتمثل في تحويل 8000 سيارة تسير بالبنزين إلى غاز البترول المميع (مقدار الوفرة المتوقع تحقيقه=7000 ط.م.ن)
- ✓ برنامج (ALSOL)المتمثل في توزيع 1000 سخان ماء شمسي فردي للعائلات عبر كامل التراب الوطني (مقدار الوفرة المتوقع تحقيقه=6850 ط.م.ن).
- ✓ برنامج الاقتصاد في البناء (ECOBAT)المتمثل في انجاز 600 مسكن ذا أداء طاقوي عالي (مقدار الوفرة المتوقع تحقيقه=33.400.000 كيلو واتساعي)
- ✓ يخطط خلال الفترة (2010–2013م) لإقامة 1000 ميجاوات منها 750 ميجاوات كهر وضوئي و 250 ميجاوات كهر وحراري شمسي.
- ✓ يخطط لإقامة مصنع لإنتاج اللوحات الكهروضوئية بقدرة 100 ميجاوات في السنة.

إن الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة من شأنه أن يعود على الجزائر بفوائد اقتصادية على المدى الطويل ، وبما أن أنتاج النفط والغاز يشكلان عنصر أساسيا من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر،فإنه يتوجب عليها الاهتمام بتبني حلول الطاقة المتجددةمن أجل الحفاظ على مكانتها الرائدة في سوق الطاقة العالمية.

---

[82] أمانة المجلس العربي للكهرباء، القطاع الاقتصادي ، مرجع سابق ،ص:200.

المبحث الثاني: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات

احتلت قضية الصادرات مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية .

وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالاستقراروالاستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، أصبح من ألحتم اللازم وضغط الضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية)، وهو ما اصطلح عليه باسم ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول:تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

سنقوم في هذا المطلب بعرض تطور التجارة الخارجية الجزائرية وهذا من خلال التعرض إلى تطور المبادلات التجارية ولتي تضم حجم الواردات والصادرات ثم وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010-2015).

أولا: المبادلات التجارية الجزائرية خلال(2010-2015):

الجدول رقم (4-1) يوضح حجم الصادرات والواردات الجزائرية **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015[83]
الصادرات	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063
الواردات	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501

المصدر : المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية(CNIS)

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات لم يعرف الاستقرار في حصيلتها والسبب راجع طبعا إلى الاعتماد الأكبر للدولة الجزائرية في صادراتها على القطاع المحروقات ، وبالتالي فإن التذبذبات التي تعرفها الأسواق العالمية في مجال النفط سوف يؤدي بصفة حتميةإلى تذبذب الحصيلة المتوقعة من الصادرات نحو الخارج.أما فيما يخص الواردات فتميزت حصيلتها هي الأخرى بالتذبذب في الارتفاع من سنة إلى أخرى والسبب راجع إلى ارتباط كمية الواردات بعوائد الصادرات وارتباط هذه الأخيرة بالدرجة الأولى بأسعار البترول المتذبذبة من فترة إلىأخرى والآثار الناجمة عن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.

[83] معطيات السداسي الأول من سنة 2015.

ثانيا : تطور ميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر

وهنا سنوضح في الجدول الموالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2015)،حيثيمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية بالعلاقة الرياضية التالية:[84]

معدل التغطية = (الصادرات/الواردات)*100

الجدول رقم (4-2) : تطور الميزان التجاري الجزائري،ومعدل التغطية **الوحدة: مليون دولار**

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015[85]
الصادرات	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063
الواردات	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501
رصيد ميزان تجاري	5 900	16 580	26 242	21 490	4 306	-13 714
معدل التغطية %	3.77%	4.36%	4.09%	%3.94	4.40%	%4.00

المصدر:المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية(CNIS).

إن رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية للواردات يمتازان بتقلبات مستمرة وهي منطقية نظرا للتقلبات التي تمر بها حصيلة الصادرات والواردات والناتج أساسا من تقلبات أسعار النفط.بحيث يلاحظ أن الميزان التجاري قد حقق فائض طيلة الفترة الممتدة مابين (2010-2014) بمعدل تغطية يتراوح مابين 3.77%و4.40%. أم في سنة 2015 فقد عرف الميزان التجاري عجز قدر ب:-13714 مليون دولار بمعدل تغطية 4%و يرجع السبب إلىانهيار المفاجئ لأسعار البترول حيث بلغ سعر البرميل في السوق العالمية إلى ما دون 30دولار للبرميل.

[84] إبراهيم بلقلة، آلياتتنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ، فرع نقود مالية ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف 2008-2009 ، ص:143.

[85] معطيات السداسي الأول من سنة 2015

المطلب الثاني: هيكلة الصادرات خارج قطاع المحروقات

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى استعراض هيكل الصادرات العامة والتي ستكون كمدخل لإبراز هيكل الصادرات خارجقطاع المحروقات وذلك من خلال الجدولالتالي:

الجدول رقم(4-3) يوضح نسبة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات الوحدة: م دولار

السنة	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج قطاع المحروقات		إجمالي صادرات	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2010	55527	97.32	1526	%2.67	57053	%100
2011	71427	97.19	2062	%2.80	73489	%100
2012	69804	97.13	2062	%2.86	71866	%100
2013	63752	96.71	2165	%3.28	65917	%100
2014	60304	95.89	2582	%4.10	62886	%100
2015*	35724	94.54	2063	%5.45	37787	%100

المصدر:المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية(CNIS).

من الجدول يلاحظ أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات، بنسبة أكثر من 94% من أجمالي الصادرات حيث تتراوح نسبتها 97.32% مابين (2010- 2012)، ثم تبدأ قيمة الصادرات تنخفض ابتدأ من سنة 2013 لتصل إلى نسبة 94.54% خلال السداسي الأول من سنة 2015،أما بالنسبة للمنتجات خارج قطاع المحروقات فإن نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 6% وهذا ما أكدا فشل السياسات الاقتصادية في بلوغ الخطوط المرسومة والمتمثلة في الوصول إلى حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ولقداتخذت الحكومة خلال سنة 2015 إجراءات هامة بغرض تأطير التجارة الخارجية الجزائرية كان أهمها الترتيب المتعلق برخص الاستيراد و التصدير،و تم اعتماد اللجوء إلى الرخص الذي أضحى ضروريا بسبب نقص التحكم في التدفق الكبير للواردات خلال الصائفة الماضية عندما صادق البرلمان على القانون الجديد حول التجارة الخارجية و هو قانون شكل محور العديد من النقاشات.[86]

و كان الوزير الأول عبد المالك سلال قد صرح خلال الندوة الوطنية حول التجارة الخارجية المنعقدة في مارس 2015 بهدف تدعيم مسعى "ترشيد" الواردات و تشجيع الصادرات خارج المحروقات انه "من شأن هذا الترتيب أن يمكن السلطات العمومية من التحكم بشكل أمثل في الواردات".

---

* نتائج السداسي الأول من السنة 2015.

[86] التجارة-الخارجية-ادراج-رخص-الاستثمار-أهم-الاجراءات-المتخذة-خلال-سنة2015 -http://www.aps.dz/ar/economie/23660، تم الاطلاع عليه يوم: 2016/04/28.

المطلب الثالث: الإطار التحفيزي للصادرات خارج قطاع المحروقات

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مجموعة التسهيلات والامتيازات التي قامت الدولة الجزائرية بتوفيرها للدفع بعملية ترقية التصدير خارج قطاع المحروقات، والحصول على موارد أخرى للإيرادات والدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو وبالخص التسهيلات الجبائية وكذلك الخاصة بالتسويق.

أولا:التسهيلات الجبائية

شهدت الجزائر عدة إصلاحات مست السياسة الاقتصادية المنتهجة في أدواتها وأهدافهاوكانت مجموع الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة تمس كل من النظام الضريبي والجمركيضمن آليات تنويع وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

1- **النظام الضريبي:** لقد جاءت التسهيلات التي خصت النظام الضريبي ، كنتيجة لما عرفته السياسة الاقتصادية الجزائرية من تطور خاصة في إطار في إطار سياسة التحول نحو اقتصاد السوق، وقد سعت الدولة من خلال مجموعة من الإصلاحات في هذا المجال إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كهدف أولى.[87]وفي هذا الإطار تم إلغاء الضرائب القديمة وإنشاء ضرائب جديدة ووضع إعفاءات مست من بينها نجد:

- الضريبة على أرباح الشركات"IBS":تأسست الضريبة على أرباح الشركات وفقا لنص المادة 38من قانون المالية لسنة 1991 ، المادة 35 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة والتي تنص على:"تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136،وتسمى الضريبة على أرباح الشركات"[88]، ولتخفيف العبء الضريبي على المؤسسات فقد عرفت نسب هذه الضرائب بمختلف أنواعها معدلات تخفيضات متتالية في إطار قوانين مالية تلت الإصلاحات الجبائية لعام 1991، وهي:

✓ المعدل العادي: لقد تم تخفيض المعدل العادي للضريبة على أرباح الشركات من 50%إلى 42% إلا أن هذا المعدل بقى يشكل عبئا على المؤسسات العمومية منها الناشطة في مجال التصدير ، مما حتم على الدولة مواصلة عملية التخفيض حتى وصلت إلى 30%في 1999.

✓ المعدل المخفض: في إطار تشجيع الاستثمار عمد المشرع إلى وضع المعدل المنخفض بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها ، وقد عرف هو الأخر تطورات عبر مختلف قوانين المالية حيث في سنة 1992 بنسبة 5% ليعرف بعد ذلك ارتفاعات لتستقر في 15% في عام 1999.[89]

أما فيما يخص الإعفاءات الممنوحة للمصدريين ، فإنه يمكن لبعض المصدرين الاستفادة من إعفاء كلي فيما يخص بعض مداخيل الصادرات ، وكذا الاستفادة من تخفيضات جزئية ، وهي تمنح حسب حجم الصادرات ونسب الزيادة فيها ويظهر ذلك من خلال نص المادة 138-02 من قانون الضرائب المباشرة

---

[87] بن يوسف حسينة، ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر 2000-2010، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ،فرع:إدارة العمليات التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012،ص:54.

[88] عجلان العياشي، نحو التحكم في جباية المؤسسة من حيث الوعاء والتحصيل لزيادة القدرة التنافسية،الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة مسيلة ، المنعقد يومي :03-04 ماي 2005 ، ص:09.

[89]مجلة الاقتصاد والأعمال الدولي ، فرص الإعمال والاستثمار ، 11-13 ماي 2000 العدد:245،ص:38

والرسوم المماثلة ، وينص المرسوم رقم 06 من قانون المالية لعام 2006 على أن :"الإعفاء من الضرائب الشركات لمدة خمس سنوات مع إلغاء شرط إعادة الاستثمار لعوائد السلع والخدمات الموجهة للتصدير ما عدا النقل البري والبحري وإعادة التأمين والبنوك"

- الرسم على القيمة المضافة"TVA": نظرا للميزات الايجابية للضريبة على المضافة فقد تم إقحامها ضمن هيكل النظام الضريبي الجزائري خلال الإصلاحات الجبائية بموجب قانون المالية 1991لتعويض الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج"T.U.G.P" والرسم على تأدية الخدمات "T.U.G.P.S" كذلك لكثرة تعقيدات هذه الأخيرة التي بلغت 18 معدل،ويهدف الرسم على القيمة المضافة إلى تنمية المنافسة التي تخوضها المؤسسات الجزائرية في الأسواق الدولية و ذلك عن طريق إلغاء العبء الجبائي الذي تتحمله المنتجات الوطنية وخاصة الموجهة للتصدير.[90]
- الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني "TAP": تعتبر ضريبة مباشرة تستحق دوريا تبعالرقم أعمال المحقق في الجزائر من طرف الأشخاصالطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاطا صناعيا أو تجاريا أو مهنيا ، وقد أنشأ هذا الرسم بموجب قانون المالية 1996 معوضا الرسم على النشاط الصناعي "TAIC" والرسم على النشاط التجاري"TANC".[91]
- الإعفاء من الدفع الجزافي"T.F": حسب قانون المالية 1986 ، فقد نص على الإعفاء الدائم من الدفع الجزافي سواء تعلق الأمر بالمؤسسات العمومية أو الخاصة تنتج منتجات موجهة للتصدير، كما نص قانون المالية لسنة 1996 في المادة 03-220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن : "تعفى من الدفع الجزافي لمدة خمس سنوات ابتداء من السنة المالية 1996 المؤسسات التي تقوم بعمليات بيع السلع الموجهة للتصدير .
- يطبق هذا الإعفاءحسب نسبة رقم الأعمال المحققة بالعملة الصعبة".[92]
- الامتيازات الجمركية:رغبة الدولة في تدعيم تنافسية المؤسسات الوطنية و ذلك من أجل ترقية وتشجيع الصادرات خارج نطاق المحروقات ، فقد عمدت إلى إجراء العديد من التعديلات مست التعريفة الجمركية.

لقد عرفت التعريفة الجمركية إدخال تعديلات تدريجية مع الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة والتوجهات الجديدة للاقتصاد العالميمن جهة أخرى ومن أجل تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات ، فقداستحدث تقنيات جمركية تمثلت في بذل جهود في وضع تدابير ومعايير لمدونة التعريفة لتسهيل دخول المبادلات الدولية وذلك من خلال انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع ...، والذي تم إعداده في إطار المنظمة العالمية للجمارك، وبناءا على القواعدالتي جاء بها هذا النظام فإنه

---

[90]Youcef DEBBOUB, les nouveaux mécanismes économiques en Algérie, édition O.P.U Algérie, 1999,page 113

[91]العباس هناس ، فعالية السياسة الجبائية في ظل الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة، فيفري 2005، ص:66.

[92]Madame H.BOUABDELLAH, dispositif et mesures incitatives pour la promotion des exportations, séminaire sur la promotion des exportations hors hydrocarbures, juin 2001, page 6.

تأسست التعريفة الجمركية سنة 1992 انطلاقا من المرسوم رقم 94-241 في 20 جانفي 1991 ، وفي إطاره تم تقليص معدلات الرسوم الجمركية.بالإضافةإلى دور التعريفة الجمركية في ترقية الصادرات، برزت الأنظمة الجمركية لتخدم نفس الهدف باعتبارها أنظمة خاصة تهدف إلى تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية التجارية والصناعية عن طريق إيجاد آليات خاصة لمعاملة البضائع،وتمتز هذه الأنظمة بخصائص عدة تساهم في تطوير ودفع عملية التصدير ، حيث حسب ما جاء في الفقرة 02 من المادة 115 من قانون الجمارك فإنه يتم تعليق الحقوق والرسوم الجمركية لمساعدة المتعامل الاقتصادي على انجاز مشاريعه الاستثمارية المساهمة في الإنعاش الاقتصادي.

ثانيا:التسهيلات المالية

إن عملية التصدير تحتاج إلى توفر عامل مهم لقيامها والمتمثل في الجانب التمويلي، لهدا نجد أن الدولة اتبعت العديد من الإجراءات لتوفير هذا العامل وخلق مجموعة من الهيئات التي تتكفل بعملية تمويل المتعامل الاقتصادي.

- **الإجراءاتالمتخذة في الجانب التمويلي:** تتمثل الإجراءاتالمتخذة في الجانب التمويلي لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات فيمايلي:[93]
- **المناقصات الدولية:** حسب التعليمة الصادرة في 1988/04/16 هي المسئولة عن تحويل المبالغ الخاصة بدفتر الشروط المناقصة الدولية ، إذ للبنوك الأولوية والحق في الموافقة على التحويل لجميع المبالغ الموجهة لسداد تكاليف سحب وثائق المناقصات الدولية الخاصة بالخدمات الممكن تصديرها وكذا صفقات الأشغال.
- **تدعيم الصادرات:** لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، قامت الحكومة الجزائرية بانتهاج سياسة تدعيم الصادرات من خلال إصدار المرسوم رقم 46-86 المؤرخ في 1986/12/24 والقائم على العناصر التالية:
  - ✓ الدعم يمس البضائع المصدرة وكذا الخدمات مهما كانت خارج مجال المحروقات ومشتقاتها، المواد البتر وكيماوية ، النقل الجوي،والبحري، التأمينات والمواد المنجمية الناتجة من تحويل أولي للمعادن الحديدة وغير الحديدية.
  - ✓ تمنح معدلات متفاوتة للاستفادة من الدعم حسب القيمة المضافة المرجوةللمنتج.
  - ✓ الدعم يمنح مباشرة للمصدر دون أية تعقيدات ، بعد تحويل ثمن البضائع المصدرة من الخارج.
- **مواعيد الدفع:** تقدر المدة المحددة بـ:120 يوم بعد إرسال البضائع حسب الإعلان 15 لوزارة المالية 1984 ، حيث لا يتعدى المدة الممنوحة للمتعامل الأجنبي للدفع، هذه المدة إلا إذا كان هناك شرط ضمن التعامل مرتبط بشروط المنافسة ف الأسواق الدولية.

أماالإعلان رقم 31 فهو يستثني المنتجات في قطاع المحروقات من التحويل الفوري للعائد بعد انقضاء المدة 120 يوم.

---

[93] بن حمودة سكينة،ترقية الصادرات خارج المحروقات 1986-1995، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة قسنطينة ،1999،ص ص:150-152.

❖ **بطاقة القرض:** في إطار تشجيع الصادرات ، وضعت الدولة تسهيلات في عمليات الدفع بالخارج والمتمثلة في منح بطاقات القرض إلى المؤسسات المصدرة والمحددة بالتعليمة رقم 840 لعام 1988 لوزارة المالية.

أما بالنسبة لاستعمال البطاقة فهي موجهة لتغطية التكاليف بالخارج، المقيدة بميزانية العملة الصعبة أو مخصصات العملات الصعبة للمؤسسة، وفقا لاختيارات هذه الأخيرة، ويعد المستفيد بعد كل عملية، كامل الكشوف للتكاليف المسددة بالبطاقة رفقة وثائق تثبت ذلك وتسلم للمؤسسة.[94]

❖ **الهيئات المختصة بالجانب التمويلي:** بعد ما تطرقنا إلى أهم الإجراءات التمويلية المتخذة من طرف الدولة سنقوم الآن بعرض بعض الهيئات المعتمدة لتطبيق هذه الإجراءات ومن أهمها :

- الصندوق الخاص لتمويل الصادرات"ESPE" : هذا الصندوق موجه لتكوين دعم مالي لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، انشأ بموجب قانون المالية لسنة 1996 حسب المواد 111و195وهو يسمح بتخليص النفقات التالية:[95]

في مجال المشاركة في المعارض وأسواق العرض بالخارج:

✓ المشاركة في المعارض، أسواق العرض، والصالونات المتخصصة التي تظهر بالخارج وتظهر في البرنامج الرسمي المقرر من وزير التجارة.

✓ المشاركة في المعارض الأخرى التي لا تظهر في البرنامج السنوي الرسمي.

- برنامج التمويل بين الدول العربية: ويقع مقره بالإمارات العربية المتحدة "أبو ظبي" وضع بهدف ترقية التجارة الخارجية بين الدول العربية عن طريق تمويل الوضعية التنافسية للمصدرين العرب.ويقوم هذا البرنامج بتمويل كل المنتجات المستوردة و المصدرة بالدولار الأمريكي كالبترول الخام ما عدا المشتقات البترولية والمنتجات العرضية الثمينة كالذهب وكذا المنتجات المعاد تصديرها على حالتها.

ومدة التمويل تكون بين 12 و 18 و 24 شهر على التوالي للمواد المستهلكة، والمواد الأولية والمواد المصنعة و 60 شهر بالنسبة لوسائل الإنتاج.[96]

- نظام تمويل الصادرات"SFE"[97](بين الدول الأعضاء لمنظمة المؤتمر الإسلامي"O.C.I"): ويهدف إلى ترقية وتمويل الصادرات المتأتية من مقاطعات الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

❖ **إجراءات النقل:** يعتبر النقل العصب الأساسي في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع ، فالنشاط الصناعي و التجاري يحتاجان إلى خدمات النقل لتغطية احتياجات المؤسسات من المواد الأولية والسلع اللازمة لتمويلها.ومن أجل ذلك اتخذت الإجراءات التالية:

- بالنسبة لعملية الشحن:بما فيها عملية التفريغ، تقرر التخفيض بنسبة 50% للمنتجات المعبأة في الحاويات ، 50% للمنتجات الفلاحية و 20% بالنسبة للمنتجات المعدنية والنفايات المعدنية.[98]

---

[94] بن حمودة سكينة ، مرجع سابق ، ص:153.

[95] وزارة التجارة،http : //www.min commerce.gov.dz/arab/ ?mincom=tahi، تاريخ الاطلاع عليه : 16-04-2016.

[96] Madame H.BOUABDELLAH ,séminaire sur la promotion des exportations hors hydrocarbures, page 11

[97] جاسم مناعي، برنامج تمويل التجارة العربية ، التقرير السنوي لعلم 2007، ص:4.

- في مجال النقل البحري:تم وضع حاويات دون مقابل لفائدة المصدرين ، شريطة أن يتقدموا48 ساعة قبل بداء العملية و48 ساعة قبل وصول إلى الجهة المقصودة ، وهناك تخفيض يمنح من طرف الشركة الوطنية للنقل البحري"CNAN" بـ50% من التكاليف،بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات الموانئ بأقل التكاليف بالنسبة للمصدرين .
- النقل الجوي: يمنح تخفيض بنسبة 50% للرحالات المتوجهة نحو الدول الإفريقية.

بالإضافةإلى التسهيلات الجبائية والمالية أنشأت الدولة تسهيلات ذات طابع معلومات وتأميني بهدف إيصال المعلومات اللازمة لفائدة المصدرين بالقدر الكافي وفي الوقت الضروري والمناسب مثل: الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات ،الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة "CACI"،الجمعية الوطنية لترقية الصادرات ،نادي المصدرين الجزائري،و الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.

أما في مجال التسويق ودائما في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات فقد أصدرت الدولة مراسيم لإنشاء إطار مؤسساتي خاص بالمجال التسويقي لتحفيز المستثمرين الاقتصاديين المصدريين ومن ضمن ذلك نجد؛ المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية،الديوان الوطني للأسواق والتصدير والذي كان يعرف سابقا بالديوان الوطني للأسواق والمعارض.

المبحث الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنويع الاقتصاد

اتجهت العديد من اقتصاديات العالم غلى الاهتمام المتزايد بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تساهم هذه الأخيرة بنسب جدا معتبرة في النتاج المحلي الخام،القيمة المضافة، والتشغيل في الجدول المتقدمة، مما يجعل الكثير من الدول الناشئة والنامية تعطي أهمية كبيرة لهذه المؤسسات في إستراتيجيتها التنموية .

المطلب الأول:ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاستقلال كانت هناك بعض المحاولات لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن دون الوصول الى تعريف قانوني محدد ودقيق هذا إلى غاية 12 ديسمبر 2001 تاريخ صدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث وجدت الجزائر نفسها مجيرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات الخاصة بعد توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، و إمضائها على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومحاولاتها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.OMC[99].

---

[98] جاسم مناعي، مرجع سابق،ص:05.

[99] بريبش سعيد ، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، العدد 12 ، نوفمبر 2007 ، ص:66.

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بموجب قانون 01/18 المؤرخ في 12ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: "مؤسسات إنتاج السلع والخدمات، التي تشغل من 01 إلى 250 عاملا ، لا يتجاوز رقم أعمالها 02مليون دج أولا يتعدى إجمالي حصيلتها (ميزانيتها)السنوية 500مليون دج "، تستوفي معيار الاستقلالية بمعنى أن كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولقد أخد القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوروبي.[100]
وفي عام 1996عرف المجمع الأوروبي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ:

- ✓ تشغل أقل من 250 عامل.
- ✓ أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.
- ✓ والتي تراعي مبدأ الاستقلالية وتضم كل المؤسسات التي لا يتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25%[101].

يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 18-01 الصادر في 2001المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ثم تأتي بعد ذلك المواد 5-6-7 منه لتبين الحدود بين هذه المؤسسات وفيما يلي التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون الجزائري:[102]

- ❖ المؤسسة المتوسطة تعرف بأنها مؤسسة تشتغل ما بين 50و250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون ومليارى دينار أويكون مجموع حصيلتهاالسنوية مابين 100 و 500مليون دينار.
- ❖ المؤسسة الصغيرة : تعرف بأنها تشغل ما بين 10 و 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي200مليون دينار أولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.
- ❖ المؤسسة المصغرة تعرف بأنها مؤسسة تشتغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال ويكون رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار.

المطلب الثاني:أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد

تبرز أهمية و دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني كمايلي:

---

[100]بريبش السعيد ، بلغرس عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول بها ومتطلبات المأمول، ورقة بحث مقدمة خلال الملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، الجزائر يومي 17-18 أفريل 2006،ص321.

[101]شعباني إسماعيل ، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصغيرة وتطورها في العالم ،(2003)،الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويردورها في الاقتصاديات المغاربية ،يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف

[102]بن يعقوب الطاهر ، شريف مراد ، مداخلة بعنوان"المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة "، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، جامعة سطيف،المنعقد يومي07-08 أفريل 2008

- ✓ أداة لتشجيع الاستثمار: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار الذين لا يملكون رؤوس الأموال كبيرة خاصة الشباب ، وهذا ما أثبتته معظم الدراسات التي تهتم بمسألة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هذا الاهتمام من طرف صغار المستثمرين يعود أساسا لقدرتهم على توظيف المدخرات الفردية بطريقة تقل فيهاالمخاطرة نتيجة لقصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر إذ تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات ورقم الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع و بالتالي سهولة اتخاذ القرار الدخول أو الانسحاب. وهذا نتيجة لسهولة تحويل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة فهذه المؤسسات تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرار وتحقيق الاتصالات مقارنة مع مؤسسات الكبيرة .كما تعتبر هذه المؤسسات مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها لممارستهم إعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية.[103]

وبهذا فهي تساهم في تشجيع الاستثمار الذي يعتبر الدافع الحقيقي لعملية التنمية الاقتصادية في أي دولة الذي يساعد مباشرة في القضاء على البطالة والرفع من مستوى النمو الاقتصادي من خلال التأثير في مؤشرات الاقتصاد الكلى.

- ❖ تحقيق التنمية الجهوية: تعاني الدول النامية من مشكل عدم التوازن الجهوي للانتشار الصناعي، إذ نجد أن معظم المناطق الريفية تعاني من العزلة الاقتصادية ، ولهذا نجد أن هذه الدول تحاول دائماً فرض نوع التوازن بتشجيع المشاريع الاستثمارية في المناطق الريفية المعزولة ، مثال ما تبنته الجزائر بتشجيع المشاريع التي تقام في المناطق الداخلية والصحراوية والمؤسسات المتوسطة والصغيرة تعتبر الأداة الأكثر فعالية في دعم التوازن الجهوي كونها لاتتطلب استثمارات كبيرة ولا تستلزم تكوينا عاليا أو تكاليف مرتفعة كما أنها تعتمد على كثافة اليد العاملة وهذا لما يناسب الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المناطق.

وتتشكل غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة ، حيث شهدت تطورا في بالغ الأهمية بعد سنة 2000، وذلك بفعل تسهيل الإجراءات أمام نشأتها من جهة ، وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة ثانية[104]، أما القطاع العام فقد شهد تناقص في عدد مؤسساته وذلك نتيجة لعمليات الخوصصة للوحدات المتعثرة.

وتشير الشواهد الإحصائيةأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي ترتكز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنموية نذكر من بين أهمها:

- ✓ إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين أقاليم يمكن امتصاص البطالة الكاملة في المدن الداخلية ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن.

---

[103] وين العابدين أسامة، منشاة العمال هل هي السبيل إلى اقتصادية شاملة في سوريا. WWW.ALWATAN.COM N 17/7

[104] صلواتشي هشام سفيان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء ، دراسة حالة مؤسسة جنوب 2008 ، مذكرة ماجستير إدارة أعمال جامعة سعيد دحلب –البليدة

- ✓ إن انتعاش المناطق الداخلية بالاعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فضلا عن أنه قادر على امتصاص البطالة ورفع مستوى معيشة هذه المناطق ونشر الوعي النشاط الصناعي.
- ✓ تحقيق التوزيع العادل للدخل ، فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المناطق الريفية والنائية ، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض حالات إلى الحد من الازدواجية في بنيان الاقتصاد الوطني ككل.[105]

إن هذه المؤسسات تتمتع بمرونة أكبر من غيرها في اختيار أماكن توطنها فهي تتطلب القليل من خدمات البنية التحتية وعلى الأخص في النشاطات التقليدية.

❖ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات:

تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، "وفرصة للإبداع والابتكار لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال ذوى الكفاءة والطموح والنشاط".منخلال توظيف مهارتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العلمية لخدمة مشاريعهم، ومن المفيد ذكره أن المشروعات الصغيرة تمثل80% من كل الإبداعات والابتكارات في السوق الأمريكي.[106]

كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها البقاء أفضل في ظل المحيط المتغير حيث أن حجمها الصغير يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو ما يجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق فضلا عن أن قلة البيروقراطية تمكنها من تنفيذ أي تغير داخلي بسهولة.[107]

- ❖ دورها في استقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:لعل من ابرزما يلاحظ في المنشأة الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها ،حيث تستقطب نسبة ملفته من النساء للعمل بها سواء صاحبة الشروع أم عاملة في الم.شروع، ذلك وإن تفاوت نسبة مشاركتها من قطاع إلى قطاع أو من إقليم إلى إقليم ،إلا انه يتضح أن "طبيعة المشروعات توائم بشكل أكبر متطلبات العمل المرأة في إستراتيجية التنمية.[108]
- ❖ دورها في توفير مناصب الشغل:تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو النامية،مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا الرغم من صغر حجمها.[109]

---

[105]فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، "الصناعات الصغيرة في التنمية "، كلية الآداب جامعة مر المختار –الجماهيرية الليبية ، مؤسسة شباب الجامعة 2005،ص ص 73-75.

[106]نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،Gestion Des PME،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ط2007،1،ص ص : 85-95

[107]ميساء حبيب سلمان ،"الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية " رسالة ماجستير اقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك ، غير منشورة 2009،ص44.

[108]فتحي السيد عبده أبوسيد أحمد ، مرجع سابق ،ص:77.

[109]سناء عبد الكريم ، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية التجربة الماليزية، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات الفرص والأفاق ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة.2009

إن من أهم المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة النامية هي البطالة كما أن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان وقوة العمل وندرة رؤوس الأموال فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور ايجابي في خلق مناصب العمل شغل خلال الفترة الممتدة من سنة 2004إلى سنة 2009بأكثر من 72%من إجمالي عمالة القطاع ، وسجلت سنة 2008 أعلى نسبة للقطاع الخاصمن حيث مساهمته في التشغيل.

- ❖ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الصناعاتالضخمة:للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور هام في تطوير الصناعات الضخمة مثل الصناعات التحويلية خاصة عن طريق المقاولة الباطنية،إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في اغلب المجتمعات الحضرية ، وذلك تنوعا وتطويرا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة كما كانت كذلك نواة النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا ، وحتى بعد نمو وتطوير الصناعات الكبيرة ، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية التنمية الاقتصادية بصفة عامة وفي قيام نشاط صناعيمجانس ومتكامل وفعال، حيث يتكون القطاع الصناعي في هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام المتفاوتة التي تخدم بعضها البعض وتتبادل الخدمات والعمال فيما بينها.كل في مجال تخصصه وفي مستوى الذي يحقق فيه الميزة النسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي.
- ❖ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام:على غرار دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل ، فإنها تؤدي دورا جد معتبرا من حيث مساهمتها في الناتج الداخلي الخام ، يضاهي دورها في الدول المتقدمة ، لأن الاقتصاد الجزائري يرتكز عليها بشكل أساسي إذا ما تم استثناء قطاع المحروقات.
- ❖ دورها في تنويع الإنتاج الصناعي:تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة عالية في الإنتاج ولها قدرة عالية على التكاليف والتغيرات التي تطر على السوق ، أي تميزها بمرونة أكبر من المؤسسات الكبرى في مواجهة التقلبات في الظروف الاقتصادية.[110]كما أن هذه المؤسسات تمارس أنشطتها في عدد كبير من المجالات الاقتصادية فهذامن شأنه أن يساعد في تنوع المنتجات الصناعية التي تنتجها، وبهذا فهي تساعد على تلبية حاجات المستهلكين المتزايدة والمتنوعة.
- ❖ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترشيد استهلاك الطاقة:رغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستهلك كميات أقل من الطاقة ،إلا أن هذا ذو تأثير كبير للغاية ، فعلاوة على ارتفاع أسعار المواد الطاقوية ومخاوف تامين التموين مستقبلا، فدعم الفعالية الطاقوية هي حاجة أساسية سواء في المجال الاقتصادي أو البيئي، وعلى الرغم من أن السياسات البيئة تركز على المنشآت الكبرى إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإمكانها تعزيز إمكانيتها الطاقوية باستحداث تكنولوجيات متجددة في هذا المجال والتي هي بطبيعتها محلية،وأحيانا قليلة الانتشار ، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقد أحيانا إلى الموارد ، المعلومات وحسن التصرف للاستفادة من أكبر قدر من الطاقات المتجددة.

---

[110] عبدالرحمان يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية ، مصر 1996،ص:26

وعلاوة على ذلك فإن الفعالية الطاقوية هي أساس المفاضلة في الأسواق العمومية وشركاتها الكبرى.فبينما تملك المؤسسات الكبيرة إمكانية مادية وبشرية لا كتساب وتطوير حقل ترشيد استهلاك الطاقة،فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تمتلك إمكانية للقيام بذلك ، وقلة منها التي لا تعي أنه بإمكانها تخفيض استهلكها للطاقة وكذا كمية الكربون المنبعثة منها، وللتكيف مع الوضع وجب عليها الاطلاع على أحدث التكنولوجيات في مجال الطاقة إضافة إلى الاهتمام بالتكوين و التأهيل.[111]

إن ترشيد استهلك الطاقة لا يعد فقط تحديا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بل أيضا مصدر للفرص، فمع الاهتمام المتزايد في مجال التكنولوجيا الخضراء وتخفيض استهلاك الطاقة ، ما فتئت أسواق المنتجات الخضراء تنمو وتتطور فالابتكار الايكولوجي ، والذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في المقام الأول، وهو عنصر مهم من برنامج التنافسية والابتكار (2007-2013) للاتحاد الأوروبي.

- ❖ دورها في تحقيق التوطن الصناعي:تعتبر هذه المؤسسات وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة ، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ،ذلك لان الحرفيين وصغار المستثمرين يتمركزون في المناطق الحضرية ونظرا اصغر حجم المؤسسات الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة، وهي تعمل غالبا كمؤسسات أو نقاط جذب لصناعات الصغيرة ، وهي تعمل غالبا كمؤسسات أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة وهكذا تعمل المؤسسات الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري.[112]
- ❖ الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقاولة من الباطن:
- ✓ تساعد المقاولة الباطنية على زيادة فرص التشغيل وتراكم الثروة في المجتمع لارتفاع مستوى المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ إن المقاولة الباطنية تشجيع التخصص في العمل الذي يؤدي بدوره إلى الإتقان في الإنتاج وتعزيز الخبرات وبالتالي يساهم في خلق التجديد.

كما أن التقدم التكنولوجي واشتداد حدة المنافسة الدولية في ظل العولمة فرضت على المؤسسات الاقتصادية باختلاف أحجامها الاهتمام بالعمليات الإنتاجية الأكثر أهمية والتخلص من العمليات الثانوية لمؤسسات تحسين نوعية المنتج.[113]

---

[111]Des PME efficaces : sur le plan énergétique, Brochure d'information11, ManageEnergy, communautés européennes،200،P46.

[112]عبد الرحمان يسري أحمد،مرجع سابق،ص07.

[113]Diane Bellmare; La Sous-Traitance et le projet de loi n°31 ; 21 Novembre 2003 www.cpq.qc.ca/texte-dbellemare-coll21nov03-soustraitance.pdf

خاتمة الفصل:

إن خروج الدولة من مجال الملكية واحتكار القرار جزئيا في بعض القطاعات وكليا في البعض الآخر لا يعفي الدولة من أدوارها بل صاغ دورها من جديد وأصبح أكثر أهمية في ضبط الآليات التي تؤدي إلى تجويد السلوكيات.

وبما أن الاقتصاد الجزائري له خصائص وبنية لا يمكن إغفالها وإنما تتم مواصلة البناء على ما تم بناءه في مراحل تنموية سابقة وبمعالجة جديدة وتصور جديد، ولكن لا يمكن للدولة بمفردها ممثلة في حكومتها تأهيل هذه الأدوار المنوطة بها وإنما يجب أن تشرك جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إعادة هندسة الاقتصاد وآلياته.

الخاتمــة العامـة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع وفيما يتمثل في الظروف الملائمة لقدرة الجزائر على تنويع اقتصادها اتضح أنّه عموما الظروف و الموارد الطبيعية إضافة إلى الأوضاع الدولية من ارتفاع أسعار المحروقات كلها عوامل تجعل من الجزائر في مرتبة راهنة لتحقيق التنوع الاقتصادي وهي كلها عوامل خارجية لا يمكن التحكم فيها (عوامل عارضة) أضف إلى ذلك العوامل الإقليمية و المساعدة على التموقع الجغرافي الهام زيادة على القدرات للموارد البشرية الهائلة المتوفرة في البلاد يقابله ذلك ضعف في الحوكمة وتوجهات الدولة إضافة إلى اختياراتها العشوائية والمتأخرة التي تهدف من خلالها على شراء السخط الاجتماعي و تسبيق هذا الجانب على العواقب والنتائج الاقتصادية المتوخاة عن سياساتها ،وبذلك ذلك عدم وجود شفافية تامة في إقامة المشاريع وطرح التوجهات وعدم القدرة على نقض أو تعطيل هذه الأخيرة وعدم طرحها على جهات مختصة لتحديد مدى ايجابياتها من سلبياتها.

إن السياق الوطني الحالي والمتميز بظروف مالية ملائمة يعد مناسبا للانطلاق بعزم في مسار يرمي إلى إعادة الحياة في الأقاليم الريفية وإن الوصول ألي سياسة التجديد الفلاحي والريفي ، سمح بتشخيص التجارب السابقة من أجل إدراك الحاجات الملحة للأقاليم الريفية وإعادة تحديد الأهداف المنوطة بالعام الريفي، وهده التصورات سمحت ببعث سياسة بناءة من شأنها تفعيل الرؤية الجديدة للعالم الريفي ، مبنية أساسا على الاندماج بين مختلف الفاعلين على المستوى الحلي و والوطني وبين مختلف القطاعات، وبالتالي المساهمة في تعزيز الأمن ألغدائي وتحسين مستوى معيشة السكان بتنويع الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الريفية وتوفير مناصب الشغل.

إن ترقية القطاع السياحي يمكن أن تكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية وتحقيق استدامتها، وتزداد حصة قطاع الخدمات في الناتج الداخلي الخام في أغلب الدول المتقدمة لما يحققه هذا القطاع من إيرادات كبيرة بالإضافة إلى العدد الكبير لمناصب الشغل التي يخلقها، والسياحة تنعش كل القطاعات الخدمية الأخرى وتزيد من الطلب الكلي عليها.

إن نجاح البدائل التنموية في الجزائر و الوصول إلى تنويع الاقتصاد و تحقيق النمو المستدام يرتبط بدور الدولة في النشاط الاقتصادي و بمدى قدرتها على توجيه السوق و إدارته و الذي يرتبط بالمستوى التعليمي السائد و الأداء الجيد لمختلف القطاعات المولدة للنمو و تقديم الدعم الضروري لها و توفير المؤسسات العاملة و ذلك بالاستخدام الأمثل و الفعال لرأس المال البشري من خلال الاهتمام بالتعليم الجيد و التدريب الكفء، تعزيز التنافسية و الإنتاجية من خلال الانفتاح على التطور التكنولوجي و نشره على مختلف القطاعات الاقتصادية المعززة للنمو، و أن تعمل هذه المكونات في إطار مؤسسي سليم كشرط أساسي و مهم للنمو و التنمية.

ومن ثم ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع فقد وصلنا إلى إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة كما يلي:

- بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن التنويع الاقتصادي يعد أحد أهم الحلول للدول الريعية لتحقيق التنمية المستدامة نثبت صحتها وتبقى فعالة ويتجلى ذلك من خلال الإجراءات الأخيرة والتي جاء بها قانون المالية لسنة 2016 والمتضمنة ترشيد النفقات العمومية والبحث في خلق إيرادات غير الإيرادات النفطية
- أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على الاهتمام المتزايد من قبل الدول العالم بالقطاع الزراعي والدور الحيوي الذي يلعبه هذا الأخير فإننا نثبت صحتها وذلك من خلال النتائج المحققة في القطاع والتي أدت إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات كالبطاطا وتخفيض فواتير الاستيراد مثل القمح...إلخ.
- بالنسبة للفرضية والتي تنص على أن الاستثمار في المجال السياحي بديل عن استغلال الثروة النفطية وزيادة إيرادات الدولة ومداخليها تعتبر صحيحة ويتجلى ذلك في ارتفاع عدد السياح الأجانب في الجزائر من سنة لأخرى مقارنة بالعشرية السوداء التي مرة بها البلاد.
- أما بالنسبة للفرضية الأخيرة والتي تنص في محتواها على ضرورة تنويع الاقتصاد الوطني للوصول به إلى بر الأمان فهي صحيحة وهذا للمحافظة على استقرار الاقتصاد الوطني وتحضيره للهجمات العنيفة .

نتائج الدراسة:

بعد الوقوف على أهم جوانب البحث سوف نستعرض ما استطعنا أن نصل إليه من نتائج والمتمثلة في:

- ارتبطت التنمية في الجزائر بالتنمية في الوسط الريفي ، نظرا لكون غالبية البلديات الجزائرية ريفية ، ونظرا لما يملكه الريف من مقومات وإمكانيات طبيعية وبشرية تمكنه من إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة للوطن.
- تفعيل دور برامج سياسات التجديد الفلاحي والريفي من أجل تحقيق التنمية علة مستوى الأقاليم الريفية نظرا لعدد الكبير للبلديات الريفية في الجزائر ، وبالتالي فإن تحقيق التنمية الريفية بهذه المناطق سيؤدي إلى تحقيق زيادة في معدلات النمو الاقتصادية ، وبالتالي خلق بدائل تنموية أخرى خارج قطاع المحروقات.
- ركزت الجزائر في السنوات الأخيرة على استغلال العوائد النفطية لإقامة بنى تحتية جديدة وتجديد البنى التحتية القديمة (بناء المدارس، الجامعات، تعبيد الطرق الوطنية والولائية، بناء السكنات، المنشآت الصحية والأمنية،...الخ)، إلا أن هذه البنى وإن كانت ضرورية، فإنها لا تكفي وحدها لخلق تنمية مستدامة.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية برنامج شامل، سيساهم بلا شك في تطوير القطاع السياحي وترويج وجهة الجزائر كقبلة سياحية بفضل الديناميكيات التي يسعى إلى تحقيقها، وبفضل حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي ترافقه.
- تنمية السياحة في الجزائر تتطلب تضافر كل من جهود الدولة، الجماعات المحلية، المتعاملين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، ذلك أن هذه الأطراف كلها تشارك في صناعة العروض السياحية.
- إن مجموع الإجراءات و التدابير التحفيزية المتخذة من قبل الدولة الجزائرية لترقية القطاع خارج

المحروقات، حققت نتائج ايجابية بنسبة معتبرة، حيث انتعاش حصيلة الصادرات في هذا القطاع و لقرب

من الهدف المنشود في بلوغ حصيلة 02 مليار دولار.

- يعاني قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عوائق عديدة أهمها : الإدارية والقانونية والجمركية ،إضافة إلى تلك المتعلقة بالعقار الصناعي وبالتمويل البنكي.
- إن الانتقال إلى اقتصاد السوق كوسيلة لتحقيق والتطور الاقتصادي في الجزائر يتطلب العمل على أيجاد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها لتحقيق مصدر مستقل عن المحروقات في الدخل القومي.

التوصيات:

- يجب على الدولة أن تنوع من مصادر دخلها بما يغنيها عن الاعتماد في إيراداتها على العائدات النفطية.
- على الدولة إدخال إصلاحات جذرية وإعادة النظر في الآليات التقليدية لتمويل مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي والسياحي.
- يجب الاعتماد على السياحة الإلكترونية ودراسات التسويق السياحي لتطوير قطاع السياحة.
- فتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص وذلك لمساهمته في تنويع الاقتصاد الوطني.
- الاهتمام بالتسويق الدولي كمقاربة لترقية الصادرات خارج المحروقات ، بالنظر إلى التسويق على أنه من العوامل الأساسية لتحقيق موقف تنافسي متميز في بيئة الأعمال.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

❖ الكتب:

1- محمد صالح حسام الليمي، اقتصاديات النامية بين التنمية المستقلة وشروط المؤسسات الاقتصادية الدولية ، مجلة النبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق، المجلد الثالث، العدد:05 ،2010.

2- منى طه الحورى ، إسماعيل محمد على الدباغ، مبادئ السفر والسياحة ، مؤسسة النشر والتوزيع الأردن،2001.

3- عثمان محمد غنيم، بنيتا نبيل سعد، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن ، الطبعة الأولى ،1999

4- كمال درويش، محمد الحماحمي،رؤية عصرنة للترويج و أوقات الفراغ ، مركز الكتاب للنشر، مصر1996.

5- عبد الرحمان يسري أحمد ، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية ، مصر 1996.

6- سالم النجفي،التنمية الاقتصادية الزراعية،ط2،جامعة الموصل ، العراق1995.

7- عثمان أحمد الخولي ، الزراعة ، العربية،دار المطبوعات الجديدة القاهرة،1998.

8- نبيل جواد، "إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، Gestion Des PME،مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ط1،2007.

9- أحمد محمود مقابلة، صناعة السياحة، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، القاهرة 2007

❖ المذكرات والرسائل

1- عشي صليحة ،الأثار التنموية للسياحة –دراسة مقارنة بين الجزائر تونس والمغرب- ، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة باتنة ،2006-2005.

2- عبد الغني قتالي،عوامل وانعكاسات ظاهرة النزوح الريفي في الجزائر،مذكرةماجستير، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، جامعة باتنة، الجزائر 2009-2010

3- العيرجعودة،مسار التنمية الريفية في الجزائر(1962-2006)،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص ،التنظيمات السياسية والإدارية ،جامعة بن يوسف بن خدة – الجزائر،2008

4- سعاد صديقي ، دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي –وكالة جيجل- رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادي ، جامعة منتوري ، قسنطينة 2006-2007

5- بضيدةبوعموشة،دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علو التسيير،التخصص: اقتصاد دولي و التنمية المستدامة،كلية العلو الاقتصادية و التجارية وعلو التسيير، جامعة سطيف ، 2011-2012.

6- ميساء حبيب سلمان ،"الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية " رسالة ماجستير اقتصاد،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنيمارك ، غير منشورة 2009.
7- إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير ، فرع نقود مالية ، جامعة حسيبة بن بوعلى ، الشلف 2008-2009.
8- صلواتشي هشام سفيان، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخل لتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء ، دراسة حالة مؤسسة جنوب 2008 ، مذكرة ماجستير إدارة أعمال جامعة سعيد دحلب –البليدة.
9- بن حمودة سكينة،ترقية الصادرات خارج المحروقات 1986-1995، أطروحة دكتوراه دولة ، جامعة قسنطينة ،1999.
10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16 ، نوفمبر 2000.

❖ **المقالات والملتقيات:**

1- عاطف لأفي مرزوك،التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل،مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (24) ، 2003.
2- فروحات حدة، الطاقات المتجددة كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، دراسة لواقع مشروع تطبيق الطاقة الشمسية في الجنوب الكبير بالجزائر،مجلة الباحث، العدد:11، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،ورقلة ، الجزائر
3- مهدي سهر غيلان ، دور القطاع الزراعي في سياسة التنويع الاقتصادي للعراق، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، العراق المجلد الخامس ، العدد 2 ،2007.
4- باشا أحمد ، القطاع الفلاحى بين الواقع والمتطلبات الإفصاح ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد2 2003.
5- رحيم حسين ،التنمية الريفية بالجزائر:بديل تنموي إستراتيجي،مخبر الدراسات والبحوث في التنمية الريفية ،جامعة البشير الإبراهيمي برج بوعريريج – الجزائر.
6- المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة ، الكتاب الأول تشخيص وفحص السياحة الجزائرية،جانفي 2008.
7- قاسم محمد فؤاد، محددات التنوع الاقتصادي في الجزائر، جامعة تلمسان،2011
8- الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية،اللجنة الوطنية للتنمية الريفية:سياسةالريفي،أوت 2006.
9- خالد كواش، مقومات ومؤشرات السيا.حة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 01 ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف – الجزائر 2004
10- خير الدين معطى الله ، سفيان عمراني،واقع ومكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري، دراسة تحليلية للفترة (2005-2011).

11- رقية خلف حمد الجبوري، السياسات الزراعية وأثرها في الأمن الغذائي في بعض البلدان العربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، العددان 57-58 سنة 2012.

12- يمينة كواحلة ، خير الين معطى الله ، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة(1999-2008)،من حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، جامعة قالمة، العدد 06 ، جوان 2011.

13- جاسم مناعي، برنامج تمويل التجارة العربية ، التقرير السنوي لعلم 2007.

14- الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء ،خطة وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر في مجال الطاقة المتجددة ، مجلة كهرباء العرب ، مجلة دورية متخصصة صادرة عن الأمانة العامة للاتحاد العربي للكهرباء ، العدد:17،عمان الأردن.

15- جلة الاقتصاد والأعمال الدولي ، فرص الإعمال والاستثمار ، 11-13 ماي 2000 العدد:245.

16- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، "الصناعات الصغيرة في التنمية "، كلية الآداب جامعة مر المختار –الجماهيرية الليبية ، مؤسسة شباب الجامعة 2005.

17- سناء عبد الكريم ، حوكمة المؤسسات المالية ودورها في التصدي للأزمات المالية التجربة الماليزية، المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال التحديات الفرص والأفاق ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة.2009.

18- كداتسة عائشة ،برامقي راضية،فرص وتحديات البدائل التنموية لاقتصاد خارج قطاع المحروقات (التنمية الفلاحية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات)،الملتقى الدولي حول إستراتيجية وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، المنعقد خلال28 و 29 أكتوبر 2014

19- بيصار عبد الحكيم،بلقليل نور الدين،سياسات التجديد الريفي والفلاحي كبديل استثماري تنموي للأقاليم الريفية الجزائرية، الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة، المنعقد 28 و29 أكتوبر 2014.

20- طالبي رياض والقرى عبد الرحمان،إستراتيجية التنمية المستدامة كأداة للحد من ظاهرة الوسط الريفي ،ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، المنعقد يوم:15-16 نوفمبر 2011.

21- بوشوك سناء ، ضياف عليه، إمكانية القطاع الخاص في تفعيل دور السياحة في الاقتصاد الوطني،ورقة بحث الملتقى الوطني الأول حول دور القطاع الخاص في رفع تنافسية الاقتصاد الجزائري والتحضير لمرحلة ما بعد البترول ،جامعة جيجل المنعقد:20و21 نوفمبر 2011.

22- خير الدين معطى الله ، سفيان عمراني، الزراعة بين شح الموارد المائية وتحديات الأمن الغذائي، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول حوكمة المياه في الجزائر كمدخل لتحقيق الأمن المائي، المركز الجامعي لميلة ، المنعقد يومي: 27-28 ماي 2013.

23- وداد بورصاص، عبد الوهاب نعمون، واقع التسويق السياحي في دول شمال إفريقيا، دراسة مقارنة :حالة الجزائر، تونس والمغرب، بحث مقدم للملتقى الوطني الأول حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي،جامعة 8 ماي 1945، قالمة المنعقد يوم:22و23 افريل 2014.

24- أمنة أمحمدي بوزينة ، السياحة المستدامة وأثرها على التنمية في الجزائر، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول فرص ومخاطر السياحة الداخلية في الجزائر ، جامعة باتنة،، المنعقد في :19و20 نوفمبر 2012.

25- محمد محجوب ،تقييم تنافسية صناعة السياحة في ليبا كمصدر بديل للدخل في ظل تحرير تجارة المدخلات، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجي التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير جامعة الجزائر،20 نوفمبر 2011.

26- شملال نجاة، الصناعة السياحية بديل لاستغلال الثروة النفطية بالجزائر و أداة لتحقيق التنمية المستدامة،ورقة عمل الملتقى الدولي البيئة المؤسساتية، سياسات الإصلاح و التنويع الاقتصادي في الجزائر، نوعية المؤسسات والتنويع الاقتصادي في الجزائر، العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة تلمسان، المنعقد : يومي 24 و 25 نوفمبر 2014.

27- عزة الأزهر،خالديرشيدة،الطاقات المتجددة في الجزائر تأهيل بنيتها أولى خطوت التنمية،الملتقى الدولي حول تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمار البديلة للمحروقات في أفاق الألفية الثالثة بالجزائر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة المسيلة،المنعقد يومي: 28-29 أكتوبر 2014.

28- عجلان العياشي، نحو التحكم في جباية المؤسسة من حيث الوعاء والتحصيل لزيادة القدرة التنافسية،الملتقى الدولي الأول حول التسيير الفعال للمؤسسة الاقتصادية ، جامعة مسيلة ، المنعقد يومي :03-04 ماي 2005.

29- بريبش سعيد ، مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر –بسكرة ، العدد 12 ، نوفمبر 2007.

30- بريبش السعيد ، بلغرس عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول بها ومتطلبات المأمول، ورقة بحث مقدمة خلال الملتقى الدولي حول"متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف، الجزائر يومي 17-18 أفريل 2006.

31- شعباني إسماعيل ، ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصغيرة وتطورها في العالم ،(2003)،الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،يومي 25-28 ماي 2003، جامعة فرحات عباس سطيف.

32- بن يعقوب الطاهر ، شريف مراد ، مداخلة بعنوان"المهام والوظائف الجديدة للمؤسسات والمتوسطة في إطار معايير التنمية المستدامة "، الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، جامعة سطيف،المنعقد يومي07-08 أفريل 2008.

❖ **القوانين والمراسيم والقرارات:**

1- المادة 03 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي.

2- المادة 31 من قانون المالية التكميلي لسنة 2008 المعدلة بموجب المادة 24 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

3- التدابير المتخدة لفائدة التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، ديسمبر 2010، بوابة الوزير الأول:WWW.PREMIER-MINISTRE.GOV.DZ

4- المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ ف 15 أكتوبر 1993، المتعلق بترقية الاستثمار.

5- الأمر رقم 01-09 يتضمن قانون الملية التكميلي لسنة 2009، الجردة الرسمية ، العدد44، الصادرة في 26 جويلية2009.

6- قانون رقم 01-03 ، المادة 02 ، المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، الصادر في 19 فيفري 2003.

7- المادة 02 ، المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية ، الجريدة الرسمية ، العدد 11 الصادر في 19 فيفري 2003.

8- القانون رقم 03-03، المادة رقم 02 ، المتعلق بمناطق التوسع و المواقع السياحية، الجريدة الرسمية ، العدد 11 ، الصادر في 19فيفري 2003.

❖ المراجع باللغة الأجنبية:

1- CHAOUCHE Yelles, ZOHRA Fatima, Utilisation des ressourcesnaturelles et des energierenouvelables en conomie e l'environnement, ''Seminaire national de Economie de l'environnement et developpement durable'', centreuniversitaire de MEDIA le 06-07 juin 2006
2- Youcef DEBBOUB, les nouveaux mécanismes économiques en Algérie, édition O.P.U Algérie, 1999,
3- Madame H.BOUABDELLAH ,séminaire sur la promotion des exportations hors hydrocarbures.
4- World Tourism Organization"UNWTO, Tourism Highlights, 2011 Edition.
5- International L'Actuel, le magazine de l'économie et du partenariat international , N°124, février 2011.
6- Des PME efficaces : sur le plan énergétique, Brochure d'information11, ManageEnergy, communautés européennes200،
7- Diane Bellmare; La Sous-Traitance et le projet de loi n°31 ; 21 Novembre 2003 www.cpq.qc.ca/texte-dbellemare-coll21nov03-soustraitance.pdf

❖ **مواقع الانترنت:**

1- http://www.arab-api.org/ar/training/course
2- http://www.ennaharonline.com/ar/.
3- WWW.tungasi.com/vb/showthread.
4- http://www.ont.dz/index.
5- http://www.aps.dz/ar/economie.
6- http// : www.min commerce.gov.dz.
7- WWW.ALWATAN.COM.

الملاحـــق

- تطور تقسيم الناتج الإجمالي عبر القطاعات المساهمة للسنتين(2006-2010)

القطاعات	2006	2010
الزراعة.	8%	9%
محروقات،تعدين،محاجر	48,5%	37,1%
تصنيع(صناعات تحويلية).	4,5%	4,3%
بناء وتشييد.	8,4%	11,1%
تجارة تجزئة،جملة،فندق ومطاعم.	10%	12,3%
نقل،تخزين واتصالات.	9,3%	8.7%
وخدمات الأعمال. عقارات تمويل	2,2%	2,8%
خدمات حكومية	9,1%	14,7%

- **تطور عدد الفنادق حسب الدرجة خلال الفترة 2005– 2013**

	2005	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
الصنف الأول	13	13	13	13	13	13	13	13	13
الصنف الثاني	23	54	54	53	57	60	61	62	62
الصنف الثالث	76	145	145	142	152	155	157	158	160
الصنف الرابع	69	155	157	160	148	149	151	152	153
الصنف الخامس	57	97	97	99	101	102	103	103	105
الصنف السادس	867	670	674	680	680	680	680	682	682
الإجمالي	**1105**	**1134**	**1140**	**1147**	**1151**	**1159**	**1165**	**1171**	**1176**

- **معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر**

معايير حجم المؤسسة	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دج)	مجموع الحصيلة السنوية (مليون دج)	معيار الاستقلالية في التسيير
مؤسسة مصغرة	1 – 9	أقل من 200	لاتتجاوز 10	ضرورة توفير شروط الاستقلالية في التسيير
مؤسسة صغيرة	10 – 49	لايتجاوز 200	لاتتجاوز 100	
مؤسسة متوسطة	80 – 250	200–2000	100–800	

- أهم القطاعات التي تتركز فيها م ص م الخاصة في سنة 2009

الرتبة	قطاع النشاط	عدد ال م ص م الخاصة	النسبة المئوية%
01	البناء والأشغال العمومية	118268	35.25
02	التجارة والتوزيع	58165	17.34
03	النقل والمواصلات	29776	8.88
04	خدمات مقدمة للعائلات	23461	6.99
05	فندقة ومطاعم	18819	5.61
06	الخدمات المقدمة للمؤسسة	19838	5.92
07	الصناعات الغذائية	17376	5.18
08	القطاعات الأخرى	49783	14.84
09	المجموع	335486	100

- خطة الأعمال بالأرقام آفاق 2015– أفاق مخطط التهيئة السياحية إلى غاية 2025–

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84 869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1,7	%3
مناصب الشغل مباشرة وغير مباشرة	200 000	400 000
تكوين مقاعد بيداغوجية	51 200	91 600

الملخص:

أخذت موضوعات التنويع الاقتصادي أهمية كبيرة بعد أن أدركت البلدان وخاصة الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هيكل اقتصادها الناجم عن اعتمادها على المورد الوحيد للدخل، والمتأتي من خلال امتلاكها لثروات طبيعية كبيرة، يقع في مقدمتها النفط، مما جعلها تتصف بأحادية الاقتصاد، وتتجلى خطورة الاعتماد على هذا المورد من خلال ارتباط أسعاره بالأسواق العالمية للنفط، وما يجري فيها من تقلبات حادة من حين إلى آخر، وأثر ذلك على النمو والاستقرار الاقتصادي في هذه البلدان، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إصدار تحذيرات بضرورة أنجاز التنويع في اقتصادياتها لمعالجة هذه الاختلالات.

ولهذا فقد سعت العديد من البلدان وعلى رأسها الجزائر بالعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، وتحسين كفاءة فاعلية هذه القطاعات.

الكلمات الدالة: التنوع الاقتصادي، التنمية الزراعية والريفية، السياحة، الاستثمار السياحي، الطاقات المتجددة، تنويع الصادرات، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract:

I took placed economic diversification great importance after it realized that countries, particularly the rentier ones, which suffer from imbalances and distortions great structures of their economies, resulting from reliance on sole income supplier, derived through ownership of the wealth of natural large, is located in the forefront of the oil, making it characterized by mono-economy,And reflected the seriousness of dependence on this resource through the prices the market for global oil link, and what goes where from sharp fluctuations from time to time, and the impact on economic growth and stability in these countries, which prompted the IMF to issue warnings of the need completion diversification of the economies of these treatment imbalances.

That is why many have sought from countries and Algeria in particular, to work hard to implement economic diversification strategy and success by adopting a package of policies of economic diversification, which is aimed at restructuring the economy and raise the level of contribution to economic sectors alternative to the gross domestic product, and improve the efficiency of the effectiveness of these sectors.

Key words: Economic diversification, agricultural and rural development, tourism, tourism investment, renewable energies, diversify exports, small and medium enterprises.